ⵓⵔⵔⵉⵓⵓⵉ ⵏ ⵜⵅⵎⵍⵉⵜ ⵉⵙⵎⵓⵙ ⵎⵣⵓⵓⵏ
ⵉⵇⵙⵔ ⵎⵓⵉⵏ ⵉⵙⵔⵉⵔⵔⵍ ⵍⵜⵉⵓⵓ ⵓⵉⵜⵓ

www.amazigh.press

www.amazigh.press Amadalpresse

المديرة المسؤولة : أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإيداع القانوني : 2008/2001 - الترقيم الدولي : 1476/1114 العدد : 303 أبريل AVRIL - ⵉⵓⵓⵉ 2976/2026 الثمن : 5 دراهم - EURO 1.5

اللباس المغربي..
بين "أصالة" الأرض و"غزو" الأيديولوجيا

الملتقى الثاني لذاكرة المقاومة بالأطلس الصغير الغربي
ذاكرة المقاومة... وفاء للتاريخ وبناء للمستقبل

في تافراوت، حيث تتعانق زرقة السماء مع صلابة الصخر، وحيث تختزل الأرض ذاكرة عميقة من الجمال والحرية، استوقفني هذا الأسبوع مشهد لم يكن عادياً. شابة ترتدي النقاب الأسود، تمشي إلى جانب رفيقاتها اللواتي التففن بـ "تاملحافت"، ذلك اللباس الأمازيغي الأصيل الذي يعكس حشمة المرأة وانسجامها مع محيطها الثقافي والتاريخي. كان المشهد صادماً في رمزيته لباس دخيل يجاور لباساً متجذراً، ونموذج غريب يتسلل بهدوء إلى فضاء ظل، لقرون، وفياً لخصوصيته.

المفارقة الغريبة هي انني صادفت هذا المشهد وأنا في زيارة لتافراوت بمناسبة تنظيم الدورة الثانية لملتقى "ذاكرة المقاومة بالأطلس الصغير الغربي"، تحت شعار "ذاكرة المقاومة ... وفاء للتاريخ وبناء المستقبل" والذي حضي بالرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. هذا الملتقى الذي لا يهدف فقط إلى استحضار صفحات مشرقة من تاريخ المقاومة، بل يسعى، في عمقه، إلى إعادة وصل الحاضر بجذوره، وإبراز غنى المنطقة ثقافياً وحضارياً، والتأكيد على أن الدفاع عن الوطن لم يكن يوماً منفصلاً عن الدفاع عن هويته وثقافته.

وفي قلب هذه الذاكرة، وكما العادة في كل مرة أزور فيها هذه الأرض الطيبة الا وصادفت أناس من رجال ونساء عايشوا او سمعوا عن حكايات والدي الحاج حماد ابن الشيخ أوكدورت الذي عُيّن قائداً على قبائل تافراوت ونواحيها مباشرة بعد حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956، من طرف المغفور له محمد الخامس رحمه الله. لم يكن ذلك التعيين مجرد مسؤولية إدارية، بل كان مشروعاً لبناء إنسان ومجتمع. فقد انخرط، رحمه الله، في تأسيس تافراوت الحديثة، وساهم في تطويرها، وجعل من التعليم ركيزة أساسية، خصوصاً تعليم الفتيات وتمكين النساء.

جلب معلمة لتعليم النساء الخياطة وحياكة الزرابي، وممرضة لتلقينهن مبادئ التمريض، ومعلمة لتعليم القراءة والكتابة. كان يؤمن أن كرامة المجتمع تبدأ من كرامة نسائه، وأن التقدم لا يتحقق دون إشراكهن في مسار البناء. وتحكي لي نساء عشن تلك المرحلة أنه، حين يذهب الى السوق ويراهن بلباس "تاملحافت" يغطين وجوههن في كامل وقارهن واحتشامهن، كان يقول لهن ببساطة عميقة: "عَرّين هنا وغطّين هن"، في إشارة الاولى إلى الوجه والثانية الى الفرج، تلخيصاً لحكمة مجتمعية راسخة توازن بين الحشمة والكرامة دون غلو أو انغلاق.

هذا الاستحضار ليس حنيناً إلى الماضي، بل تذكير بأن قيم الاعتدال والخصوصية كانت دائماً جزءاً من نسيج هذا المجتمع، وأن الحشمة لم تكن يوماً غريبة عن ثقافتنا، بل كانت وماتزال متجذرة فيها، بصيغها المتعددة، والمنسجمة مع بيئتنا وتاريخنا.

غير أن المفارقة المؤلمة تكمن في أن هذا الجهد الجماعي لإحياء الذاكرة وتعزيز الوعي بالهوية، يتزامن، في الآن ذاته، مع مظاهر متنامية من التنكر الصامت لهذه الهوية. ومن أبرزها انتشار لباس يُقدَّم على أنه "شرعي"، بينما هو في حقيقة الامر لباس مستورد من بيئات بعيدة عن السياق المغربي، ولا يمت بصلة لتاريخه أو لتنوعه الثقافي.

إن المغرب، بتنوعه وغناه الثقافي، لم يكن يوماً في حاجة إلى استيراد نماذج

أمينة ابن الشيخ

صرخة لابد منها

جاهزة لتعريف الحشمة أو الوقار. فالقفطان المغربي، بأناقته وتفاصيله الدقيقة، والجلباب التقليدي بطرق لبسه المتنوعة، بالقب باللتام أو الجلباب وغطاء على الرأس على الطريقة المغربية بألوان زاهية تزيد المرأة جمالا و"تاملحافت" بأنواعها الصحراوية والسوسية او الحايك الوجدي، كلها ألبسة تعكس حكمة المجتمع في التوفيق بين الاحتشام والانتماء، كلها نماذج حية تؤكد أن الحشمة كانت دائماً جزءاً من هويتنا، دون أن تلغي الجمال أو التنوع.

الا أن الأسئلة التي تفرض نفسها في هذا الصدد هي، كيف أصبح هذا الغنى موضع تردد، بل تنكر؟ وكيف تسلل إلينا شعور خفي بأن ما هو أصيل لم يعد كافياً، وأن علينا البحث عن بدائل مستوردة لنثبت التزامنا وانتماءنا؟

إن اللباس ليس مجرد اختيار فردي معزول، بل هو تعبير عميق عن تمثلات المجتمع لنفسه. وحين يتحول إلى أداة لطمس الخصوصية، أو إلى قناة لاختراق ثقافي غير واع، فإن الأمر يتجاوز حدود الحريّة الشخصية ليطرح سؤالاً جماعياً حول اتجاه المجتمع ومصيره.

لقد كانت تافراوت، خلال هذا الملتقى، شاهدة على معادلة واضحة مفادها أنه لا يمكن الحديث عن مقاومة دون هوية، ولا عن وطن دون ثقافة، ولا عن مستقبل دون ذاكرة. ومن هنا، فإن الدفاع عن لباسنا التقليدي، وعن رموزنا الثقافية، ليس حنيناً إلى الماضي، بل هو وعي بضرورة حماية التوازن الذي يضمن لنا الاستمرار.

إننا اليوم أمام مفترق طرق، فإما أن نستعيد ثقتنا في ذواتنا، ونُعيد الاعتبار لما نملكه من غنى وتنوع، أو نواصل هذا الانزلاق الهادئ نحو التماثل وفقدان الخصوصية.

إن تافراوت ليست حالة معزولة، بل نموذج مصغرا لواقع أوسع، فما بدا مشهدا عابرا وبسيطاً هو في الحقيقة علامة على تحول أعمق يستدعي التفكير الجاد، وليس الصمت المطبق. لان الأمم لا تفقد هويتها فجأة بل تفرغ منها بالتدريج تحت عناوين براقة وبصمت مقلق.

إنه في مثل هذه التفاصيل الصغيرة، تختبئ الأسئلة الكبرى التي ينبغي أن نمتلك الشجاعة لطرحها.

وقديما قال الحكيم الامازيغي:

ⵉⵣⵓⵔⴰⵏ ⵓⴳⵊⵊⵉⴼ ⴰⵢ ⵢⵜⵜⴰⵔⵓⵏ ⵜⵉⵢⵢⵏⵉ

IZuRan ugjjif ay yttarun tiyyni

ما معناه: الأمور بأصولها لا بفروعها

كلمة شكر

يشرفني، باسمي الخاص وباسم جريدة العالم الأمازيغي، أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي شمل الدورة الثانية لملتقى ذاكرة المقاومة بالأطلس الصغير الغربي برعايته السامية، في التفاتة مولوية كريمة تعكس العناية السامية التي ما فتئ جلالته يوليها لصون الذاكرة الوطنية وتثمينها.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، على مواكبتها الجادة والدائمة، ودعمها لمختلف المبادرات الرامية إلى حفظ ذاكرة المقاومة والاعتراف برموزها، بما يعزز الوعي الجماعي بتاريخنا الوطني.

والشكر موصول كذلك إلى السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم تيزنيت، السيد محمد الجوهري، على حضوره ومرافقته لنا في مختلف الأنشطة طيلة يوم كامل.

ولا يسعني إلا أن أعبر عن امتناني العميق للأساتذة المحاضرين، الذين ساهموا بعلمهم ومعرفتهم في إنارة العقول وتعميق الوعي بالذات المغربية في غناها وتعدد روافدها، فكان حضورهم قيمة علمية وثقافية متميزة.

كما أحيي عالياً كل الجهود التي أسهمت في إعادة الاعتبار لمحطات تاريخية كبرى، وعلى رأسها معركة أيت عبد الله، التي أضحت اليوم محطة وطنية يُحتفى بها، بما يجسد إنصافاً مستحقاً لذاكرتنا الجماعية.

ولا يفوتني أن أخص بالشكر العميق الجمعيات والهيئات المحلية التي شكلت العمود الفقري لإنجاح هذا الملتقى، من خلال مساهمتها الفعلية بالأفكار والوقت والجهد، وفي طليعتها مركز إيداوكنيضيف للأبحاث والتنمية، واتحاد أملن، وجماعة تافراوت، وجماعة أملن، وجمعية تيويزي، ومركز تيملت للبحث والتوثيق، لما أبانت عنه من روح تطوعية عالية والتزام راسخ بخدمة الذاكرة الجماعية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع الأسر والعائلات التي جسدت أروع صور الكرم والتضامن، واحتضنت ضيوف الملتقى، وساهمت في إنجاح هذه المبادرة النبيلة.

وإذا كنا قد وُفِّقنا في إبراز جانب من هذه الذاكرة الغنية، فإن ذلك يشكل حافزاً لمواصلة العمل، لأن صون الذاكرة ليس مجرد واجب، بل هو التزام أخلاقي تجاه تاريخنا وهويتنا.

وفي الختام، أجدد شكري لكل من ساهم، من قريب أو بعيد، في إنجاح هذه الدورة، مؤكداً عزمي على الاستمرار في دعم كل المبادرات التي تخدم الذاكرة الوطنية وتعزز مكانة الثقافة الأمازيغية ضمن مكوناتها الأصيلة.

◆ أمينة ابن الشيخ

هيئة التحرير:
رشيد راخا (راحة)
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
خيرالدين الجامعي
نادية بودرة

الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

القسم التقني:
خيرالدين الجامعي

السكرتارية:
رشيدة اجنايني

ملف الصحافة:
- الإيداع القانوني: 2001/0008
- الترقيم الدولي: 1476-1114
- رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
هاتف/فاكس: 83 72 72 37 05

البريد الإلكتروني:
amadalamazigh@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:
www.amazigh.press

السحب:
مجموعة ماروك سوار

التوزيع:
سابريس

الجريدة تصدر عن شركة:
EDITIONS AMAZIGH

Editeur:
Rachid RAHA
- R.C.: 53673
- Patente: 26310542
- I.F.: 3303407
- CNSS: 659.76.13

Compte Bancaire:
BANK OF AFRICA
011.810.00.00.45.210.00.20703.89

سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

أكثر من 22 سنة في خدمة الأمازيغية

المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ

إعادة الاعتبار للزي الأمازيغي.. ضرورة مجتمعية وحضارية

بعدما اكتسح الفضاء العام ببلادنا لفترة طويلة، خاصة في تسعينيات القرن الماضي، يشهد المغرب انتشاراً محدوداً للنقاب المستورد من المشرق، الذي أصبح يتركز بشكل خاص في أوساط السلفيين. مما يفتح المجال أمام ضرورة رد الاعتبار للباس الأمازيغي الأصيل.

جمال بورفيسي

مع تراجع المد الوهابي تقلص ظهور النقاب في شوارع مدن المملكة لأسباب لعبت فيها إعادة تأهيل الحقل الديني وتكثيف عمليات التحسيس والتوعية بمخاطر التيارات المتطرفة المستوردة والتهديدات الإرهابية، دورا حاسما.

لقد أثار النقاب جدلاً واسعاً في أوساط النخبة المثقفة و المتتبعين للشأن الديني وعموم المواطنين بين من يعتبره شكلا من أشكال اللباس الدخيل على المجتمع المغربي، مركزين على ضرورة إعادة الاعتبار للزي المغربي الأمازيغي التقليدي، وبين من يعتبره " لباسا إسلاميا"، متأثرين في ذلك بدعاية المنتمين والموالين لتيارات الإسلام السياسي.

وشكلت سنة 2017 منعطفا حاسما في الحد من امتداد النقاب والبرقع بالمغرب،بعدما لجأت السلطات المغربية إلى فرض قيود على إنتاجه وبيعه لأسباب أمنية.

فقد جاء هذا الإجراء " الوقائي" في سياق تنامي مد انتشار النقاب الذي اخترق المؤسسات التعليمية بحيث أصبحت العديد من التلميذات يرتدينه تحت تأثير الأسرة ودعاية السلفيين المبثوثة عبر أشرطة الفيديو والفضائيات ووسائل الاتصال الأخرى، بدعوى أنه لباس إسلامي.

وتم في أوقات سابقة تسجيل حالات منع تلميذات أو طالبات منقبات من دخول المؤسسات التعليمية، رغم أنه لم يكن هناك قانون يحظر ارتداؤه في الفضاءات العامة. لكن الكل تنبأ بمخاطر انتشار ظاهرة النقاب، وانعكاساته على الثقافة المغربية، وتأثيراته الضارة على الناشئة. والكل تعبأ من أجل التصدي لهذه الظاهرة المستوردة.

من جانبها،انصب توجه الدولة على ترسيخ دعائم الهوية الدينية التقليدية للمملكة، التي تستند إلى المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف الجنيدي، ما ساهم في الحد من توسع الفكر الوهابي وتأثيراته في المجتمع .

كما أن تفجيرات الدار البيضاء في 2003، مهدت الطريق أمام إصلاح الحقل الديني تحت إشراف إمارة المؤمنين، وشملت ضبط فوضى الفتاوى من حيث حصر الجهة المخولة لها ذلك لـ"المجلس العلمي الأعلى" لقطع الطريق على "الفتاوى العابرة للحدود"، و إنشاء معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات لضمان تقديم خطاب ديني معتدل وموحد. و مراجعة المقررات الدراسية والبرامج الإعلامية لتنقيتها من الخطابات المحرضة على العنف أو التشدد.

ولقد نجحت الدولة من خلال برنامج مصالحة في إدماج عدد من المعتقلين السابقين في قضايا الإرهاب الذين تأثروا بالفكر السلفي الجهادي حيث تمت مراجعة أفكارهم وتصحيح مفاهيمهم الدينية للعودة إلى قيم الاعتدال المغربي.

بالموازاة مع إصلاح الحقل الديني والنتائج الجيدة التي أثمرها، و مع هذا التحول في انحسار موجة ارتداء النقاب، ينبغي تكثيف حملات التوعية من أجل التشجيع على استعادة الزي الأمازيغي الأصيل وإعادة الاعتبار إليه، وإدماجه ضمن عاداتنا وتقاليدنا الأصيلة،باعتباره اللباس المغربي التقليدي الذي ينبغي أن نفتخر ونعتز به، ونجتهد في تثمينه .

فاللباس التقليدي الأمازيغي يتميز بأصالته وجماليته ويتميز بألوانه الزاهية التي تُجسد الفرح والغبطة والسرور والإقبال على الحياة، عوض اللون الأسود، الذي يجسد الحزن.

يهمنا من هذه الزاوية أن نسلط الضوء على أصالة اللباس الأمازيغي التقليدي للنساء الذي يعتبر رمزا عريقا للهوية والثقافة الأمازيغية في شمال أفريقيا، ويتميز بألوانه الزاهية (الأبيض، الأحمر، الأزرق) وتصاميمه الفضفاضة والمطرزة.

لقد تحول إعادة الاعتبار للباس الأمازيغي إلى ضرورة لأنه تجسيد حي للتراث الثقافي العريق والهوية المميزة للأمازيغ.كما يشكل تجسيدا رائعا للتنوع الثقافي والجغرافي لمجتمعنا.

من هذه الزاوية، يمكن استعراض بعض أنواع الزي الأمازيغي الذي يجسد عراقة الأمازيغ في الملبس، ومنها على الخصوص، الملحفة التي تعد من أبرز الملابس التقليدية للنساء الأمازيغيات. وتتميز بألوانها الزاهية وتطريزاتها المعقدة.

كما يمكن ذكر التكشيطة ،الزي التقليدي الذي يتميز بالقفطان المزخرف بتطريزات فنية. والذي يُرتدى في المناسبات الخاصة مثل الأعراس والمهرجانات.

وهناك ، كذلك، الزرياب وهي عباءة واسعة تُرتدى فوق الملابس وتُصنع من الصوف أو الأقمشة الثقيلة و ترمز للدفء والراحة في المناطق الجبلية الباردة.

لقد حان الوقت لإعادة الاعتبار للزي الأمازيغي التقليدي، بالموازاة مع توجه الدولة لتعزيز "النموذج المغربي للتدين" وتحديث السياسات الدينية. وهي فرصة لتعزيز وتثمين الموروث الثقافي والحضاري الأمازيغي، وتحصينه من شوائب العادات المستوردة في الملبس وفي غيرها من السلوكيات، والطبائع والعادات.

" النقاب"، البرقع"... وأوهام اللباس "الإسلامي"

عاش "النقاب" فترة زاهية بالمغرب مع زحف المد الوهابي و تيارات الإسلام السياسي بمختلف مسمياتها، منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث مارس النقاب سحرا خاصا على قاعدة عريضة من نساء المغرب، بالموازاة مع انتشار مزاعم تدعي بأن النقاب الذي ترتديه نساء المغرب ويغلب عليه اللون الأسود هو لباس إسلامي، وهو ما حفز العديد منهن على ارتدائه، رغم أنه عادة انتشرت في أوساط مختلف المجتمعات منذ القدم، ولم يأت به" الإسلام".

✍ جمال بورفيسي

لا وجود، إذن، لأية علاقة بين الدين الإسلامي وبين النقاب" المشرقي" الذي يحاول السلفيون ومعانقو التيارات المتشددة إيهامنا به لفرضه على النساء المسلمات، فهو لباس مستورد وصُبغ بالإسلام ليكتسي صبغة شرعية، ويسهل بالتالي " تمريره" بين النساء المسلمات.

يعود أصل النقاب، في الواقع، وفق العديد من الكتابات التاريخية والأدبيات التي اهتمت بشؤون الزي واللباس، إلى فترات تاريخية سبقت ظهور الإسلام بوقت طويل، حيث كانت له وظائف متعددة، دينية، اجتماعية، ومناخية.

و يُعد أقدم ظهور موثق لغطاء الوجه في القوانين الأشورية (حوالي 1200 قبل الميلاد)، حيث كان ارتداؤه مقتصرًا على "النساء الحرات" لتمييزهن عن الإماء والجواري، وكان يُمنع على الأخيرات ارتداؤه تحت طائلة العقوبة، وفق المعطيات التاريخية المتوفرة.

كما عُرف النقاب في الحضارة الإغريقية والرومانية، حيث وُجدت شواهد تاريخية وتماثيل في أثينا تظهر نساءً يغطين وجوههن بخمار رقيق يجسد سلوك الاحتشام الاجتماعي والالتزام بالأعراف السائدة.

أما في شبه الجزيرة العربية ، فقد عرف العرب النقاب قبل الإسلام، إذ كان منتشرا في أوساط نساء الطبقات الراقية في المجتمع، ولم يكن الغرض منه "دينيا" بل مُناخيا للحماية من الرمال وحرارة الشمس، إضافة إلى دوره في الزينة أو التستر.

و تشير بعض المصادر التاريخية إلى الأصل الثقافي العبري لظاهرة تغطية الوجه الذي كان جزءاً من تقاليد الاحتشام في المجتمع اليهودي القديم.

يُستنتج مما سبق، وفق المراجع المتاحة و التي اطلعنا عليها، أن استعمال النقاب والبرقع ليس أمرا دينيا جاء به الإسلام ، كما يريد أن يوهمنا بذلك الكثير من المتشددين ، بل كانت عادة قديمة عند مختلف الشعوب.

وفي المغرب، لم يكن النقاب " المشرقي" الملون بالأسود معروفا قبل انتشار موجة الإسلام السياسي، بل انتشرت منذ بداية القرن الماضي في بعض المناطق الأمازيغية، مثل الريف وبعض مناطق الجنوب، عادة تغطية الوجه بـ "اللثام" انسجاما مع التقاليد والعادات التي كانت سائدة محليا آنذاك، والتي كانت مرتبطة بالحشمة والوقار المرتبطة بثقافة المنطقة. ورغم ذلك، يختلف هذا اللباس التقليدي في شكله وطريقة ارتدائه عن النقاب المستورد من المشرق، حيث لم يكن النقاب يغلب عليه اللون الأسود بل يحمل ألوانا مختلفة ولم يكن يُلبس بالطريقة التي يلبس بها النقاب حاليا.

من الشائع جدا أن النساء في بعض المناطق من المغرب دأبن على ارتداء لثام يغطي الفم والأنف، وهو مرتبط بالخصوصية الاجتماعية لهذه المناطق. وقد اختفت هذه العادة شيئا فشيئا من الفضاءات العامة ببلادنا، وبقيت محصورة في نطاق جغرافي ما فتئ يضيق يوما بعد يوم.

لقد ارتدت المرأة الأمازيغية النقاب كغطاء الوجه باعتباره جزء من هويتها وثقافتها، ممزوجاً بالألوان الزاهية والحلي الفضية التي تعكس تقاليد كل منطقة. فهو لباس محتشم ومزركش يعكس الهوية الأمازيغية الأصيلة. وتميز لباس المرأة الأمازيغية في مناطق أخرى (كالأطلس وسوس) بإظهار الوجه مع تغطية الشعر بـ "أحروي" أو "الحايك".

لم ترتد المرأة الامازيغية البرقع ولا النقاب المشرقي، بل اعتادت أن تتزين بلباسها الأصيل من قبيل (أدال) وهي قطعة ثوب بيضاء يغطى بها الرأس وتمتد من الأعلى إلى الأسفل . إنه لباس يجسد الحرية، والعفة، والمشاركة النشطة داخل المجتمع.

فاللباس الأمازيغي يتميز بجماله، ويستدعي الوقار والحشمة والعفة، معتمدًا على أقمشة محلية وحلي فضية ، مما يبرز هوية المرأة الأمازيغية كما يُبرز مساهمتها في العمل والإنتاج وتمتعها بالحرية والاستقلالية...

المشكل أن انتشار النقاب في المغرب وشمال افريقيا عموما ارتبط باسم الدين، وباسم الالتزام بـ" لباس إسلامي" مزعوم، وهذه دعاية المتأسلمين، الذين يحرصون على إخضاع المرأة المغربية والتحكم فيها عن طريق المبالغة في تغطية الجسد كله باعتباره عورة، والادعاء بأن الإسلام يفرض نوعا معينا من اللباس على المرأة ينبغي أن تتقيد به، وإلا اعتُبرت خارج نطاق مايوجبه الإسلام.

ولا يحظى النقاب بإجماع الفقهاء والعلماء، فقد اختلف هؤلاء حول ما إذا كان فرضاً دينياً أم مجرد عادة اجتماعية.

و المثير للملاحظة أن العودة القوية لظهور النقاب بهذه الكثافة في المجتمع المغربي، قبل سنوات، منح الشعور لدى العديد من الناس والنساء بالأخص وكأنه اكتشاف جديد، خاصة أن ظهوره ارتبط بتصاعد المد الوهابي السلفي المتشدد وهو ما ساعد على نشر الوهم بأنه "لباس إسلامي" ، وكأن الإسلام هو أول من شرع النقاب في الوقت الذي تدل الآثار والكتابات التاريخية المتخصصة أنه قديم أقدم من الإسلام وأنه كان معروفا لدى شعوب الحضارات القديمة،كما رأينا.

إن انتشار النقاب مرده أساسا إلى ربطه من طرف العديد من المتشددين بالإسلام، وهؤلاء حاولوا إيهام الناس بأن النقاب يشكل جزئا من الهوية الدينية، وهو ما ضمن له انتشارا واسعا، مع أن الأمر ليس صحيحا.

لقد أراد السلفيون والمتشددون إبان ظهور الإسلام السياسي إقناع الناس بوجود شيء إسمه "لباس إسلامي"، منتقدين " لباس الكفار" ومؤكدين أن ما يرتديه عامة الناس في المجتمعات الإسلامية والعربية ليس من الإسلام في شيء وأن هناك "لباسا إسلاميا" ينبغي التقيد به. فعملوا على تمطيط نطاق المحرمات ليشمل المأكل والمشرب والملبس.

والمُحصلة أن العديد من النساء انسقن مع هذه الأكذوبة، وبدأن في ارتداء النقاب وهن يعتقدن أنه لباس إسلامي، أما الزي المغربي التقليدي بشقيه الأمازيغي والعربي، فليس من الإسلام في شيء، وهو ما يفسر انتشار النقاب في مجتمعنا مع أنه عادة غريبة عن المجتمع المغربي.

لقد كان من نتائج الانجرار وراء موضة النقاب انتشار نوع من الاستلاب الثقافي، حيث يتم إهمال اللباس الأمازيغي الأصيل وإعطاء المكانة للنقاب الذي انتشر كثيرا حتى في أوساط النساء المغربيات المهاجرات، بفعل اختلاطهن بنساء من جنسيات بلدان إسلامية ومشرقية، حيث كان النقاب وحتى البرقع وإن بحجم أقل، يؤثث شوارع عدد من الأماكن العامة في المدن، في الصيف خلال عودة المهاجرين إلى المغرب لقضاء عطلة الصيف.

إن التأثير الذي مارسته عملية الاختلاط والاحتكاك بالثقافات الأخرى في الخارج ساهم في انتشار النقاب في أوساط النساء المغربيات المهاجرات، إضافة إلى الزواج المختلط.

لكن الضربات المتتالية التي وجهت للتنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وداعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية ، وتراجع تأثير السلفية الجهادية، شكل ضربة موجعة للنقاب ولما يسمى بالزي الإسلامي، بحيث تقلصت دائرة انتشاره في الفضاءات العامة في جل المدن المغربية ، وأصبح ثمة قناعة بأن النقاب ليس من التدين في شيء ، وأن ما يسمى باللباس الإسلامي مجرد أداة من أدوات التحكم في المرأة، وأن الأصل في الإسلام هو ستر جسد الإنسان، دون تحديد شكل وتصميم اللباس.

لقد بدأ الوعي يتشكل لدى الكثيرين في مجتمعنا بأن الإسلام لم يُحدد شكل اللباس الذي على الإنسان أن يرتديه، وأن التدين مسألة شخصية، وأن كل واحد مسؤول عن شكل اللباس الذي ينبغي أن يرتديه، بعيدا عن أي نزوع نحو أدلجة الملبس والمأكل والمشرب.

رفيقي : لا وجود لشيء إسمه "لباس إسلامي" وعلينا أن نتشبث بلباسنا الأصيل

يؤكد محمد عبد الوهاب رفيقي، الباحث في الدراسات الإسلامية، في الحوار التالي، عدم جدوى تصنيف اللباس إلى لباس إسلامي وآخر غير إسلامي، معتبرا أن اللباس لا يخضع لتصنيفات دينية، وأن هذه الظاهرة دخيلة على المجتمع المغربي. وفي الوقت الذي نبه فيه إلى انتشار النقاب داخل المجتمع المغربي، أوضح أن هذا الانتشار لا يرقى إلى مستوى ظاهرة، وأن نطاق استعمال النقاب بدأ ينحسر في السنوات الأخيرة، معددا جملة من الأسباب التي تقف وراء هذا الانحسار .

واعتبر رفيقي أن الأصل في الأشياء هي أن يتمسك الإنسان بلباسه الأصيل، سواء تعلق الأمر باللباس الأمازيغي أو العربي الأصيل أو الصحراوي، أو أي لباس يتم استعماله في أي منطقة أ و بقعة جغرافية.

❑حاوره: جمال بورفيسي

*** أثار "اللباس الإسلامي" جدلا واسعا بين أوساط العديد من المتتبعين والمهتمين بالحركات الإسلامية وفي أوساط النخبة عموما، مع بدء انتشار الحجاب والنقاب والبرقع.. نود أن نعرف رأيكم في هذا السياق، وهل تتفقون مع مقولة "لباس إسلامي" وآخر "غير إسلامي"؟**

** في الحقيقة، لا يوجد شيء إسمه لباس إسلامي وآخر غير إسلامي، وكل ما يتعلق بالعادات والأعراف في المأكل و المشرب والملبس، فهي تندرج ضمن عوائد الناس وثقافتهم التي تختلف باختلاف الثقافات والحضارات والفضاءات الجغرافية.

قد تكون هناك توجيهات عامة تهم كيفية تدبير بعض السلوكات والعادات لكنها لا تمس تفاصيل الموضوع ولا تُلزم الناس بصيغة محددة ولا تجعل من عادة ما شعارا دينيا. إن كل ما يستر المظهر الخارجي للانسان فهو لباس ، وقد يشكل موضوع إبداع إنساني حسب البيئة التي يعيش فيها الإنسان والتي تحدد نوع لباسهم فاللباس يختلف حسب العادات والتقاليد والبيئة الجغرافية وهذا هو المحدد لشكل ونوع الزي الشائع في مختلف الثقافات، وليس للموضوع علاقة بالأديان ولا يمكن إسباغ اللباس بصبغة إسلامية وأخرى غير إسلامية، فليس هناك مُبرر ديني في الموضوع.

هناك من يعتبر أن اختلاق مقولة " اللباس الإسلامي" مجرد آلية لدى فئة من المتشددين،وخاصة المنتمين للتيار السلفي، لإسباغ الصبغة الإسلامية على شؤون الحياة، بما فيها اللباس، لإيهام الناس أن هناك عادات إسلامية وأخرى غير إسلامية لدعم ميولاتهم المتشددة، ما رأيكم؟

***أتفق نسبيا مع هذا الرأي، لأن الذي يُصر على تحديد نوع معين من اللباس ويُضفي عليه صبغة دينية ويلزم به المرأة دون الرجل مثلا، فهو يجسد صورة التحكم، صورة الإنسان الذي يميل إلى ضبط كل شيء يخص المرأة بغرض التحكم فيها. لدى الكثير من المتشددين أو الذين يعانقون الإسلام السياسي هذا الميل نحو ضبط كل شيء في المرأة حتى طريقة لباسها، ويشجعون على ذلك، ويدعون إليه في محاولة تروم "ضبط" الرجل للمرآة، لأن الرجل يعتبر المرأة مصدر الشهوات والإغراءات ولهذا لابد للرجل أن "يضبطها" ويحدد الفضاءات التي يسمح لها بالولوج إليها ونوع اللباس الذي عليها أن ترتديه، ومن هنا كانت الدعوة إلى هذا اللباس الإسلامي بغرض التحكم في المرأة وحصر تحركها داخل فضاءات المجتمع ، فهذه ليست إلا آداة أو لنقل آلية من آليات التحكم التي تتبناها تيارات الإسلام السياسي.

هل تعتقدون أن ظاهرة لبس البرقع والنقاب انحسرت في الفترة الأخيرة أم أنها ما تزال تتوسع ، ولماذا تميل النساء المغربيات إلى لبس النقاب، الذي انتشر حتى بين النساء المغربيات في بلدان المهجر؟

** أعتقد أن ظاهرة لبس النقاب انحسرت فعلا، ولم تعد منتشرة كما كانت عليه الأمر في تسعينيات القرن الماضي مثلا، ولذلك أسباب سياسية ودينية. فالسياسة الدينية للمغرب أعادت الاعتبار للإسلام المغربي القائم على الوسطية والاعتدال والانفتاح وعدم التشدد، بما في ذلك التشدد في طريقة الأكل و الشرب

واللباس، وغيرها من الأمور. كما أن انحسار التيارات المتشددة في العقود الأخيرة وموجات التيارات الوهابية والمشرقية، لعبت دورا في تراجع انتشار النقاب، وهذه التيارات التي زحفت تأثيراتها على المغرب في فترة معينة هي التي روجت لهذا اللباس عبر الأشرطة ومقاطع الفيديو و القنوات الفضائية ووسائل الاتصال الأخرى المستعملة بكثرة والتي تستقطب جمهورا عريضا، وظلت تحث الناس على اللباس الإسلامي، وتدعي وجوبه شرعا وتدعو إلى إلزامية المرأة المسلمة بارتدائه.

أما بخصوص النساء المغربيات في المهجر، فهذا سياق آخر يرتبط بما يمكن أن أسميه باضطراب هوياتي لدى عدد من أبناء المهاجرين الذين يعيشون في مجتمعات غربية لا تنتشر فيها التقاليد والأعراف الإسلامية، ما يساهم في شرخ هوياتي تجعل الإنسان يعيش ثقافتين قد تكون متناقضتين، مما يجعل اللجوء إلى السلوكات والممارسات الدينية بما في ذلك التقيد بلباس أو مظهر معين نوعا من الاحتماء بالهوية الدينية الأصيلة داخل الفضاء الجغرافي الذي يعيشون فيه في الغرب.

في مقابل انتشار مقولة " اللباس الإسلامي"، برزت دعوات إلى العودة إلى "الأصل"، أي التمسك باللباس المغربي التقليدي والأمازيغي الأصيل ، وتثمينه في سياق الاعتزاز بالتراث الأصيل للمغرب عوض اللجوء إلى نمط غريب أو مستورد من السلوكيات والتقاليد ، وذلك تشجيعا على التمسك بالعادات المغربية الأصيلة حتى في المأكل والمشر واللباس، ما رأيكم؟

** من المفروض أن يتشبث الإنسان في المغرب بأعراف وتقاليد البلد في المأكل والمشرب والملبس، ولا ينساق مع تقليد الغير . وسواء تعلق الأمر بلباس أمازيغي أصيل، أو بلباس صحراوي ، أو جبلي ، فإنه من الأجدر و الأنسب أن نعتز بلباسنا التقليدي ونثمنه ونتمسك به ونروج له ونعرف الناس بجماليته وقيمته. لدينا حضارة وثقافة أصيلة وغنية، ولا نحتاج إلى تقليد الآخر، وعلينا أن نستفيد من دروس الماضي لنعتز بالموروث الثقافي والحضاري المغربي، ونترافع حوله،فالمغرب لديه تقاليد عريقة تطول حتى المآكل والمشرب والملبس.

اللباس الأمازيغي يعكس كونية الإنسان الأمازيغي

الحسن بنضاوش

لا يمكن فصل الإنسان عن محيطه، وعاداته وطقوسه اليومية، التي تشكل كينونته ووجوده وضمان استمراريته، وتعكس خصوصياته المجالية والوجودية.

والإنسان الأمازيغي، إضافة إلى اللغة والعادات والتقاليد، له ما يميزه في اللباس، منذ النشأة إلى اليوم، مع الانخراط المستمر في التجديد، في ظل الحفاظ على الخصوصية والبصمة الأمازيغية العريقة والضاربة في أعماق التاريخ.

وبتنوع المناطق المغربية، تتنوع الألبسة لدى الرجال والنساء، لكنها لا تخرج عن الخصوصية المحلية، واحترام المرأة بالأساس، فجميع ألبسة المرأة الأمازيغية في مختلف مناطق المغرب وعموم شمال أفريقيا محترمة ومحتشمة، مع إبراز الأنوثة والرفع من مستوى وقيمة المرأة الأمازيغية.

وفي سوس مثلا، بين أدال والصايا وتاملحافت بأدرار، وتاليزارت بالسهل، وصولًا إلى الجلباب بالمدن، هي ملابس جميلة وأنيقة، تجسد التنوع المجالي، وغنى التراث المادي بربوع المملكة، تجمع بين الأصالة والحداثة، لا تخرج عن الشرع الديني، والإسلام السمح والمعتدل.

وأمام غزو اللباس الشرقي والأفغاني لصفوف النساء، في ظل موجة ربط الإسلام والتدين كذلك بلباس وارد ودخيل على الوطن والشعب وعلى ثقافته، وانتشاره بشكل كبير باعتباره تأكيدًا على العودة إلى الطريق المستقيم والتدين السليم، يعرف اللباس التقليدي المحتشم للمرأة الأمازيغية تراجعًا كبيرًا في اعتماده ولباسه، وتبديله بالدخيل حتى في القرى والمداشر، مما يطرح سؤال الهوية المغربية من خلال الملابس واللباس لدى الرجال والنساء بالخصوص.

وفي ظل هذه الموجة التي تستهدف الإنسان في خصوصيته وهويته الوطنية، يجب الإسراع في إيقاف هذا التوغل الكبير ضد المكون الوطني، خاصة في اللباس، وإن كانت الحرية في اختيار اللباس هي الأصل، إلا أن الترويج لكون اللباس الأمازيغي لا يحقق التستر والحشمة، ومهاجمته من طرف المحسوبين على التيار السلفي المتشدد، والذين يشتغلون عبر الوسائط الاجتماعية وفي صفوف عموم المواطنين، وخاصة الفئة الأكثر هشاشة في المجتمع، يفرض التعريف بالخصوصية العامة للباس الأمازيغي، والذي يوفر كل شروط الاحترام والوقار، ويبرز الإبداع والتفوق لدى الصانع المغربي منذ القدم.

هذه مهمة المؤسسات التعليمية والإعلام والدين، والسوسيولوجيين كذلك، والعارفين بخبايا وأسرار هذا اللباس الأمازيغي العريق والمتجذر.

الأستاذ الجامعي عبد الله بريمي المتخصص في السميائيات والتأويليات وتحليل الخطاب

● اللباس لم يعد وظيفة نفعية أو جمالية، بل أصبح علامة ثقافية محملة بإيديولوجيا
● في الجنوب الشرقي نحن أمام جغرافيا تُلبس، لا مجرد لباس يرتدى
● المجتمع الديمقراطي لا يقاس بما يفرضه على أجساد أفراده، بل بما يتيحه لهم من مساحات للاختيار

كشف الدكتور عبد الله بريمي، أستاذ التعليم العالي جامعة مولاي إسماعيل الكلية المتعددة التخصصات الرشيدية، في حوار العالم الامازيغي معه، عن الدلالات السيميائية العميقة للباس المغربي بوصفه نسقا دلاليا يتجاوز البعد النفعي والجمالي ليتحول إلى فضاء لصراع الهويات وتدافع الإيديولوجيات داخل المجال العام، واستعرض بريمي، الباحث في السميائيات والتأويليات وتحليل الخطاب، تحولات الجسد المغربي بين الذاكرة التقليدية ورهانات الحداثة. كما يسلط الحوار الصوء على خصوصية أزياء الجنوب الشرقي، معتبرا إياها أرشيفا بصريا يجسد ارتباط الإنسان بالمجال كما أشار بريمي إلى أن اللباس ليس مجرد موضة عابرة، بل هو ممارسة يومية للحرية وديناميةحية تعيد صياغة الهوية المغربية في تعدد أبعادها وتصالحها بين إرث الماضي وآفاق المستقبل، مؤكدا أن اللباس نص ثقافي مفتوح يعكس دينامية المجتمع وتعدد مرجعياته بين الثبات والتحول.

حاورته: رشيدة إمرزيك

*** تحول اللباس في كل المجتمعات الى قضية رأي عام، يحرم في مجالات ويحل في أخرى، بين إرتداء الخمار او البرقع في حين يتم وسم اللواتي لا يرتدينه بالسافرات والمتبرجات. كيف يمكن فهم هذا التباين من منطلق الخلفيات الثقافية لاي تصور ما؟**

** بداية وقبل الإجابة عن هذا السؤال، لا يمكنني إلا الشكر وتثمين هذه المبادرة الإعلامية لجريدة العالم الأمازيغي، ليس فقط من باب المجاملة الصحفية، بل بوصفها فعلاً تداوليًا يستفز الوعي ويستدعي مساءلة عميقة لرهانات اللحظة الثقافية. فموضوع اللباس يتجاوز حدود الخبر إلى تخوم التفكير، حيث تتقاطع أسئلة الهوية مع ديناميات التحول الاجتماعي، في مشهد مغربي يعيد باستمرار إنتاج ذاته بين الذاكرة والتحديث.

واللافت هنا أن هذا الإشكال لم يعد حبيس الفضاء الإعلامي أو النقاش العمومي العابر، بل اخترق أسوار الجامعة، ليصير موضوعًا للتأطير النظري والمنهجي. فقد خصصنا له ضمن ماستر التواصل السيميائي بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية، وحدة دراسية موسومة بـ: "سيميائيات الأزياء والعمارة في الحضارة المغربية"، في إشارة واضحة إلى أن ما يبدو يوميًا ومألوفًا يخفي في العمق أنساقًا دلالية معقدة.

هذا الاختيار البيداغوجي ليس اعتباطيًا، بل ينبني على وعي معرفي يعتبر أن الأزياء، شأنها شأن العمارة، ليست مجرد تشكيلات مادية أو وظائف استعمالية، بل هي خطابات بصرية مشفّرة، تُنتج المعنى وتعيد توزيعه داخل النسيج الاجتماعي. فاللباس هنا لا يُرتدى فقط، بل يُقرأ ويكتب؛ إنه نصّ متحرك على جسد اجتماعي، تتقاطع فيه تمثلات الهوية وإكراهات العصر ورهانات الانتماء.

ومن هذا المنظور، يتحول الجسد إلى حامل للعلامة والفضاء إلى إطار تأويلي، حيث تتفاعل العلامات في شبكة معقدة من العلاقات: بين التقليد والحداثة وبين المحلي والكوني وبين الثابت والمتحول. وهنا تبرز السيميائيات كأداة تفكيك، لا تكتفي بوصف الظواهر، بل تنفذ إلى بنياتها العميقة، كاشفة عن منطقها الداخلي واستراتيجيات اشتغالها.

إن إدراجنا هذا الموضوع ضمن التكوين الجامعي يهدف، في جوهره، إلى تحرير النقاش من أسر الانطباعية والأحكام القيمية الجاهزة والارتقاء به إلى مستوى التحليل العلمي الرصين. فالأزياء، في هذا السياق، ليست مجرد اختيار فردي، بل هي مرآة لتحولات ثقافية أوسع ومجال خصب تتقاطع فيه المرجعيات الأنثروبولوجية والسيميائية، بما يجعلها مدخلاً أساسياً لفهم المجتمع في لحظات تحوّله.

بهذا المعنى، يصبح السؤال حول اللباس ليس سؤالاً سطحياً عن الذوق أو المظهر، بل سؤالاً عميقًا عن كيفية تمثّل الذات لذاتها، وعن الكيفية التي تكتب بها الثقافة نصّها على الجسد، في زمن تتسارع فيه التحولات وتُعاد فيه صياغة الحدود بين الهوية والاختلاف.

أما الجواب عن سؤالكم بخصوص تحول اللباس إلى قضية رأي عام أقول:

سميائيا، يمكن مقاربة هذا التباين بوصفه صراعًا بين أنساق دلالية متنافسة، لا مجرد اختلاف في الأذواق أو في درجات الالتزام. فاللباس، في هذا السياق، لم يعد وظيفة نفعية أو جمالية فحسب، بل أصبح علامة ثقافية مُحمّلة بإيديولوجيا، تستثمر داخل الفضاء العمومي لتحديد المواقع والهويات.

أول ما ينبغي التأكيد عليه هو أن كل مجتمع يُنتج ما يمكن تسميته بـ"نسق اللباس"، أي مجموعة من القواعد الضمنية التي تمنح للملابس معاني محددة. ضمن هذا النسق، لا يُقرأ الخمار أو البرقع أو عدم ارتدائهما بوصفهما اختيارات فردية خالصة، بل باعتبارها مؤشرات دلالية تُحيل إلى تمثلات أوسع: الدين والأخلاق والحداثة أو حتى الموقف من السلطة الرمزية.

من هذا المنطلق، فإن وسم بعض النساء بـ"السافرات" أو "المتبرجات" يكشف عن اشتغال ما يمكن تسميته بـآلية التصنيف الثقافي، حيث يُعاد ترتيب الأفراد داخل ثنائيات تقابلية حادة: (محتشمة/غير محتشمة، ملتزمة/منفلتة). وهذه الثنائيات لا تنبع من طبيعة اللباس في ذاته، بل من خطابات اجتماعية تُحمّله معاني معيارية وتُحوّله إلى أداة للضبط الرمزي.

كما أن هذا التباين يعكس تعدد المرجعيات داخل المجتمع الواحد، إذ تتقاطع في اعتقادي، ثلاث خلفيات كبرى:

- الخلفية الدينية: حيث يُنظر إلى اللباس باعتباره امتدادًا لمنظومة قيمية أخلاقية ويُقرأ ضمن ثنائية الحلال والحرام.

- الخلفية الحداثية/الحقوقية: التي تؤكد على حرية الجسد بوصفه ملكية فردية وترى في فرض نمط معين من اللباس شكلًا من أشكال الهيمنة.

- الخلفية العرفية/الثقافية: حيث يتحدد المقبول والمرفوض وفق ما استقر في الذاكرة الجماعية والتقاليد المحلية.

هذا التداخل بين المرجعيات يخلق ما يمكن وصفه بـالتوتر الدلالي، حيث تتصارع المعاني حول نفس العلامة (اللباس)، فتغدو القطعة الواحدة (كالحجاب مثلًا) قابلة لقراءات متباينة: فهي عند البعض رمز للهوية وعند آخرين مؤشر على الإكراه وعند فئة ثالثة مجرد اختيار شخصي.

ومن منظور سيميائي أعمق، يمكن القول إن هذا الجدل يعكس انتقال اللباس من كونه علامة تواصلية إلى كونه علامة صراعية، أي علامة تُستخدم لإنتاج الحدود داخل المجتمع: من ينتمي؟ من يخرج عن الجماعة؟ ومن يمتلك شرعية تعريف "الصواب"؟

إن التباين في تمثلات اللباس ليس عرضًا طارئًا، بل هو نتيجة طبيعية لتعدد الأنساق الثقافية داخل المجتمع، ولتحول الجسد إلى فضاء رمزي تتقاطع فيه السلطة والمعنى والهوية. لذلك فإن فهم هذه الظاهرة يقتضي تجاوز الأحكام القيمية الجاهزة، والنظر إلى اللباس بوصفه نصًا ثقافيًا مفتوحًا على تأويلات متعددة، تعكس في العمق صراع المجتمعات حول تعريف ذاتها في زمن التحولات.

***برأيك كيف يمكن تفسير علاقة اللباس بالهوية المغربية المتعددة الابعاد؟**

** يمكن فهم علاقة اللباس بالهوية المغربية متعددة الأبعاد بوصفها علاقة ترميز وتمثيل، حيث يتحول اللباس إلى وسيط دلالي يعكس تعقّد البنية الهوياتية في المغرب، بدل أن يختزلها في بُعد واحد. فالهوية المغربية ليست كتلة صلبة، بل هي بنية تركيبية تتداخل فيها روافد تاريخية وثقافية متعددة: الأمازيغي والعربي والحساني والإفريقي والأندلسي والمتوسطي. وهذا التعدد لا يظهر فقط في اللغة أو العادات، بل يتجسد بوضوح في أنساق اللباس التي تعمل بوصفها أرشيفا حيّا لهذه التراكمات.

الهوية المغربية ليست كتلة صلبة، بل هي بنية تركيبية تتداخل فيها روافد تاريخية وثقافية متعددة.. وهذا التعدد لا يظهر فقط في اللغة أو العادات، بل يتجسد بوضوح في أنساق اللباس التي تعمل بوصفها أرشيفا حيّا لهذه التراكمات.

من هذا المنظور، يمكن قراءة اللباس المغربي عبر ثلاث مستويات سيميائية متداخلة:

1- اللباس باعتباره ذاكرة ثقافية:

تحتفظ الأزياء التقليدية (كالقفطان والجلابة والتكشيطة...) ببصمات تاريخية واضحة، حيث تحمل في تفاصيلها (النسيج والألوان والتطريز) آثار تفاعلات حضارية متعددة. فاللباس هنا لا يلبس فقط، بل يستدعي الماضي ويعيد تمثيله داخل الحاضر، مما يجعل الهوية تُعاش كاستمرارية لا كقطيعة.

2- اللباس باعتباره إعلان انتماء:

في السياق الاجتماعي، يُستخدم اللباس كعلامة لتحديد الانتماء: الجهوي، الطبقي، أو حتى القيمي. فاختيار نمط معين من اللباس (تقليدي/عصري، محتشم/منفتح) ليس بريئًا، بل هو فعل تواصلي يعلن من خلاله الفرد موقعه داخل شبكة العلاقات الاجتماعية. وهنا يتحول الجسد إلى مساحة تُكتب عليها الهوية وتُعرض للقراءة.

3- اللباس باعتباره فضاء تفاوض:

بفعل العولمة وتسارع التحولات، لم يعد اللباس يعكس هوية جاهزة، بل أصبح مجالًا للتفاوض بين مرجعيات متباينة. فنجد الفرد المغربي يجمع بين عناصر تقليدية وحديثة في آن واحد، فيما يمكن تسميته بـ"الهوية المركبة". هذا المزج لا يدل على تناقض، بل على قدرة الثقافة المغربية على استيعاب الاختلاف وإعادة تركيبه. ومن زاوية أعمق، يمكن القول إن اللباس في المغرب يعكس توترًا خلاقًا بين الثابت والمتحول:

• الثابت يتمثل في الرموز التي تستمر عبر الزمن وتحافظ على الذاكرة الجماعية.

• والمتحول يظهر في إعادة تأويل هذه الرموز وفق سياقات معاصرة.

لذلك، فإن علاقة اللباس بالهوية المغربية ليست علاقة انعكاس بسيط، بل هي علاقة إنتاج وإعادة إنتاج للمعنى. فالهوية لا تُعطى بشكل نهائي، بل تُبنى باستمرار عبر ممارسات يومية، من بينها اختيار ما نرتديه.لذلك، فاللباس في السياق المغربي هو نص ثقافي مفتوح، تتقاطع فيه الذاكرة مع الرغبة، والانتماء مع الاختلاف، والتقليد مع الابتكار. ومن خلاله يمكن قراءة الهوية المغربية لا كجوهر ثابت، بل كدينامية حية تُعيد تشكيل ذاتها في كل لحظة.

بعد الاستقلال نلاحظ أن صور المغربيات اللواتي ولجن التوظيف والعمل كن يرتدين موضات وتميزن بقصة الشعر حديثة. ما رأيك؟

ما نلاحظ ليس مجرد اختيار جمالي عابر، بل هو مؤشر سيميائي دال على لحظة انتقال حضاري عاشها المجتمع المغربي بعد الاستقلال. فصورة المرأة العاملة آنذاك-بشعر قصير ولباس عصري- يمكن قراءتها بوصفها علامة على إعادة تشكيل الهوية النسائية داخل مشروع الدولة الوطنية. ومن منظور السيميائيات الثقافية، يمكن فهم هذه الظاهرة عبر ثلاث مستويات متداخلة:

1- الجسد كواجهة للحداثة:

بعد الاستقلال، كان هناك سعي واضح لبناء صورة "المواطِن/ة الحديثة" القادرة على الانخراط في مؤسسات الدولة والإدارة. في هذا السياق، أصبح جسد المرأة، من خلال لباسه وتسريحة شعره، وسيطًا بصريًا لإعلان الانتماء إلى زمن جديد. فقَصّة الشعر القصير، مثلًا، لا تُقرأ فقط كموضة، بل كـعلامة على القطيعة مع أنماط تقليدية كانت تربط الأنوثة بطول الشعر واحتجابه.

2- اللباس لاعتباره خطابا تحرريا:

ولوج المرأة إلى فضاءات العمل (الإدارة والتعليم والصحة...) رافقه تحوّل في تمثّلها لذاتها. فاللباس العصري لم يكن مجرد تقليد لنماذج غربية، بل كان في كثير من الأحيان استراتيجية رمزية لإعادة تعريف موقع المرأة داخل المجتمع: من كائن منزلي إلى

فاعل اجتماعي. هنا يصبح اللباس خطابًا يقول: أنا أشارك وأشتغل وأساهم.

3- تأثير النموذج الدولي وإعادة تأويله محليًا:

لا يمكن فصل هذه التحولات عن السياق العالمي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، حيث ارتبطت الحداثة البصرية للمرأة (الشعر القصير والأزياء العملية) بصورة المرأة المستقلة. لكن في الحالة المغربية، لم يتم استنساخ هذا النموذج بشكل ميكانيكي، بل جرى تبيئته داخل سياق محلي، حيث تعايش اللباس العصري مع عناصر تقليدية في كثير من الأحيان. غير أن الأهم سيميائيًا هو أن هذه الصورة لم تكن محايدة، بل كانت جزءًا من صراع دلالي حول تعريف "المرأة المغربية": هل هي امتداد للهوية التقليدية؟ أم تجسيد لمشروع حداثي ناشئ؟

لذلك، يمكن القول إن قصة الشعر القصير واللباس العصري شكّلا آنذاك علامات على "رأسمال رمزي جديد"، يمنح المرأة شرعية الظهور في الفضاء العمومي والعمل المؤسساتي.

وبالتالي فإن هذه المظاهر لا ينبغي قراءتها بوصفها "موضة" فقط، بل بوصفها أرشيفًا بصريًا لتحول عميق، حيث أصبح الجسد النسائي مجالًا لإعادة كتابة العلاقة بين الهوية، والعمل، والحداثة في المغرب.

المغاربة عرفوا في التاريخ بلباس وزينة خاصة كالسلهام والجلباب والقفطان. وكل هذه الازياء ما زالت حية ومتواصلة الاستعمال. بصفتك خبيرا سيميائيا كيف نقرأ هذه العلامات؟

من منظور السيميائيات، لا يمكن التعامل مع السلهام والجلباب والقفطان بوصفها مجرد أزياء تقليدية استمر استعمالها، بل ينبغي قراءتها بوصفها علامات ثقافية مُكثّفة، تشكّل ما يشبه "نصًا بصريًا" يكتب به المجتمع المغربي ذاكرته ويعيد عبره إنتاج هويته. إن قوة هذه الأزياء لا تكمن فقط في قدمها التاريخي، بل في قدرتها على الاستمرار الدلالي؛ أي أنها لم تتحول إلى آثار جامدة، بل ظلت فاعلة داخل التداول الاجتماعي وهو ما يمنحها وضعًا سيميائيًا خاصًا يمكن قراءته عبر ثلاثة مستويات:

1- الأزياء كعلامات ذاكرية

السلهام والجلباب والقفطان تعمل كحاملات لذاكرة جماعية عميقة. فكل قطعة تختزن في نسيجها وطرزها وألوانها آثار مسارات حضارية: من الأندلس إلى الصحراء ومن الحواضر إلى البوادي. حين يرتدي الفرد هذه الأزياء، فهو لا يستحضر الماضي بشكل واعٍ فقط، بل يُفعّل ما يمكن تسميته بـالذاكرة المتجسدة، حيث يصبح الجسد امتدادًا للتاريخ.

1- الأزياء كعلامات تمييز اجتماعي ورمزي:

رغم طابعها التقليدي، فإن هذه الأزياء ليست محايدة؛ فهي تؤدي وظيفة التمييز الرمزي داخل المجتمع. فاختلاف نوع القماش وجودة التطريز وطريقة الارتداء كلها أمارات وعلامات أيقونية تحيل إلى معانٍ تتعلق بالمكانة الاجتماعية، والجهة والمناسبة (احتفال/يومي). القفطان مثلًا قد يُقرأ كعلامة على الاحتفاء والترف، بينما الجلباب يحيل إلى البساطة والوظيفية اليومية، والسلهام يرتبط بالهيبة والوقار.

3- الأزياء كعلامات هوية متجددة:

الأهم سيميائيًا هو أن هذه الأزياء لم تبقَ حبيسة الماضي، بل دخلت في دينامية إعادة تأويل مستمرة. فالمصممون والحرفيون يعيدون صياغتها بأشكال جديدة، مما يجعلها علامات مفتوحة قادرة على التكيف مع التحولات دون أن تفقد هويتها. هنا تظهر خصوصية الثقافة المغربية في قدرتها على المزاوجة بين الاستمرارية والتجديد.

ومن زاوية أعمق، يمكن القول إن هذه الأزياء تشتغل ضمن ما يمكن تسميته بـاقتصاد رمزي للهوية، حيث يتم استدعاؤها بقوة في لحظات معينة: الأعياد والأعراس والمناسبات الرسمية... وكأن المجتمع يعيد، عبرها، تأكيد ذاته وترسيخ حدوده الرمزية في مواجهة الذوبان.

وبناء عليه، فإن السلهام والجلباب والقفطان ليست مجرد لباس يُرتدى، بل هي خطابات ثقافية حية، تُعبّر عن علاقة المغربي بذاته وتاريخه ومجتمعه. إنها علامات تقاوم النسيان، وتُثبت أن الهوية لا تُحفظ في الكتب فقط، بل تُعاش يوميًا على الجسد، وتُقرأ في تفاصيل النسيج والخيط والزخرفة.

الجنوب الشرقي تميز بالإيزار وتاخروزت والخلالة وكثير من الحلي الاخرى. وشكلت كل تلك الأدوات خصوصية ترمز إلى انتماء مرتبط بالأرض والطبيعة. ما رأيك؟

ما تفضلتم به دقيق في جوهره، ويمكن تعميقه سيميائيًا بالقول إن الإيزار وتاخروزت والخلالة وباقي الحُلي في الجنوب الشرقي لا تُختزل في بعدها الزخرفي، بل تشكّل ما يمكن تسميته بـنظام علامات إيكو- ثقافي، حيث تتشابك دلالات الجسد مع دلالات الأرض والطبيعة في بنية واحدة. ومن زاوية سيميائية، نحن أمام جغرافيا تُلبس، لا مجرد لباس يُرتدى. فالإنسان هنا لا ينفصل عن محيطه، بل يعيد تمثيله على جسده عبر مواد وأشكال تحمل بصمة البيئة الصحراوية وشبه الصحراوية.

1- المادة كدالّ طبيعي:

اختيار الفضة بدل الذهب في كثير من الحُلي واستعمال الصوف أو الأقمشة السميكة في الإيزار، ليس اعتباطيًا؛ إنه يعكس اقتصادًا بيئيًا وارتباطًا مباشرًا بما توفره الطبيعة. الفضة هنا ليست مجرد معدن، بل علامة على النقاء والصلابة وعلى علاقة الإنسان بموارد أرضه.

2- الشكل كترجمة للبيئة:

الأشكال الهندسية في تاخروزت والخلالة (المثلث والمعين والخطوط المتقاطعة) يمكن قراءتها مثلا، بوصفها ترميزًا بصريًا للطبيعة:

- المثلث قد يحيل إلى الجبل أو الخيمة،
- الخطوط إلى مسارات القوافل،
- التكرار الزخرفي إلى إيقاع الحياة الصحراوية.

إنها ليست زخارف صامتة، بل لغة بصرية تختزل علاقة الإنسان بالمجال.

3- اللباس كهوية مجالية:

في هذا السياق، لا يعبّر اللباس فقط عن الانتماء الثقافي العام، بل عن انتماء دقيق إلى مجال جغرافي محدد. فالإيزار أو نوع معين من الحلي يعمل كعلامة تعريف تُقرأ داخل المجتمع وتحدد الأصل والانتماء والامتداد القبلي أحيانًا.

4- الوظيفة الرمزية والوقائية:

كثير من هذه الحُلي، خصوصًا الخلالة، لا تؤدي فقط وظيفة تثبيت اللباس، بل تحمل أيضًا أبعادًا رمزية/وقائية، حيث تُنسب إليها قدرة على الحماية من العين أو الشر. هنا يتقاطع الجمالي بالاعتقادي، ويصبح اللباس حاملاً لمعنى يتجاوز المرئي.

5- الاستمرارية كفعل مقاومة:

استمرار هذه العناصر إلى اليوم، رغم تحولات العصر، يدل على أنها ليست مجرد تقاليد، بل علامات مقاومة ثقافية، تحافظ من خلالها الجماعة على صلتها بالأرض في مواجهة التجانس الذي تفرضه العولمة.

لذلك، في اعتقادي البسيط، فإن أزياء وحُلي الجنوب الشرقي تُقرأ كسردية بصرية عن الإنسان في علاقته بالمجال: إنها لا تمثل الطبيعة فقط، بل تُجسّدها وتُعيد كتابتها على الجسد. وبهذا المعنى، فالانتماء هنا ليس فكرة مجردة، بل علامة تُرى وتُلمس وتُعاش.

بخصوص الالوان التي تشكل هذه الازياء مختلفة عن أزياء تنتمي إلى مناطق أخرى. ما ذا عن هذه الالوان؟

سؤال الألوان هنا ليس تفصيلاً جمالياً ثانوياً، بل هو في صميم القراءة السيميائية للأزياء، لأن اللون يُعدّ من أكثر العلامات كثافة دلالية داخل ما يمكن تسميته بـ"نحو اللباس". فاختلاف ألوان أزياء الجنوب الشرقي عن غيرها من المناطق يكشف عن نظام ترميزي خاص يرتبط بالبيئة وبالتمثلات الثقافية وبالوظائف الاجتماعية للّباس. من هذا المنطلق، يمكن قراءة الألوان عبر مستويات متداخلة:

1- اللون كصدى للبيئة:

الألوان في الجنوب الشرقي (كالأسود والأحمر الداكن وأحيانًا الألوان الترابية) ليست اختيارًا اعتباطيًا، بل هي امتداد بصري للمجال. فهي تعكس ألوان الأرض، الصخور، وظلال الصحراء. بهذا المعنى، يصبح الجسد وكأنه يندمج لونيًا مع محيطه، في علاقة سيميائية تجعل الإنسان "جزءًا من المشهد" لا مجرد كائن داخله.

2- اللون كاقتصاد مادي وتقني:

الألوان ترتبط أيضًا بما هو متاح من صباغات طبيعية وتقنيات تقليدية. فبعض الألوان الداكنة أو المحددة تعكس معرفة حرفية محلية، كما تعكس شروط العيش (الحرارة والغبار والاستعمال اليومي...). هنا يصبح اللون نتيجة تفاعل بين البيئة والتقنية، لا مجرد ذوق فردي.

3- اللون كعلامة اجتماعية ورمزية:

في كثير من الحالات، تحمل الألوان دلالات مرتبطة بالحالة الاجتماعية أو المناسبة: ألوان معينة قد تُرتبط بالاحتفال أو الفرح، وأخرى بالحياة اليومية أو العمل، وبعضها قد يدل على العمر أو الوضع العائلي.

وبهذا، يتحول اللون إلى لغة صامتة تُنظّم العلاقات داخل المجتمع.

خلاصة القول، إن ألوان أزياء الجنوب الشرقي ليست مجرد "اختلاف بصري"، بل هي نظام دلالي متكامل، يعكس علاقة الإنسان ببيئته، ويترجم تمثلاته الثقافية، ويؤدي وظائف اجتماعية ورمزية دقيقة. إنها، بتعبير سيميائي، ألوان تُفكّر، لأنها تحمل في طياتها تاريخًا من التفاعل بين الطبيعة والثقافة والإنسان.

اللباس والموضة ارتبطا بالحرية في جانب وبإعلان الثورة على ما يكبل الانسان. في نظرك هل لذلك علاقة بأيديولوجية محافظة وعتيقة أم أن الامر لا يعدو أن يكون نقاش عرضي فقط؟

سؤال اللباس بوصفه حرية أو بوصفه "ثورة" لا يمكن اختزاله في كونه نقاشًا عرضيًا، كما لا يمكن أيضًا ردّه ببساطة إلى صراع ثنائي بين "تقدمي" و"محافظ" أو "رجعي". من زاوية سيميائية ، نحن أمام حقل دلالي مشحون تتقاطع فيه الإيديولوجيا، والسلطة الرمزية، وتمثلات الجسد.

أولًا، ينبغي التأكيد أن اللباس ليس محايدًا؛ إنه دائمًا خطاب. حين يُقدَّم بوصفه تعبيرًا عن الحرية، فهو يُحيل إلى تصور حديث للجسد باعتباره ملكية فردية، يحق لصاحبه أن يختار كيف يُظهره في الفضاء العمومي. وفي هذه الحالة، تصبح الموضة أداة لـتفكيك القيود الرمزية التي تفرضها الأعراف أو التقاليد. في المقابل، حين يُنظر إلى اللباس من زاوية محافظة، فإنه يُدرج داخل نظام قيمي جماعي، حيث لا يُفهم الجسد ككيان فردي خالص، بل كجزء من نسيج اجتماعي تحكمه معايير الضبط والانسجام. هنا، لا يُقرأ "التحرر في اللباس" كحرية، بل كـاختلال في النسق أو تهديد للهوية. لكن القراءة السيميائية الأعمق تكشف أن ما يحدث ليس مجرد مواجهة بين موقفين، بل هو صراع على المعنى:

من يمتلك سلطة تعريف "اللباس المقبول"؟ ومن يحدد حدود الحرية وحدود الانضباط؟

في هذا السياق، تتحول الموضة أحيانًا إلى فعل رمزي احتجاجي، حيث يُستخدم اللباس لإعلان مسافة مع السائد (سواء كان تقليديًا أو حتى حداثيًا مهيمنًا). غير أن هذا "التمرد" نفسه لا يخرج عن كونه خاضعًا لمرجعيات؛ فهو غالبًا ما يستند إلى نماذج عالمية أو إلى تصورات بديلة للهوية. لذلك، فإن ربط المسألة فقط بـإيديولوجية محافظة عتيقة فيه نوع من التبسيط؛ لأن حتى الخطابات الحداثية تحمل بدورها إيديولوجيتها الخاصة، التي تمجد الفردانية والاختيار الشخصي. ما نعيشه إذن هو تعدد إيديولوجيات تتصارع داخل نفس الفضاء، لا هيمنة خطاب واحد.

ومن زاوية أخرى، يمكن القول إن هذا الجدل يكشف عن تحول عميق: انتقال اللباس من كونه عادة اجتماعية مستقرة إلى كونه موضوع نقاش عمومي. وهذا التحول في حد ذاته دليل على أن المجتمع يعيش مرحلة إعادة تعريف لذاته، حيث لم تعد القواعد بديهية، بل أصبحت محل تفاوض وتأويل. لذلك، إن علاقة اللباس بالحرية أو بالثورة ليست مسألة سطحية ولا عرضية، بل هي تعبير عن دينامية ثقافية عميقة، يتواجه فيها منطق الجماعة مع منطق الفرد وتتقاطع فيها رؤى مختلفة لماهية الإنسان وموقعه داخل المجتمع. والرهان الحقيقي ليس في الحسم بين هذه المواقف، بل في فهم كيف تُنتج هذه الخطابات معانيها، وكيف تُعيد تشكيل حدود الهوية في زمن التحولات.

في ختام هذا النقاش، يمكن القول إن مسألة اللباس والهوية لا ينبغي أن تُحسم بمنطق الوصاية، بل بمنطق التحرّر الواعي. فاللباس، ليس مجرد امتثال لنموذج جاهز-تقليديًا كان أو معولمًا- بل هو فعل اختيار حرّ يعبّر عن فردٍ يمتلك جسده ورموزه، ويعيد من خلالهما كتابة موقعه داخل المجتمع. من هذا المنظور، لا تُفهم الهوية كجوهر ثابت يُفرض على الأفراد، بل كـسيرورة مفتوحة تُبنى عبر التفاعل والنقد وإعادة التأويل. لذلك، فإن الدفاع عن حرية اللباس ليس دفاعًا عن المظهر في حد ذاته، بل هو دفاع عن الحق في الاختلاف وعن إمكان أن يكون الجسد فضاءً للتعبير لا موضوعًا للضبط.

وفي المقابل، فإن أي محاولة لاختزال الهوية في شكل واحد من اللباس-سواء باسم الأصالة أو باسم الحداثة-تظل ممارسة إقصائية، لأنها تُحوّل الثقافة من مجال حيّ للتعدد إلى نسق مغلق يفرض معيارًا واحدًا على الجميع. وهنا بالضبط يتدخل الوعي النقدي ليعيد التوازن: لا بإلغاء الذاكرة، بل بتحريرها من التحنيط، وجعلها قابلة للحياة داخل شروط العصر.

إن الرهان اليوم ليس في الاختيار بين "لباس تقليدي" و"لباس عصري"، بل في تفكيك منطق الهيمنة الذي يريد أن يجعل من اللباس أداة تصنيف وإقصاء. فالمجتمع الديمقراطي لا يُقاس بما يفرضه على أجساد أفراده، بل بما يتيحه لهم من مساحات للاختيار والتعبير. بهذا المعنى، يصبح اللباس ممارسة يومية للحرية وتغدو الهوية أفقًا مفتوحًا لا يُختزل في شكل، بل يُبنى في التعدد. تلك هي الروح الحداثية: هوية لا تخاف الاختلاف وحرية لا تعادي الجذور، بل تعيد ابتكارها في كل مرة.

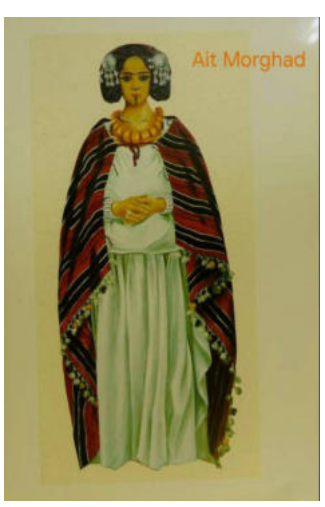

محمد قلا المعروف بـ "الفتى السوسي" في حوار مع "العالم الأمازيغي":

اللباس المغربي ضحية الاستلاب بين الشرق والغرب واللباس الأمازيغي نظام رمزي يعكس الهوية والانتماء

يُعدّ اللباس أحد أبرز الحوامل الرمزية للهوية الثقافية، إذ يتجاوز وظيفته النفعية ليغدو نسقاً دلالياً يعكس البنية الاجتماعية والقيمية للمجتمع. وفي الحالة المغربية، يتداخل المحلي بالأمازيغي مع المرجعيات الإسلامية ضمن سيرورة تاريخية معقدة، أنتجت أنماطاً متنوعة من اللباس تجمع بين الخصوصية الثقافية والانفتاح الحضاري. غير أن التحولات التي يشهدها المغرب في العقود الأخيرة، بفعل العولمة والتدفقات الإيديولوجية والدينية العابرة للحدود، أعادت طرح سؤال العلاقة بين الديني والثقافي في تحديد أنماط اللباس، وحدود كل منهما في توجيه الذوق العام والممارسات اليومية.

يندرج هذا الحوار مع محمد قلا، خريج كلية الشريعة والقانون بجامعة ابن زهر، والمعروف بـ"الفتى السوسي"، والذي أثار نقاشاً حاداً على مواقع التواصل الاجتماعي، ضمن محاولة تفكيك هذا الإشكال. وذلك من خلال مساءلة طبيعة التفاعل بين الهوية المغربية والتصورات الإسلامية، ورصد دلالات التحولات التي يعرفها اللباس، خاصة مع بروز أنماط وافدة تُقدَّم أحياناً باعتبارها تعبيراً عن "اللباس الشرعي". كما يسعى إلى استجلاء الرمزية الثقافية للباس الأمازيغي، وقراءة موقعه في سياق التوتر القائم بين الحداثة والتقليد، وبين الاستمرارية والتحول، بما يسمح بفهم أعمق لديناميات الهوية في المغرب المعاصر.

حاوره/ منتصر إثري

*** كيف تفاعلت الهوية المغربية تاريخياً مع التصورات الإسلامية (الدينية والسياسية) في تشكيل أنماط اللباس، بين المحلي (الأمازيغي المغربي) والوافد (كالعباية والنقاب وما يسمى "الحجاب الشرعي")؟**

** للإجابة على هذا السؤال، لا بد من طرح سؤال آخر أكثر تمحيصاً وأكثر دقة: هل فعلاً للشريعة الإسلامية تصور محدد ونمط معين من أنماط اللباس؟ الجواب بكل اختصار: لا، فمسألة تحديد نوع اللباس ومن شكله ومن مضمونه ومن مرموزه، هذا يعود إلى العرف، فالعرف هو المحكّم، ولاختلاف الطبائع واختلاف البيئات واختلاف أنماط التفكير تختلف أنماط اللباس أيضاً.

إلا أن الشريعة الإسلامية لم تترك الأمر على عواهله، إنما وضعت له ضوابط، ضوابط معروفة من قبيل ستر العورة وعدم التكشف، وما يسمى باللباس الفضفاض، وكذلك عدم كونه شفافاً ولا ملتصقاً بالجسد يبرز معالمه.. إلى آخره، فهذه مجرد ضوابط.

أما حينما نعود إلى المغرب، وخصوصاً الشق الأمازيغي أو المغربي عموماً، فإننا نجد أن اللباس المغربي قد تعرض لتطور، وتطور.. أي أقول بأنه تطور إيجابي، فلكل حقبة معينة لباس يخصها، لكل حقبة لباس خاص بها وربما ساهم هذا أيضاً في تعزيز التنوع الثقافي في المغرب.

فتجد مثلاً اللباس النسوي يتردد بين النكاب (النقاب) والجلباب والقفاطين، وكذلك بين ما يسمى بـ 'تملحافت' وما يسمى بـ 'تادالت' وما يسمى بـ 'تطرفيت' على حسب المناطق، وكلها تشترك في ميزات حتى من الناحية الشرعية هي ألبسة سترة.

بل بالعكس، زادت العبقرية المحلية من توظيف اللباس وإعطائه رمزاً، فهناك مثلاً أنماط من 'تملحافت' لا ترتديه إلا المتزوجة، ونمط آخر لا ترتديه إلا الأرملة، ونمط آخر لا ترتديه إلا العزباء التي تبحث عن زوج، وغيرها من الأنماط كما يتعلق الأمر أيضاً بالأحذية وهلم جراً، فلكل منطقة خاصيتها، وهذه الخاصية هي مستمدة من العرف الذي لا يصادم التصور الإسلامي، وهذا التصور أيضاً لا يعطيك نمطاً معيناً أو محدداً من اللباس الشرعي كما يروج له اليوم."

*** هل يُعدّ انتشار العباية والنقاب في المغرب تحوّلاً ثقافياً طبيعياً أم نتيجة تأثيرات إيديولوجية مرتبطة بالإسلام السياسي والعولمة الدينية؟**

** انتشار العباءة والنقاب في المغرب هو ليس تحولاً ثقافياً، بالعكس، لأنه لا ينسجم مع ثقافة المجتمع. فهذا اللباس الذي يسمى باللباس الشرعي "ظلماً وعدواناً"، هو لباس جعل من المرأة عورة، وأراد حصرها في البيت فقط، وأراد كبح جماحها من الخوض في أمور المجتمع إلى غير ذلك.

وهذه المسألة منافية للعرف الأمازيغي، فطالما كانت المرأة هي الراعية للبيت وهي المنشئة للأطفال وهي سيدة القرارات، حتى بلغت رمزيتها عندنا أن جعلنا اسمها 'تمغارت' على سبيل المثال لا الحصر. فحينما نأتي إلى هذا النوع من اللباس الذي يعارض ثقافتنا ويعارض بالأساس عرفنا ويعارض هوية المرأة الأمازيغية التي لم تكن تستر وجهها، بالعكس كانت المرأة تبدي وجهها لعدم كونه عورة، فهذا ما كان عليه أسلافنا وما وجدنا عليه آباءنا.

وانتشار هذا النقاب في المغرب أو الذي يسمى بالبرقع إنما هو مرحلة أيديولوجية صاحبت الصحوة الفكرية، وربما يمكن اعتباره أيضاً من الناحية الفقهية لباس شهرة؛ لأن لباس الشهرة هو الذي يميز طائفة ما عن طائفة أخرى، الذي يؤدي رسالة مفادها أن صاحب هذا اللباس ينتمي إلى حزب أو إلى فرقة معينة أو ربما إلى طائفة أو مذهب معين.

فحينما ترتدي المرأة الأمازيغية هذا النقاب، خصوصاً في البوادي، وتمر بين الأزقة وكل النساء لهن لباسهن العرفي، فبهذا يصير هذا اللباس لباس شهرة أيضاً، أي أنه ليس تحولاً ثقافياً؛ لأن التحول الثقافي له ضوابط، له مرحلة كرونولوجية، له تأثير تاريخي، هذه المسألة ظهرت بين عشية وضحاها كنوع من الاستهلاك وكنوع من إبراز الذات.

ربما إذا ارتدت المرأة هذا النقاب ظنت نفسها أنها صالحة وأن الباقي طالح، فتسعى إلى البحث عن التميز، وهذا التميز لا يخول لها باللسان أو بالعلم لأنها محرومة من هذا، إنما تسعى إلى إبرازه بنمط من اللباس فقط. والله تعالى أجل وأعلم. إذاً، تأثيرات ظهور هذا النقاب هي مرتبطة بالأيديولوجيا أو بالعولمة الدينية."

*** ما الدلالات الثقافية والرمزية للّباس الأمازيغي (الألوان، المجوهرات، الأشكال)، وكيف تعكس هذه العناصر الهوية العميقة للمغرب؟**

** أرى أن البحث في الدلالة الثقافية أو الرمزية للباس الأمازيغي، من حيث الألوان والمجوهرات والأشكال، هو مبحث يحتاج منّا إلى تأليف كتب كاملة. فالمغرب له خصوصية فريدة، ولكل جهة وقبيلة فيه ميزة خاصة. لذا، فإن مسألة الدلالات والرمزيات معقدة جداً، ليس من ناحية الترميز بحد ذاته، بل من ناحية كثرة وتنوع هذه الرموز التي يتطلب إحصاؤها وقتاً طويلاً.

رمزية الألوان في لباس المرأة (الملحفة)

سأتحدث مثلاً عن البيئة التي نشأتُ فيها؛ ففي منطقة سوس نجد ألبسة خاصة بالنساء تُعرف بـ "تمحفلت" (الملحفة). وتتجلى رمزيتها ابتداءً في لون القماش؛ فاللون الأزرق نخصصه للمتزوجات، واللون الأسود يكون للعازبات. وهناك لون ثالث نخصصه للأفراح وهو اللون الأبيض.

غطاء الرأس والمسؤولية الاجتماعية

كذلك نجد أنماطاً من الأقمشة توضع على الشعر، فعندما تضع المرأة "القطيب" (أو القضيب)، فإن المتزوجة تضع ما يشبه حزاماً أسود مرصعاً بالمرجان أو "اللبانة" يسمى "تـشدات". وهذا الرمز يعني أن للمرأة مسؤولية البيت، وهو شرف تحمله على ناصيتها.

المجوهرات والحالة الاجتماعية

حين نتحول للمجوهرات، نجد مثلاً "تـونزا"، وهي نوع من التيجان الفضية التي توضع على جبهة النساء. فـ "تـونزا" الخاصة بالمرأة المتزوجة تكون كبيرة وعريضة وزاهية بالألوان، في مقابل تلك الخاصة بالعازبة التي تكون أصغر قليلاً أو أقل سماكة. وأيضاً نجد "أسـنسـرة"، وهو قلادة فضية عريضة؛ فقلادة المتزوجة تكون مليئة بالعملات وأكثر ثقلاً من قلادة العازبة.

الرموز في الأحذية (إدوكان)

حتى إن تساوت العازبة والمتزوجة في نظرك من حيث المجوهرات ولم تستطع التمييز بينهما، فإنك تنظر إلى أنواع "إدوكان" (البلغة). فهذه الزخارف لا تخطئ؛ إذ توجد زخارف خاصة بالإناث العازبات، وزخارف للمتزوجات، بل وزخارف خاصة بالأرامل وأنواع مخصصة للعجائز. كل هذه الدلالات تصب في مسألة واحدة وهي معرفة الحالة الاجتماعية للمرأة.

لباس الرجل والانتماء القبلي والسياسي

أما بالنسبة للرجال، فنجد التمييز ظاهراً في "العمائم"؛ فلكل مقام عمامة، سواء لرجل الدين، أو الإنسان العامي، أو من كان من "إنفلاس" (الأعيان)، أو من رجالات المخزن. ويمتد هذا الرمز إلى الأسلحة، وتحديداً "الكمية" (الخنجر) الذي يحمل على الجانب الأيسر. فلون حبلها الحريري يدل على الحلف الذي ينتمي إليه الرجل؛ فمثلاً في حلف "تحكوات" يكون الحبل أسود، بينما في حلف "تـگوزولت" المنافس يكون باللون الأحمر. إن كثرة هذه التفاصيل تلعب دوراً رمزياً في معرفة الحالة الاجتماعية والقبلية والسياسية للإنسان الأمازيغي والمغربي عموماً.

*** إلى أي حد يعكس اللباس العصري في المغرب اليوم توازناً (أو صراعاً) بين الحداثة والعادات والتقاليد والتأثيرات الدينية والسياسية القادمة من الخارج؟**

** حين أتحدث عن الدور الذي يلعبه اللباس المغربي في حفظ التوازن، فإنني أستحضر الصراع القائم بين المدرسة الحداثية

الغربية من جهة، والمدرسة الإسلاموية أو العروبية القادمة من الشرق من جهة أخرى. نحن هنا أمام صراع ثنائي؛ فبالرغم من التناقض الظاهر في بنية الأفكار والمرجعيات، إلا أن هاتين المدرستين تشتركان في خاصية واحدة وهي "الاستلاب". فكلاهما تجران المجتمع نحو مجتمع آخر وأفكار أخرى تربت في بيئات مختلفة عن بيئتنا، وتقدمان له الولاء، ومن أمثلة هذا الولاء هو التأثر الثقافي في طريقة العيش والمأكل، وبالخصوص في الملبس.

وبالنسبة لي، لا يمكننا الأخذ بهاتين المدرستين إطلاقاً؛ لأن التأثر بهما يضعنا في خانة "المستلبين". والمستلب لا هوية له، إذ يتنكر لأصله ويتبع أصلاً آخر، متأثراً بقوم آخرين. وهنا يبرز في نظري دور اللباس التقليدي المغربي الأصيل؛ وحين أتحدث عن الأصالة، فإنني أتحدث عما هو أمازيغي.

أرى أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال الحفاظ على الخصوصية الهوياتية للمغرب دون الرجوع إلى أصله وهويته الأمازيغية، والتي تتجلى بوضوح في اللباس. حين يتصالح المغاربة مع ذواتهم، سيجدون نمطاً من اللباس يعبر عن أصالتهم، وهو نمط يمكننا تطويره لمواكبة العولمة.

إنني أعتبر المدرسة الأمازيغية الهوياتية في اللباس حلاً جذرياً لهذه الأزمة وهذا الصراع ثنائي القطب. فبدلاً من الاستلاب أو "الترنح والخنوع والخضوع" لإحدى المدرستين، ستبقى لنا سيادتنا في لباسنا نحن. فاللباس بالنسبة لي هو من مقومات الهوية، وهو ما يميز قوماً عن آخر.

*** هل يشكّل تراجع اللباس الأمازيغي التقليدي مؤشراً على تحول اجتماعي طبيعي، أم على تآكل في الخصوصية الثقافية المغربية؟**

** إن اضمحلال منزلة اللباس الأمازيغي ليس هو بتآكل، وليس هو بتطور، لا بل بالعكس. اندثار هذا اللباس الأمازيغي هو راجع إلى أمرين؛ الأول: الفراغ الهوياتي الذي يعيشه الشباب. فمسألة الهوية لا تُدرس، لا في المدارس، ليست لها مادة إعلامية كافية. ربما حتى مسائل العولمة ساهمت في انتشار أنماط من اللباس، خصوصاً حينما نتحدث عن مراهق يبحث عن ذاته، يبحث عن تحقيق تميز يميزه عن أقرانه؛ فهو يرجع إلى ما يراه في الإعلام، ربما يتأثر بأنماط ألبسة لمفكرين، أو ربما لفنانين، أو ربما لأنماط موسيقية كـ "الإيمو" و "الميتال"، أو ربما إلى أخذ ألبسة عصابات عُرفت في أوروبا وفي أمريكا اللاتينية.

هذا كله يجعل الشاب شغوفاً أو يتأثر بنمط لباس الأصل فيه التميز والبحث عن التميز. ولو دُرست الهوية، وأُعطيت الهوية كمادة دسمة في التعليم وفي الإعلام وفي المسلسلات وفي البرامج وفي "بودكاستات" إلى غير ذلك من وسائل، خصوصاً مواقع التواصل الاجتماعي، لأعطيت للشباب الضوء الأخضر

←

تتمة

لتطوير لباسهم التقليدي الذي هو نابع عن هويتهم وعن جذورهم التاريخية. فاللباس لا نقول يجب أن يبقى محصوراً في نمط معين، لا؛ فاللباس هو قابل للتطور. يمكن للشباب بعبقريتهم أن يستخرجوا أنماطاً من اللباس تواكب فكرهم، تواكب جموحهم، تواكب أيضاً رغبتهم في التغيير - هذه الغريزة - ولكن وفق أصول وجذور هوياتية.

إذن الحل يكمن هنا: إذا أردنا إنقاذ اللباس المغربي من الإقبار، وأردنا استمراريته، علينا أن نطوره ليراعي الشباب كما طوره أسلافنا؛ فبقاء اللباس خالداً طيلة هذه القرون وهذه الألفيات هو راجع إلى مبدأ التطوير، وأن كل عصر وحقبة تضع بصمتها. فحينما بدأ التعريب في المغرب وتأثر الناس بأفكار خارجية، انقطعت هذه الصله باللباس المغربي فبقي لباساً اجترارياً؛ لا نراه إلا في مناسبات وفي أعراس وفي احتفالات لا أقل ولا أكثر، والأصل أن نحيا به ونحيا معه بشكل يومي. وهذا العائق لا يمكن أن يكون مفتاحه بيد المفكرين، إنما بيد الشباب. فإن قربنا الهوية إلى الشباب وعرفناهم على تاريخهم وعلى مضمون لباس أسلافهم، حتماً سيجدون الوصفة السحرية لإحياء هذه الخصوصية التي تميز المغرب.

*** أين ينتهي الديني وأين يبدأ الثقافي في مسألة اللباس؟**

** سؤال شائك أثار مجموعة من الجدليات خصوصاً في الآونة الأخيرة. فالديني يعتبره بعض الدعاة سلطة دينية مطلقة على نمط اللباس، وابتدعوا فيه نمطاً معيناً لا يجوز للمرء أن يتجاوزه. وفي المقابل نجد دعاة الحرية المطلقة بهذا المفهوم في صراع دائم مع هؤلاء الدعاة. والمسألة بعيدة كل البعد عن الجدلية.

فإذا أردنا أن نجيب بحق ودون الانجذاب أو دون الدفاع العاطفي عن هاتين المدرستين أو هاتين الطائفتين، يجب أن نلجأ إلى أقوال الأصوليين، الفقهاء منهم طبعاً، لتحديد مناط اللباس. فالشرع لم يحدد لنا لباساً معيناً، فمن مقاصد الشريعة الحفاظ على التنوع والحفاظ على الأعراف. فجاء الدين كضابط فقط يحمي الإنسان من الوقوع في الحيوانية والبهيمية. يأمره بستر عورته ويجعل بعض الضوابط واجبة أن تكون في اللباس، وكل هذه الضوابط محمودة. فهي تأمر الإنسان بستر عورته وبعدم التكشف، وألا يكون اللباس ربما يشار إليه بالأصابع، وألا يكون لباس شهرة تجر صاحبه إلى المساءلة. فمثلاً، لا يمكن للمرأة الأمازيغية أن تتعرى ذلك العري الفاضح، فهذا يخرجها من قيمتها التاريخية التي عرفت بها. فالديني هنا يبدأ في الضابط وينتهي فيه.

والثقافي هو أوسع، فهو الذي يحدد اللون ويحدد الكيف ويحدد الماهية ويحدد الرمز، إذن الثقافي هو أوسع. فدور الثقافي هو دور تمييزي، ودور الديني توجيهي لا أقل ولا أكثر. إذن نجد أن الدين يكون ضابطاً وتوجيهاً وموجهاً، ونجد أن الثقافي هو الذي تتجلى فيه ماهية اللباس بشكل أوسع. يتضمن المرموز ويتضمن الألوان ويتضمن التعبير عن البيئة وعن الحالة الاجتماعية إلى غير ذلك من الأصناف. فالثقافي أوسع والثقافي هو الأصل، والديني ما هو إلا ضابط وموجه.

محمد أبيهي : اللباس الأمازيغي من أقدم المكونات المتجذرة في الثقافة المغربية

يؤكد محمد أبيهي ،أستاذ التاريخ المعاصر والراهن بجامعة محمد الخامس بالرباط، في الحوار التالي، على أن الزي المغربي يستمد جذوره من اللباس التقليدي الأمازيغي، مضيفا أن البعد الأمازيغي يشكل أحد المرتكزات الأساسية لهوية هذا الزي الأصيل، لما يحمله من رموز ثقافية ذات حمولة أنثروبولوجية غنية.

ويوضح الأستاذ الباحث على أن المغاربة أبدعوا قديما في تصميم ألبسة الرجال والنساء بشكل يعكس عمقا حضاريا وتنوعا ثقافيا لافتا، حيث تعددت وظائف اللباس تبعا للسياقات الاجتماعية والاقتصادية

ويؤكد أبيهي أن الموقع الجغرافي المتميز للمغرب لعب دورا حاسما في جعله فضاء منفتحا على التيارات الحضارية في المجالين المتوسطي والأطلسي، وهو ما انعكس بوضوح على تعدد أنماط اللباس المغربي وتنوع روافده الثقافية.

حاورته: نادية بودرة

*** كيف انعكس التنوع الحضاري للمغرب على تأصيل الزي المغربي؟**

** لا يمكن الحديث عن تراث الزي المغربي دون الرجوع إلى جذوره الحضارية والتاريخية العميقة؛ إذ يشكل البعد الأمازيغي أحد المرتكزات الأساسية لهوية هذا الزي الأصيل، لما يحمله من رموز ثقافية ذات حمولة أنثروبولوجية غنية. فالصناعة المحلية للباس المغربي ترتبط ارتباطا وثيقا بالبنيات الثقافية والبيئية لقبائل المغرب، حيث تستمد عناصرها الجمالية ووظائفها الرمزية من عمق هذه التقاليد المتجذرة.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى ما تميز به المغرب القديم خلال عهد يوبا الثاني من تطور في صناعة صباغة الأرجوان، التي شكلت إحدى الدعائم الأساسية في إنتاج الأقمشة الراقية والألبسة المصبوغة ذات القيمة الرمزية والاجتماعية. وقد ساهمت هذه الصناعة في إدماج المغرب ضمن الشبكات التجارية والحضارية لحوض البحر الأبيض المتوسط، كما أضفت على اللباس بعدا ثقافيا رمزيا عكس المكانة والهيبة للألبسة في المجتمع المغربي.

كما أبدع المغاربة قديما في تصميم ألبسة الرجال والنساء بشكل يعكس عمقا حضاريا وتنوعا ثقافيا لافتا، حيث تعددت وظائف اللباس تبعا للسياقات الاجتماعية والاقتصادية؛ فهناك لباس مرتبط بالوظيفة الحربية، وآخر يتصل بالأنشطة الفلاحية، إضافة إلى ألبسة خاصة بالمناسبات العائلية والاحتفالية. وعلى المستوى النسائي، يتجلى غنى اللباس الأمازيغي في تنوع أشكاله ووظائفه، إذ يخصص لكل مناسبة—كالزواج والاحتفالات الاجتماعية—لباس يحمل دلالات رمزية وجمالية خاصة.

وتعد أنماط مثل السلهام والجلباب وتاملحافت نماذج بارزة لهذا التراث، حيث جسدت أصالة الزي المغربي الأمازيغي وخصوصيته الثقافية، كما عكس ارتباطه الوثيق بالطبيعة وبالرمزية الأمازيغية التي تتجلى في الألوان، والزخارف، وطريقة اللباس.

*** كيف ساهم تمازج الروافد الأمازيغية، الأندلسية، والعربية-الموريسكية والعبرية في تطور الزي المغربي؟**

كان للموقع الجغرافي المتميز للمغرب دور حاسم في جعله فضاء منفتحا على التيارات الحضارية في المجالين المتوسطي والأطلسي، وهو ما انعكس بوضوح على تعدد أنماط اللباس المغربي وتنوع روافده الثقافية. ومن ثم، فإن مقاربة هذا الموضوع تقتضي التمييز بين المراحل التاريخية المختلفة، تفاديا لأي تأويل إيديولوجي يسقط قراءات جاهزة على ظواهر معقدة. فاللباس الأمازيغي يعد من أقدم المكونات المتجذرة في الثقافة المغربية، بما يحمله من رموز ووظائف اجتماعية وأنثروبولوجية، وعلى غراره يتجلى حضور اللباس المرتبط بالمكون اليهودي الذي استقر بالمغرب منذ فترات سابقة للإسلام، وأسهم بدوره في إثراء اللباس المحلي. ومع انتشار الإسلام بالمغرب، وبفعل الرحلات الحجية والتجارية، بدأ اللباس ذو الأصول العربية يتسرب تدريجيا، خاصة داخل المدن والحواضر التجارية التي توطدت علاقاتها بالمشرق خلال القرون الأولى من العصر الإسلامي، حيث ارتبط هذا النمط أحيانا بالمكانة الدينية والعلمية. كما شهد المغرب، ابتداء من أواخر القرن الخامس عشر، تدفق موجات من الأندلسيين عقب سقوط الأندلس سنة 1492 فحمل هؤلاء معهم تقاليد حضرية راقية في مجالات متعددة، من بينها اللباس، مما أسهم في ترسيخ أنماط جديدة داخل المدن المغربية الكبرى، خصوصا في شفشاون وفاس وتطوان والرباط. وفي هذا السياق، يندرج اللباس الموريسكي الأندلسي ضمن الروافد الأساسية التي أغنت الهوية اللباسية المغربية، حيث امتزج بالعناصر المحلية ليشكل جزءا من الذاكرة الثقافية والحضارية للمغرب.

ساهم الموقع الجغرافي للمغرب، بوصفه بلدًا منفتحًا على واجهتين بحريتين وعلى عمقه الإفريقي، في صياغة تصوّر جمالي مميّز للباس المغربي مقارنة بباقي مناطق إفريقيا. فقد أتاح هذا الموقع تفاعلًا مستمرًا مع تيارات حضارية متعاقبة، كان لها أثر بالغ في تنوّع المظاهر الثقافية والرمزية للباس، سواء من حيث الأشكال أو الألوان أو المواد المستعملة. ومن ثَمّ، لا يمكن فهم هذا التعدّد دون استحضار دينامية التبادل والتلاقح التي ميّزت تاريخ المغرب، حيث ظلّ مجالًا لعبور الأفكار والأنماط الفنية بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب.

وفي هذا السياق، يبرز عامل الهجرة باعتباره عنصرا حاسما في انتقال ثقافات اللباس وتحولها. فقد أدت هجرة القبائل الحسانية إلى مجال الصحراء المغربية أواخر العصر الموحدي إلى بروز أنماط مميزة من اللباس الصحراوي، تقوم على الخصوصيات المناخية والبيئية للمجال الصحراوي، مثل استعمال الأقمشة الخفيفة التي تتيح التكيف مع الحرارة المرتفعة. وقد لم يأت هذا النمط في قطيعة مع ما سبقه، بل تفاعل وامتزج مع اللباس الصنهاجي الأمازيغي، مكونا نموذجا ثقافيا مركبا يعكس تاريخ التعايش والتبادل بين المكونات البشرية في الصحراء. وهكذا، فإن اللباس الصحراوي المغربي يجسد بدوره أحد أوجه الغنى الثقافي الذي يميز الهوية المغربية، باعتباره نتاجا لتراكمات تاريخية وتفاعلات حضارية ممتدة عبر الزمن.

*** من وجهة نظر سوسيوتاريخية، كيف استطاع الزي المغربي الحفاظ على الهوية الأمازيغية؟**

** لا يمكن اقتلاع الجذور الثقافية والحضارية للشعوب والأمم، لأنها تمثل في نهاية المطاف الأصل والمنبع الذي تستمد منه المجتمعات مقومات هويتها واستمراريتها عبر الزمن. وفي هذا الإطار، حافظ اللباس الأمازيغي بالمغرب على قدر كبير من أصالته وخصوصيته، رغم تعاقب التحولات التاريخية وتعدد التأثيرات الوافدة. ويعود ذلك إلى جملة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها الامتداد التاريخي العريق للقبائل الأمازيغية، وما واكبه من ترسيخ لأنماط عيش مستقرة ومترابطة.

كما أسهمت متانة التنظيمات الاجتماعية الأمازيغية، القائمة على التضامن الجماعي والأعراف المحلية، في صون هذا التراث من الاندثار، حيث ظل اللباس مرتبطا بوظائف تتجاوز البعد الجمالي إلى أدوار اجتماعية ورمزية، تعكس الانتماء، والوضع الاجتماعي، والخصوصيات المجالية لكل منطقة. وقد ساعدت العزلة النسبية لبعض المجالات الجبلية والقروية على استمرار هذه الخصوصيات، في مقابل التحولات السريعة التي عرفتها المراكز الحضرية. وهكذا، وشكل اللباس الأمازيغي تعبيرا حيا عن ذاكرة جماعية وهوية ثقافية متجذرة، استطاعت أن تحافظ على تماسكها منذ قرون.

*** ما هي أبرز التحديات المعاصرة المتمثلة أساسا في الغزو الثقافي التي تواجه الزي المغربي؟**

يشهد العالم اليوم تحولات عميقة بفعل ثورة وسائل الإعلام الحديثة والاتصال الرقمي، التي أسهمت في تسريع وتيرة التبادل الثقافي إلى حد يمكن وصفه أحيانا بـ«الغزو الثقافي»، نظرا لهيمنة أنماط وقيم وافدة قد تكون بعيدة عن الخصوصيات المحلية. وفي هذا السياق، تأثرت ثقافة اللباس في المجتمع المغربي بهذه التحولات، حيث بدأت بعض الأنماط الدخيلة تزاحم الأزياء التقليدية المغربية، بل وتؤثر في تمثلات الأفراد للهوية المغربية.

غير أن هذا التأثير لا ينبغي فهمه فقط بوصفه تهديدا، بل أيضا باعتباره تحديا يستدعي الوعي والاختيار الواعي بين ما يستقبل وما يرفض. ومن ثم، تبرز ضرورة بذل جهود مؤسسية وثقافية لمواجهة الاختراقات الثقافية غير المنسجمة مع الهوية المغربية، وذلك من خلال سياسات تثمين التراث وتعزيزه. ويعد إحداث متاحف متخصصة في التراث المغربي، بما في ذلك الأزياء التقليدية، خطوة أساسية في هذا الاتجاه، إذ تساهم في التعريف بتاريخ اللباس ورمزياته الجمالية والاجتماعية، وتعيد ربط الأجيال الصاعدة بموروثها الحضاري.

كما يمكن دعم هذه الجهود عبر إدماج التربية على التراث في المناهج التعليمية، وتشجيع الصناعات التقليدية، وتنظيم معارض ومهرجانات تبرز غنى وتنوع اللباس المغربي. فالحفاظ على هذا الموروث لا يعني الانغلاق، بل يندرج ضمن رؤية توازن بين الانفتاح الواعي على العالم وصون الركائز الأساسية للهوية الحضارية المغربية، التي يظل التراث أحد أهم دعائمها.

LA TOUR MOHAMMED VI PORTE UN MESSAGE UNIVERSEL D'ÉLÉVATION ET DE PROGRÈS SOCIO-ÉCONOMIQUE ET CULTUREL DU MAROC ET DE L'AFRIQUE

O TOWER, en collaboration avec l'agence Mosaic, a organisé une conférence de presse, à propos de la Tour Mohammed VI, récemment inaugurée par Son Altesse Royale le Prince Héritier Moulay Hassan, comme nouvelle icône architecturale de la modernité marocaine et africaine, le lundi 20 avril dernier.

Après huit années de travaux, la Tour Mohammed VI s'érige comme une réalisation architecturale qui allie innovation technologique, excellence environnementale et héritage culturel.

Cette conférence de presse a été animé par Mme. Leila Haddaoui, Directrice Générale Déléguée d'O TOWER et M. Guy Bertaud, directeur général du Waldorf Astoria Rabat Salé. Ces deux responsables ont présenté l'aboutissement de ce projet architectural unique et hôtelier d'envergure, ainsi que les caractéristiques techniques et artistiques d'un édifice culminant à 250 mètres et figurant parmi les plus hautes tours d'Afrique, visible jusqu'à 60 kilomètres et structurée sur 55 niveaux complétés par 4 terrasses

techniques. Avec une superficie globale de 102 800 m²sur un terrain de plus de 30 000 m², la Tour Mohammed VI intègre des composantes multifonctionnelles qui regroupent bureaux, résidences, espaces culturels, installations hôtelières et zones d'exposition dans une logique de centralité urbaine.

Rappelons que ce projet, que M. Othman Benjelloun s'est inspiré de la fusée Apollo 12 lorsque il avait visité la NASA en 1969, a été lancé le 1er novembre 2018 sous l'Impulsion de Sa Majesté le Roi Mohammed VI et inauguré récemment par Son Altesse Royale le Prince Héritier Moulay Hassan, s'inscrit dans une vision stratégique visant à positionner le Royaume du Maroc comme un hub régional, continental et mondial, s'appuyant sur une architecture conçue par l'architecte espagnol Rafael de la Hoz en collaboration avec l'architecte marocain Hakim Benjelloun.

Selon ces responsables, cette œuvre architectural va créer 450 emplois directs et plus de 3 500 emplois indirects, confirmant son impact économique et social, tout en consolidant la position du Maroc comme acteur majeur dans les domaines de l'ingénierie, de l'architecture et du développement urbain.

Mme. Leila Haddaoui a souligné que : « chaque espace reflète en même temps l'ambition d'un Maroc qui est au plus haut standard des technologies internationales, mais en même temps un Maroc profondément enraciné dans ses valeurs ancestrales et qui est fier du savoir-faire et des talents de ses artisans », en abordant sa dimension environnementale qui compte avec une façade totalement opaque avec des panneaux photovoltaïques qui participent à l'efficacité énergétique du bâtiment sur toute la façade sud représentant 3 900 m² et une collection de près de 7 000 œuvres artistiques réalisées par 143 artistes marocains et internationaux.

Un édifice unique dans sa conception

Visible jusqu'à 60 kilomètres et offrant des vues imprenables sur l'océan Atlantique et les villes jumelles de Rabat et Salé, la Tour Mohammed VI est un édifice unique dans sa conception. Chef-d'œuvre d'ingénierie, elle dialogue avec le patrimoine marocain, incarnant une ambition technique et artistique puissante où ultra-haute technologie, design et patrimoine cohabitent.

Des solutions de construction avancées

A chaque étape de sa réalisation, mise en œuvre par un groupement d'entreprises de construction de référence, les sociétés BESIX et TGCC, les solutions techniques les plus avancées ont été mises en œuvre, tant au plan des structures que des procédés de construction. L'ingénierie de la Tour repose sur un concept « Shell & Core » qui regroupe l'ensemble des fonctions techniques au sein d'un noyau décentré et libère, du côté de la façade Nord, de vastes espaces ouverts et baignés de lumière. Elle est habillée d'un mur-rideau modulaire, chef d'œuvre de légèreté et d'innovation.

La Tour qui s'illustre par son efficacité énergétique et les nombreux systèmes de réduction d'impact en matière d'énergie, de gestion de l'eau et des déchets, a obtenu les certifications environnementales LEED Gold et HQE Exceptionnel.

Observatoire du patrimoine : «Le ciel parle arabe»

Au sommet de la Tour, sa coiffe parachève son design emblématique en forme de fusée, abritant l'observatoire du 50ème étage. Grâce à une scénographie numérique, le visiteur pourra y décrypter les points d'intérêt patrimoniaux des deux rives du Bouregreg. Au 51ème un cockpit de verre s'élève sur 22 mètres, accueillant l'exposition permanente « Le ciel parle arabe » qui célèbre les savoirs astronomiques de l'âge d'or arabo-andalou. Fière de son ancrage dans les racines ancestrales de son identité marocaine, la Tour Mohammed VI est aussi résolument tournée vers l'avenir.

Un subtil équilibre entre artisanat et lignes contemporaines

A chaque étape de sa réalisation, son « promoteur », M. Othman Benjelloun, a insufflé une volonté constante de faire dialoguer l'excellence du savoir-faire marocain et les meilleures compétences internationales, l'artisanat d'art traditionnel et les lignes contemporaines épurées. Maîtres artisans et designers ont ainsi collaboré, main dans la main, sous la supervision artistique de l'architecte d'intérieur français Pierre-Yves Rochon, pour la réalisation d'aménagements sur mesure, de pièces de mobilier et d'objets d'art, donnant naissance à une création collective d'une rare intensité.

❋ Site officiel :
https://mohammedvitower.ma/fr/

Kaja Kallas à Rabat : vers un partenariat Maroc–UE « plus profond et global » aux ambitions renforcées

La Haute Représentante de l'Union Européenne pour les affaires étrangères et la politique de sécurité et Vice-présidente de la Commission européenne, Mme. Kaja Kallas, a qualifié, ce jeudi 16 avril lors de la conférence de presse conjointe avec Nasser Bourita, ministre marocain des affaires étrangères, de la coopération africaine et des MRE , le partenariat entre l'Union Européenne et le Royaume du Maroc de « riche, multidimensionnel et privilégié« , saluant une relation « forgée depuis plus d'un demi-siècle de coopération étroite et de confiance mutuelle« . Tout en soulignant « la profondeur, le dynamisme et l'importance stratégique » de ce partenariat, et en réaffirmant la volonté partagée de consolider « cette relation stratégique entre égaux« . Elle a parlé des perspectives d'avenir de cette coopération d'exception, notant que les deux parties ont convenu de finaliser en temps utile un « partenariat stratégique et global » qui portera les relations bilatérales à un niveau supérieur, et de renforcer le cycle des réunions institutionnelles dans le cadre de l'accord d'association, afin d'assurer continuité et prévisibilité à leur coopération, réaffirmant leur attachement commun à un ordre international fondé sur les règles et le multilatéralisme effectif.

Ci-après, sa déclaration offerte à ladite conférence de presse :

« Cher Ministre Bourita, cher Nasser,

C'est ma première intervention en français devant la presse, alors soyez patients avec moi. C'est un vrai plaisir d'être ici, à Rabat, aujourd'hui, à un moment crucial pour nos relations. Le Maroc est un partenaire proche, fiable et stratégique pour l'Union européenne. Nous sommes votre premier partenaire commercial et votre premier investisseur étranger. Les échanges de marchandises sont cinq fois plus élevés qu'ils ne l'étaient en 2000. La fondation de notre partenariat est déjà très solide, mais nous allons le renforcer encore davantage.

Cher Nasser, lorsque je vous ai accueilli à Bruxelles en janvier, les ministres des Affaires étrangères de l'Union européenne ont collectivement approuvé une initiative visant à intensifier notre coopération. Nous traduisons désormais cet engagement politique en résultats concrets pour nos citoyens et nos entreprises. Dans des domaines tels que la transition écologique, l'éducation et l'investissement, nous avons déjà parcouru un long chemin. Nous ajoutons désormais de nouveaux programmes axés sur les compétences, l'entrepreneuriat et l'amélioration de l'environnement des affaires. Plus récemment, nous avons lancé un nouveau dialogue numérique axé sur l'intelligence artificielle, les

infrastructures et l'innovation. Nous investissons également dans notre avenir commun en approfondissant les échanges entre nos académies diplomatiques. Ainsi, notre prochaine génération pourra apprendre des uns des autres et tisser des liens durables.

Monsieur le Ministre, le Maroc joue un rôle essentiel dans le développement de la coopération en Méditerranée. Nous avons particulièrement apprécié la contribution du Maroc au Pacte pour la Méditerranée, notamment l'organisation par vos soins d'une réunion de haut niveau en septembre dernier. Nous savons tous deux que la coopération nous rend plus fort. C'est pourquoi nous avons également confirmé aujourd'hui les préparatifs en vue d'un dialogue sur la sécurité du forum de sécurité régional UE-Méditerranée qui se tiendra plus tard cette année. Ces deux événements nous permettront d'approfondir notre travail en matière de lutte contre le terrorisme, de sécurité maritime et de résilience face aux menaces hybrides, des domaines dans lesquels le Maroc joue un rôle régional central.

Concernant le Sahara occidental, l'Union Européenne a annoncé son changement de position plutôt cette année. Ce changement reflète les avancées importantes réalisées dans la dernière résolution du Conseil de sécurité des Nations Unies qui appelle à des négociations sur la base du plan d'autonomie présenté par le Maroc, et souligne également le soutien continu de l'Union Européenne au processus mené par les Nations Unies. Les progrès récents, notamment les pourparlers facilités par les États-Unis ensemble avec les Nations unies, sont encourageants.

Enfin, nous avons un nouveau partenariat stratégique axé sur le commerce, l'investissement et les migrations afin de faire passer nos relations à un niveau supérieur. Je suis confiante que nous lancerons ce partenariat cette année, reflétant l'importance de la relation entre le Royaume du Maroc et l'Union européenne. Nous voulons faire beaucoup plus ensemble.».

La visite du pape Léon XIV.. entre leçon morale et révélateur politique

Il devait s'agir d'un moment historique, soigneusement mis en scène pour redorer l'image du pays. La visite de Léon XIV en Algérie, une première, était pensée comme une vitrine diplomatique, une opération de communication destinée à projeter l'image d'un État apaisé, ouvert et respectueux. Mais en quelques heures à peine, ce scénario a volé en éclats, rattrapé par la réalité du terrain et par la force d'un discours qui, sous des airs mesurés, sonnait comme un rappel à l'ordre.

Une allocution qui dérange

Face au président Abdelmadjid Tebboune, dans le cadre solennel du centre culturel de la grande mosquée d'Alger, le souverain pontife n'a pas cédé à la langue de bois. Sans jamais nommer explicitement le régime, il en a pourtant esquissé les contours avec une précision redoutable.

« Les autorités sont appelées non pas à dominer, mais à servir le peuple », a-t-il déclaré, avant d'insister sur un principe fondamental : « le critère de l'action politique réside dans la justice, sans laquelle il n'y a pas de paix authentique ».

Dans un pays où les arrestations politiques, les restrictions des libertés et le verrouillage de l'espace public sont régulièrement dénoncés, ces mots ont résonné bien au-delà d'une simple exhortation spirituelle. Ils ont pris la forme d'un diagnostic et, plus encore, d'un désaveu implicite.

Le pape est allé plus loin, appelant à « éduquer au sens critique et à la liberté », à « reconnaître en celui qui est différent un compagnon de route et non une menace ». Un message difficilement conciliable avec un système politique fondé sur la suspicion, la répression et l'exclusion de toute voix dissidente.

Blida : Un silence ... assourdissant

Comme si ce discours ne suffisait pas à troubler la mise en scène officielle, la visite pontificale a été immédiatement assombrie par des explosions survenues dans la ville de Blida, à une cinquantaine de kilomètres d'Alger. Une ville garnison abritant le siège de la 1ère région militaire,

Hichem ABOUD

le tribunal et la prison militaires, une base aérienne et l'école de formation des officiers de réserve, le siège de Centre technique régional des recherches et de l'investigations (sécurité intérieure) et d'autres enceintes militaires. Ce qui donne de la ville une cité des plus sécurisées.

Deux déflagrations, qualifiées par certains de tentatives d'attentat, ont secoué cette ville-garnison stratégique dès les premières heures de la visite. Pourtant, le silence des autorités a été total. Plus troublant encore : la presse nationale, toutes tendances confondues, a ignoré l'événement.

Ni confirmation, ni explication. Seulement un mutisme pesant, accompagné de démentis officieux relayés par des canaux proches du pouvoir. Une version jugée peu crédible au regard des images circulant sur les réseaux sociaux et des interrogations exprimées par les médias internationaux.

Ce silence n'a pas étouffé l'affaire. Il l'a amplifiée

Une stratégie à double tranchant Depuis plusieurs années, le pouvoir algérien tente d'imposer un récit sécuritaire, allant jusqu'à classer comme « organisations terroristes » des mouvements politiques pacifiques comme le MAK ou Rachad, ainsi que des journalistes et des influenceurs.

Dans ce contexte, l'absence de communication sur des explosions survenues en plein cœur d'une visite internationale majeure interroge. Pourquoi taire un événement qui, ailleurs, aurait été immédiatement exploité pour justifier une posture sécuritaire renforcée ?

Ce choix, loin de protéger l'image du régime, l'a exposé. Il a révélé une contradiction profonde : celle d'un pouvoir oscillant entre la volonté de contrôler le récit et la crainte de voir ce récit lui échapper.

Une visite qui laisse des traces

Au final, la visite de Léon XIV n'a pas offert au régime algérien la vitrine qu'il espérait. Elle a, au contraire, agi comme un révélateur.

Révélateur d'un décalage entre le discours officiel et la réalité. Révélateur d'un système fragilisé, incapable d'assumer publiquement les événements qui le dérangent. Révélateur, enfin, d'une parole venue d'ailleurs, suffisamment forte pour mettre en lumière ce que l'on s'efforce de taire.

Reste désormais une question, centrale : Abdelmadjid Tebboune saura-t-il entendre la leçon, ou choisira-t-il, une fois de plus, de l'ignorer ?

www.amadalamazigh.press.ma
Amadalpresse
ⴰⵎⴰⴷⴰⵍⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖ
ⵜⵉⵖⵔⵉⴼⵜ
ⵜⵉⴼⵉⵏⴰⵖ
ⴰⵎⴰⴷⴰⵍ
ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ
AMAZIGH PRESS
ⴰⵔⵔⴰⵡⵉ
ⵜⴰⵏⵖⵎⵉⵔⵜ
ⴰⵎⵓⵔⴰⵡ
ⴰⵎⵓⵔⴰⵡ
ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖ

لجان المجلس الأعلى للسلطة القضائية

كما نشرت بالموقع الرسمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

إعداد: عبد الواحد بتيغ

العـــربيـة	الأمـــازيغيـة
اللجنة الخاصة	ⵜⴰⵙⵏⴰⵡⵜ ⵜⵉⵎⵙⵙⵉⵔⵉⵏ
❖ اللجنة الخاصة المنصوص عليها في المادة 79 من القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية	❖ ⵜⴰⵙⵏⴰⵡⵜ ⵜⵉⵎⵙⵙⵉⵔⵉⵏ ⵜⵜⵓⵏⵏⵉ ⵖ ⵜⵎⵓⵔⵜ 79 ⵏ ⵜⵉⵏⵏⵉⵔⵜ ⵏⵜⵉⵏⵏⵉ ⵏ ⵜⵙⵙⵏⴰⵡⵜ ⵏⵜⵉⵏⵏⵉ ⵏ ⵜⵙⵙⵏⴰⵡⵜ.
اللجان الدائمة	ⵜⵉⵙⵙⵏⴰⵡⵉⵏ ⵜⵉⵎⵙⵙⵉⵔⵉⵏ
❖ لجنة تدبير الوضعية المهنية للقضاة	❖ ⵜⴰⵙⵏⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵙⵓⵜⵜⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵖⵍ ⵏ ⵜⵉⵔⵔⵓⵔⵉⵏ
❖ لجنة الأخلاقيات ودعم استقلال القضاة	❖ ⵜⴰⵙⵏⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵉⵔⵔⵓⵔⵉⵏ
❖ لجنة إعداد الدراسات والتقارير	❖ ⵜⴰⵙⵏⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵎⵉⵏ
❖ لجنة التأديب	❖ ⵜⴰⵙⵏⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵔⵜ
اللجان الموضوعاتية	ⵜⵉⵙⵙⵏⴰⵡⵉⵏ ⵜⵉⵎⵙⵙⵉⵔⵉⵏ
❖ اللجنة المكلفة بالتواصل مع الجمعيات المهنية للقضاة	❖ ⵜⴰⵙⵏⴰⵡⵜ ⵜⵜⵓⵔⵜ ⵙ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵉⵔⵔⵓⵔⵉⵏ
❖ لجنة الرقمنة والتحديث	❖ ⵜⴰⵙⵏⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵏⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵏⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵉⵔⵔⵓⵔⵉⵏ
❖ اللجنة المكلفة بدراسة تقارير التفتيش المركزي للمحاكم	❖ ⵜⴰⵙⵏⴰⵡⵜ ⵜⵜⵓⵔⵜ ⵙ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵉⵔⵔⵓⵔⵉⵏ
❖ اللجنة المكلفة بإعادة النظر في نموذج تقرير تقييم أداء القضاة	❖ ⵜⴰⵙⵏⴰⵡⵜ ⵜⵜⵓⵔⵜ ⵙ ⵜⵎⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵉⵔⵔⵓⵔⵉⵏ

الكلمات المتقاطعة باللغة الأمازيغية

ⵙ ⵜⵎⵣⵉⵖⵜ ⵜⵓⵣⵙⵓⵣ ⵜⵓⵛⵏⵏⵓⵏⵜ ⵣ ⵜⵓⵜⵜⵓ ⵙ ⵙⵉⵏⵏⵓ / ⵙ ⵙⵉⵏⵛⵓⵉ ⵙ ⵙⵉⵓⵣ/ⵙ ⵙⵉⵏⵏⵓ ⵙ ⵙⵉⵏⵏⵓ

ⵙⵓⵓ 1 ⵜⵎⵣⵙⵙⵓⵏⵜ ⵜⵓⵛⵏⵏⵓⵏⵜ 6 ⵙⵉⵜⵜⵉ

ⵔ	ⵕ	ⵟ	ⵜ	ⵚ	ⵉ	ⵊ	ⵛ	ⵜ	ⵜ	ⵜ	ⵜ	ⵍ	ⵙ	ⵒ	ⵙ
ⵅ	ⵅⵯ	ⵄ	ⵓ	ⵡ	ⵉ	ⵙ	ⵛ	ⵛ	ⵚ	ⵣ	ⵕⵯ	ⵚ	ⵓ	ⵙ	ⵓ
ⵙ	ⵒ	ⵅ	ⵣ	ⵓ	ⵅ	ⵊ	ⵄ	ⵒ	ⵓ	ⵊ	ⵓ	ⵠ	ⵣ	ⵛ	ⵔ
ⵕ	ⵏ	ⵅ	ⵅ	ⵡ	ⵅ	ⵔ	ⵕ	ⵙ	ⵄ	ⵍ	ⵒ	ⵟ	ⵉ	ⵜ	ⵣ
ⵙ	ⵚ	ⵣ	ⵛ	ⵣ	ⵍ	ⵛ	ⵖ	ⵡ	ⵡ	ⵄ	ⵔ	ⵡ	ⵡ	ⵓ	ⵛ
ⵒ	ⵜ	ⵙ	ⵊ	ⵟ	ⵓ	ⵜ	ⵛ	ⵜ	ⵜ	ⵓ	ⵠ	ⵚ	ⵛ	ⵓ	ⵓ
ⵕⵯ	ⵣ	ⵓ	ⵡ	ⵟ	ⵔ	ⵓ	ⵓ	ⵊ	ⵟ	ⵍ	ⵄ	ⵠ	ⵓ	ⵍⵍ	ⵕ
+	ⵓ	ⵟ	ⵛ	ⵚ	ⵉ	+	ⵏ	ⵟ	ⵓ	ⵛ	ⵕⵯ	ⵅ	ⵔ	ⵜ	ⵜ
+	ⵙ	ⵏ	ⵏ	ⵚ	ⵡ	+	ⵡ	ⵜ	ⵠ	ⵊ	ⵏ	ⵜ	ⵍ	ⵜ	ⵡ
ⵔ	ⵖ	ⵊ	ⵄ	ⵕ	ⵉ	ⵓ	ⵚ	ⵓ	ⵛ	ⵣ	ⵅ	ⵙ	ⵍ	ⵕ	ⵓ
+	ⵊ	ⵏ	ⵣ	ⵓ	ⵜ	ⵍⵍ	ⵖ	ⵊ	ⵠ	ⵏ	ⵠ	ⵠ	ⵓ	ⵎ	ⵏ
ⵖ	ⵄ	ⵟ	ⵚ	ⵓ	ⵉ	ⵓ	ⵍⵍ	ⵔ	ⵏ	+	ⵓ	ⵟ	+	ⵚ	ⵏ
+	ⵓ	ⵣ	ⵡ	ⵡ	ⵚ	ⵟ	+	ⵅ	ⵕ	ⵍⵍ	ⵛ	ⵔ	ⵜ	ⵣ	ⵓ
ⵍⵍ	ⵔ	ⵡ	ⵔ	ⵅ	ⵟ	ⵏ	ⵛ	ⵟ	ⵓ	ⵚ	ⵜ	+	ⵟ	ⵛ	ⵛ
ⵓ	ⵛ	ⵅ	ⵔ	ⵓ	ⵄ	ⵙ	ⵜ	+	ⵣ	ⵚ	ⵠ	ⵜ	ⵓ	ⵛ	ⵛ

ⵍⵍⵍ - ⵜⵎⵎⵔⵔⵜ - ⵔⵅⵍⵍ - ⵜⵛⵏⵙⵅⵜ - ⵛⵔⵔⵔⵜ - ⵜⵍⵔⵛⵔⵜ - ⵛⵔⵔⵓⵏ - ⵛⵔⵔⵔⵏ - ⵜⵓⵏⵏⵓⵜ - ⵔⵛⵔ - ⵜⵏⵛⵜⵜ - ⵜⵍⵍⵛⵜ - ⵜⵓⵔⵔⵔⵜ - ⵛⵔⵔⵍⵍ - ⵛⵔⵔⵍⵍ - ⵛⵔⵔⵍⵍ - ⵛⵔⵔⵍⵍ - ⵛⵔⵔⵍⵍ -

الأمازيغي العالم
AMAZIGH
Amadalpresse
ⵎⵛⵎⵉⵖⵏ ⵎⵛⵎⵅⵉⵢ
www.amadalamazigh.press.ma
ⵣⵓⵔⵓⴰ ⵍⵎⵓⵇⵄ ⵍⵍⵉⴽⵜⵔⵓⵏⵉ ⵍⵊⵔⵉⴷⵜⴽⵎ «ⵍⵄⴰⵍⵎ ⵍⵎⵣⵉⵖⵉ»
Consultez votre journal électronique «le Monde Amazigh»
En Arabe بالعربية ⵙ ⵜⴰⵏⵀⵇⴰⵙⵜ
www.amadalamazigh.press.ma
En Tamazight بالأمازيغية ⵙ ⵜⵛⵎⵅⵉⵢⵜ
www.amadalamazigh.press.ma/tamazight
En Français بالفرنسية ⵙ ⵜⵎⵇⴰⵎⵣⵉⵖⵜ
www.lemondeamazigh.com
www.amadalamazigh.press.ma/fr
ⵜⵎⵇⴰⵇⵜ ⵎⵢⵛⵎⵓⵏ ⵎⴰⵏⵙⵜⵏ ⵢ ⵜⴰⵇⵍⴰ ⵏ ⵎⴰⵏⵀⵓⵣⵅ
تابعوا آخر الأخبار على موقعنا على الفايسبوك
Visitez et faites visiter notre page Facebook
www.facebook.com/Amadalpresse
ⵜⵇⵔⵜ ⴰⵢⵛⵎⵓⵏ ⵏⵛⵏ ⵛⵔⵔⵍⵍ ⵛⵔⵔⵅⵉⵢ ⵎⵇ ⵏ ⵎⴰⵏⵀⵓⵣⵅ
اقرأوا جريدتكم الشهرية «العالم الأمازيغي» صوت الإنسان الحر
LISEZ ET FAITES LIRE VOTRE JOURNAL MENSUEL « LE MONDE AMAZIGH» LA VOIX DES HOMMES LIBRES

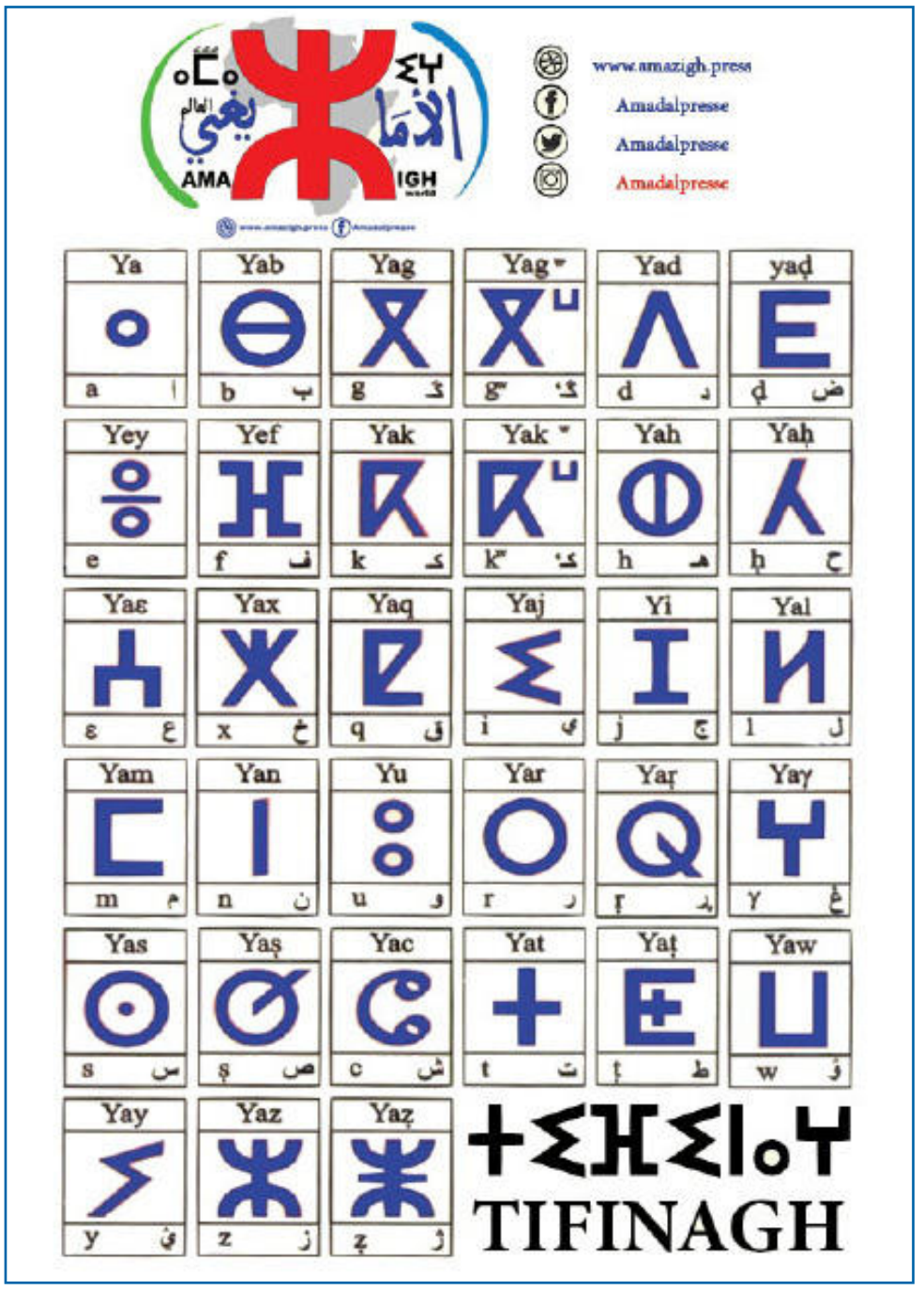

ⴰⵣⵡⵍ ⵏ ⵜⵡⵍⴰⴳⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵉⵔⵜ ⵙⵓⵔⵜⴰⵏⵉⵜ ⵖ ⵓⵙⵙⵓⵎ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ

ⵜⴰⵙⵖⵔ ⵜⵙⵓⵎⵔⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵍ ⴰⵎⴰⵣ ⵏ ⵉⵣⵡⴰⵏ ⵖ ⵓⵙⵙⵓⵍ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵉⵔⵜ

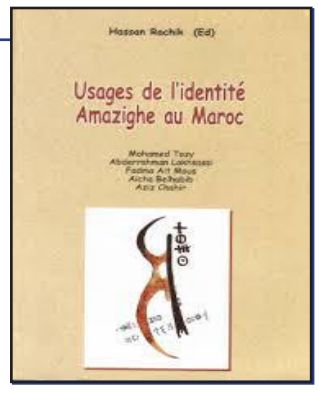

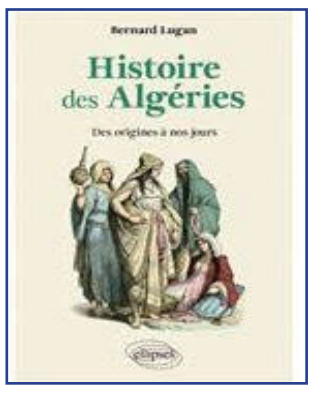

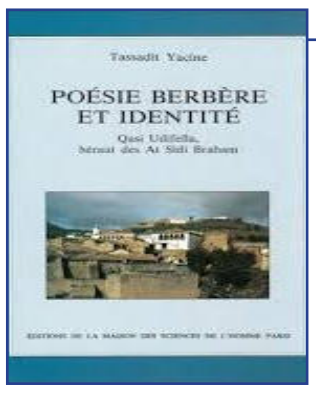

ⵓⴰⵙⵉⵓⵔ ⵓⵔⵉⵎⴰⵏ ⵏⵓ ⵙⴰⵣⵉⵔⵉⵖ ⴰ ⵍⵓⴰⴰ ⵓⵔⵣⵓⵢⵉⵓⵍ ⵏ ⵜⵛⵢⵓⵙⵉⵍ

ⵙⴰⵏⵖⵔ ⵛⵍⵍⵉⵓⵍⵓ ⵉⵓⵛⵙⴰ ⵏ ⵙⵛⵖⵛⵍ ⴰⴰⴻ ⵏ ⵍⵓⵏⵏⵖⴰ ⵛⵖⵉⵙⵍⵏ ⵛⵍⵙⴰⵛⵛⵏ ⵍⵙⴰⴰ ⵔⵎⵣⴻ

ⴰⵏ ⵜ ⵉⵏⵔⵇ ⵇⴰⴰⵙ ⵓⴰⴰ ⵏ ⵖⴰⵙⵉⵓⴰ 14 ⵙⴰⵙⵓ 2026 ⵙⵛⵓⵍ ⵏ26 ⵜⵍⵓⵑ 1447 ⵓⵠⵉⵏⵓⵙ ⵏⵙ ⵜⵣⵓⵏⵙⵓⵜ ⵜⵓⵣⵑⵏⵓⵍⵜ ⵏⵣ ⵇⵇⴰⵓⴻ ⵛⵓⴰⴰ ⵛⵖⵏⵛⵛⵏ ⵢⴰⵓⵣ ⵓⵍⵣⵑⵖⴰ ⵓⵛⵓⵜⵓⵢ ⵉⵙⵣⵓⵉ ⵏ ⵖⴰⵔⵔⵙⵛ ⵓⵛⵓⴰⴰⵓⵍ ⵓⵍⵓⵣⵑⵑⵓ ⵏ ⵉⵙⵣⵓⵏⵙⵓ ⵏⵍⵓⵛⵓⵏⵏⵏ ⵏ ⵖⴰⵓⴰⵖ ⴰ ⵉⵣⵓⵏ ⵏ ⵜⵣⵓⵍⵓ ⵏ ⵜⵜⵍⵓⵖⵜⵍⵏⵏⵜ ⵏⵍⵓⵛⵓⵏⵏⵏⵜ ⵏⵣ ⵇⵇⴰⵓⴻ ⵏ ⵓⵍⵏ ⵏ ⵜⵣⵓⵏⵙⵓⵜ ⵏⵣ ⵇⵇⴰⵓⴻ ⵏ ⵓⵍⵏ ⵏ ⵜⵓⵙⵍⵓⵏ ⵣⵣ ⵜⵜⵍⵓⵖⵜⵍⵏⵏⵜ ⵏⵣ ⵏⵍⵓⵛⵓⵏⵏⵏⵜ ⵏ ⵜⵣⵓⵏⵙⵓⵜ ⵏⵣ ⵏⵍⵓⵛⵓⵏⵏⵏ

« Tafsut n Imazighen » à Marrakech revendique la libération des détenus politiques du « Hirak du Rif »

Le Comité de Tafsut Imazighen – Marrakech, avec l'ensemble des organisations démocratiques amazighes, des intellectuels et des militants, commémore le quarante-sixième anniversaire du « Printemps amazigh » dans le cadre d'une lutte existentielle, identitaire, culturelle et civilisationnelle continue le dimanche 19 avril à la ville de Marrakech.

Selon leur communiqué, ce moment constitue une étape historique exprimant l'unité de la lutte amazighe, enracinée dans un échange réciproque d'expériences militantes qui transcendent les frontières artificielles imposées par les vagues successives d'expansion impériale sur l'Afrique du Nord.

Cette commémoration reflète une référence historique en matière de droits humains d'un peuple autochtone profondément enraciné, et d'une civilisation qui lutte contre les tentatives de démantèlement de ses fondements. Elle incarne également une unité culturelle et identitaire originale à l'échelle de l'Afrique du Nord. La marche de Tafsut–Marrakech est fondamentalement liée à l'interdiction historique de la conférence du linguiste amazigh kabyle Mouloud Mammeri sur « la poésie amazighe », faisant de « Tafsut n Imazighen » le reflet d'une lutte continue entre, d'un côté, une identité fondée sur la terre, l'histoire et l'anthropologie, et de l'autre, une idéologie façonnée par la répression et les récits imposés par l'État.

Cette déclaration clôt la marche nationale amazighe organisée le 19 avril 2026 à Marrakech, commémorant le 46e anniversaire de Tafsut n Imazighen, inscrite dans une plateforme militante globale sous le slogan : « Tafsut n Imazighen : fidélité aux martyrs et aux prisonniers, et poursuite de la lutte pour une reconnaissance réelle de l'identité amazighe du Maroc. »

La marche a connu un grand succès et une forte participation populaire des organisations et acteurs du mouvement amazigh, qui cherchent à faire de Tafsut un moment de renouvellement de l'engagement dans la lutte pour un État démocratique, civil et laïque, ouvert à tous. Cela intervient dans un contexte de marginalisation, d'exclusion et de discrimination persistantes à l'égard du peuple amazigh, ainsi que de politiques d'arrestations politiques visant les militants de la cause amazighe et du Mouvement Culturel Amazigh.

Le succès de la commémoration de Tafsut n Imazighen confirme que le discours amazigh demeure efficace dans la défense de la cause amazighe et de l'unité du territoire amazigh. Les expériences passées ont montré que ce discours possède une vision prospective, un discours de l'avenir, au point qu'il est aujourd'hui repris même par l'État dans la défense de la légitimité de l'unité historique du territoire amazigh dans la question du Sahara, au lieu de s'appuyer sur une rhétorique nationaliste arabe excluante et génératrice de conflits.

Aujourd'hui, nous faisons face à des transformations régionales et mondiales qui exigent un discours unificateur fondé sur l'unité et la mobilisation collective afin de restaurer la valeur sociale et institutionnelle de notre culture. Il s'agit d'un retour à soi dans un contexte mondial de fragmentation identitaire que de nombreux peuples cherchent à dépasser. Possédant cette profondeur historique et civilisationnelle, il devient de notre responsabilité, en tant qu'Imazighen, d'unifier nos efforts et notre orientation vers un avenir meilleur, vers des systèmes de gouvernance respectueux de l'identité des territoires, garantissant la dignité humaine au sein des institutions et renforçant le sentiment d'appartenance, notamment en période de catastrophes naturelles (comme le séisme d'Al-Haouz et les inondations…).

Notre quête d'une reconnaissance réelle de l'identité amazighe du Maroc s'inscrit dans un agenda plus large des droits de l'Homme visant à mettre fin à toutes les formes d'injustice, de marginalisation et d'autoritarisme imposées par les autorités politiques.

Sur cette base, nous, au sein du Comité Tafsut, déclarons ce qui suit :

►La nécessité d'adopter une Constitution démocratique, dans sa forme comme dans son contenu, reconnaissant l'identité amazighe du Maroc.

► L'intégration effective et complète de la langue amazighe à tous les niveaux de l'enseignement public et privé, et la réponse immédiate aux revendications des enseignants de la langue amazighe.

► La fin des politiques autoritaires et de la spoliation des terres collectives et tribales (terres soulaliyates), l'arrêt du pillage des ressources naturelles et la garantie d'une répartition équitable des richesses.

►La reddition de comptes de l'État et des autorités concernant leurs responsabilités envers les victimes de catastrophes naturelles, et la garantie de leurs droits à l'indemnisation, au logement décent et à tous leurs droits légitimes.

► La mise en œuvre d'une justice sociale et territoriale à travers des mesures économiques efficaces et durables, la lutte contre la hausse du coût de la vie touchant les populations vulnérables, et la réponse aux revendications populaires par l'accès complet aux services essentiels de qualité (santé, éducation, logement), ainsi qu'aux infrastructures (hôpitaux, écoles, routes) dans les zones marginalisées.

► La simplification des procédures de construction en milieu rural et la garantie du droit au développement des populations locales.

► La généralisation et la satisfaction des revendications légitimes des agents d'accueil amazighophones dans les administrations publiques par leur intégration dans la fonction publique.

► Le renouvellement de notre condamnation de l'assassinat politique du martyr Omar Khaliq « Izm » par les milices du Front Polisario en 2016 à Marrakech.

► La reconnaissance officielle des sacrifices historiques et nationaux de la résistance armée et de l'Armée de libération, ainsi que de leurs martyrs, et la consécration des batailles de libération comme fêtes nationales.

► L'appel à une ouverture politique globale à travers la libération de tous les prisonniers

politiques, en particulier les détenus du Hirak du Rif menés par Nasser Zefzafi et ses compagnons, ainsi que le détenu du Mouvement culturel amazigh à Oujda, Wahil Alhiyani.

En conclusion, nous réaffirmons notre engagement en faveur d'une lutte pacifique et de terrain comme choix stratégique, en protégeant le militantisme amazigh de toute forme d'infiltration et de récupération, tout en construisant des alternatives intellectuelles et organisationnelles indépendantes reflétant la profondeur et l'héritage historique de la cause amazighe.

La richesse de l'archéologie africaine en discussion au centre culturel "IKLYLE Rabat"

Le centre culturel "IKLYLE– Rabat", relevant de la Fondation Mohammed VI de Promotion des Œuvres Sociales de l'Éducation-Formation, a organisé le vendredi 03 Avril 2026, en partenariat avec l'Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine (INSAP), relevant du Ministère de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication, une conférence scientifique et culturelle sous le thème « L'Afrique contée par l'archéologie», articulée autour de plusieurs panels. Cette manifestation contribue à la valorisation de la richesse et de la diversité du patrimoine archéologique africain, véritable pilier pour comprendre l'histoire de l'humanité et l'évolution des civilisations.

Cette rencontre a eu pour objet d'ouvrir un débat scientifique et rigoureux sur l'authenticité et l'intégrité du patrimoine archéologique africain, compte tenu des spécificités culturelles et géographiques des différentes régions du continent. Elle a ambitionné également d'identifier les différents acteurs impliqués dans la protection du patrimoine et de mettre en lumière les défis et contraintes auxquels se heurtent les actions de sauvegarde et de valorisation.

La rencontre modérée par Mme Houda OUDOUCHE, archéologue, muséologue et maître de conférences à l'INSAP, a compté avec la participation de : M. Abdeljalil BOU1OUGAR, Directeur de l'Institut National des SCiences de l'Archéologie et du Patrimoine (INSAP) qui a abordé « La valeur universelle de l'archéologie africaine », M. Abderrahim MOHIB, conservateur des monuments et sites et archéologue au Ministère de la Culture, qui a traité de thème « Aux origines d'homo sapiens et les apports des sites de Casablanca », et M. Abdelaziz EL IDRISSI, Chef du Département des Musées à la Fondation Nationale des Musées (FNM), qui a parlé de : « Un musée pour l'Afrique à Rabat : patrimoine partagé et ambition panafricaine ».

L'organisation de cette conférence par le Centre "IKLYLE–Rabat" témoigne de son engagement à sensibiliser aux enjeux du continent africain et à valoriser son identité culturelle, en partageant savoirs et connaissances de manière créative et accessible auprès du grand public.

www.amazigh.press

www.amazigh.press Amadalpresse

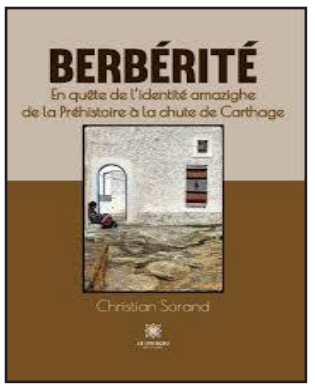

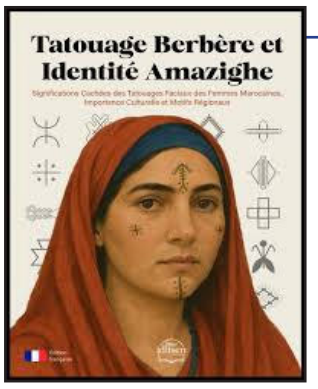

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 303/ AVRIL 2026 - ΣΘΟΣΟ 2976 - PRIX: 5 DH

LES AMAZIGHS DEMANDENT AU ROI D'ESPAGNE LA RECONNAISSANCE DES EXACTIONS DE LA COLONISATION ET LES RÉPARATIONS POUR L'UTILISATION D'ARMES CHIMIQUES DURANT LA GUERRE DU RIF

A Sa Majesté Felipe VI Roi d'Espagne

Objet : Reconnaissance des abus de la colonisation et demande de réparations pour l'utilisation d'armes chimiques pendant la Guerre du Rif

Majesté,

Le 16 mars dernier, à l'occasion de votre visite à l'exposition « La femme dans le Mexique indigène », organisée conjointement par le ministère des Affaires étrangères d'Espagne et le Secrétariat à la Culture du gouvernement mexicain au Musée archéologique national de Madrid, Votre Majesté a déclaré que : « il y a des choses qui, lorsque nous les étudions avec les valeurs d'aujourd'hui, ne peuvent évidemment pas nous rendre fiers. Mais il faut les comprendre dans leur juste contexte, non avec un excès de présentisme moral, mais avec une analyse objective et rigoureuse », reconnaissant ainsi les « abus et controverses éthiques » survenus lors de la colonisation de l'Amérique et du Mexique par les conquistadors espagnols.

Nous saluons profondément ces déclarations courageuses, qui s'inscrivent dans le prolongement de celles du président français Emmanuel Macron, qui avait déclaré en Algérie en février 2017 que : « La colonisation est un crime. C'est un crime contre l'humanité. C'est une véritable barbarie, et cela fait partie de ce passé que nous devons affronter en présentant également nos excuses à ceux contre qui nous avons commis ces actes ». De même, le Roi des Belges a exprimé ses plus profonds regrets pour les blessures infligées durant la période coloniale au Congo (actuelle République Démocratique du Congo). La République fédérale d'Allemagne a également reconnu avoir commis un « génocide » contre les peuples herero et nama en Namibie au début du XXe siècle, s'engageant à les indemniser. De son côté, l'ancien Premier ministre des Pays-Bas, Mark Rutte, a reconnu le 19 décembre 2022 à La Haye que l'esclavage constitue un crime contre l'humanité, présentant des excuses aux victimes et à leurs descendants. Par la suite, Sa Majesté le Roi Willem-Alexander a présenté des excuses officielles pour l'implication de son pays dans l'esclavage, à l'occasion du 150e anniversaire de son abolition, le 1er juillet 2023.

À la lumière de ces déclarations historiques, nous avons l'honneur de nous adresser de nouveau à Votre Majesté afin de solliciter votre intervention concernant la guerre chimique menée contre les populations civiles du nord du Maroc durant la Guerre du Rif (1921-1926) .

Nous rappelons la réponse de Votre Majesté, en date du 29 mai 2015, à notre première lettre envoyée le 7 février 2015 sur cette question délicate, dans laquelle nous sollicitons votre intervention en faveur d'une solution amiable. Par ailleurs, sur instruction de Votre Majesté, une délégation de notre ONG, l'Assemblée Mondiale Amazighe, composée du Dr Mimoun Charqi, d'Amina Ibnou-Cheikh et du signataire, a été reçue à l'Ambassade d'Espagne à Rabat le 23 juin 2015 par MM. Camilo Villarino Marzo et José Luis Lozano García. Lors de cette réunion, nous avons eu l'occasion d'exposer en détail cette question et de remettre une documentation complète à ce sujet.

Par la suite, le ministre des Affaires étrangères de l'époque, M. Alfonso Dastis, a été interpellé par le député catalan Joan Tardà au Congrès le 7 février 2018, déclarant avoir reçu notre communication et s'engageant publiquement à assurer le suivi des demandes de notre organisation concernant l'utilisation d'armes chimiques dans le Rif, interdites par le droit international.

Malheureusement, à ce jour, aucun ministre des Affaires étrangères n'a apporté de réponse substantielle à nos revendications légitimes, ni donné suite de manière effective aux orientations exprimées par Votre Majesté en sa qualité de Chef de l'État. Il convient toutefois de rappeler la déclaration de M. Josep Borrell, en date du 19 décembre 2018, selon laquelle « l'Espagne et le Maroc entameraient un processus visant à refermer les blessures », soulignant que tout processus de réparation et de réconciliation doit tenir compte des événements survenus lors de la bataille d'Anoual et dans la région du Grand Rif.

Majesté,

Nous souhaitons également souligner l'initiative du Groupe parlementaire plurinational SUMAR, qui a présenté en novembre dernier une proposition législative au Congrès des Députés, invitant le gouvernement à reconnaître officiellement le colonialisme espagnol au Maroc et à développer des politiques publiques de mémoire, de recherche et de diffusion concernant la période du Protectorat espagnol (1912–1956) et la guerre du Rif (1921–1926). Cette initiative souligne que la population civile rifaine a subi des bombardements aériens indiscriminés, ainsi que l'usage documenté d'armes chimiques, telles que le gaz moutarde, en dépit des interdictions de la Convention de La Haye, et rappelle que l'Espagne n'a toujours pas assumé institutionnellement sa responsabilité historique.

En conséquence, nous prions respectueusement Votre Majesté de bien vouloir porter à nouveau cette question à l'attention

du gouvernement actuel, afin qu'elle soit examinée avec tout le sérieux qu'elle mérite, et qu'une réponse officielle et définitive nous soit communiquée à ce sujet.

Dans l'attente d'une réponse favorable, nous vous prions d'agréer, Majesté, l'expression de notre très haute considération.

❋ Rachid Raha,

Président de l'Assemblée

Mondiale Amazighe

Halte à la censure : Solidarité avec Fatma Oussedik les éditions KOUKOU et la librairie des Beaux-Arts d'Alger

Riposte Internationale condamne sans appel l'acte de censure commis le 18 avril à Alger

Ce jour-là, la vente-dédicace du livre Les identités rebelles de la sociologue Fatma Oussedik, publié par les éditions KOUKOU, a été interrompue par une intervention policière au sein de la librairie des Beaux-Arts. L'événement a été dispersé. La librairie, l'une des rares qui survivent encore dans la capitale, a été frappée d'une fermeture administrative d'un mois.

Les identités rebelles, est le fruit de plusieurs années de recherches sur l'histoire et la sociologie de la Vallée du Mzab. Ce n'est pas une provocation. C'est un travail scientifique et mémoriel qui mérite sa place dans le débat public.

Nous dénonçons ici une triple violence : contre l'autrice, contre son éditeur et contre le public. Interdire un livre, c'est décréter que le peuple est mineur, incapable de réfléchir par lui-même, inapte au discernement. C'est brandir la censure au nom d'une prétendue protection, ou pour éviter, dit-on, que des croyances ou des susceptibilités ne soient heurtées. Ce paternalisme est une insulte. Il nie aux Algériennes et aux Algériens leur droit fondamental de choisir, de lire, de débattre.

Riposte Internationale rappelle que cette décision ne repose sur aucun fondement juridique et constitue une violation claire des principes fondamentaux du droit ainsi que de la Constitution du pays, notamment de ses articles 51, 52, 53, 54, 55 74, 75, 76 de la constitution.

En conséquence, Riposte Internationale :

1. Exprime sa pleine solidarité avec Fatma Oussedik, les éditions KOUKOU et l'équipe de la librairie des Beaux-Arts d'Alger.

2. Exige la réouverture immédiate et sans condition de la librairie des Beaux-Arts.

3. Exige l'arrêt des pressions contre l'autrice, son éditeur, les libraires et les lecteurs présents.

4. Rappelle aux autorités algériennes leurs engagements internationaux en matière de liberté d'expression, d'édition et de droits culturels.

5. Affirme que la recherche sur l'histoire du Mzab, comme sur toute composante de l'identité algérienne, doit circuler librement.

6. Rappelle au gouvernement algérien ses obligations constitutionnelles ainsi que celles découlant de ses engagements internationaux, et lui enjoint de donner des directives claires à l'ensemble des autorités locales afin de faire cesser toute restriction aux libertés individuelles et collectives.

ما معنى أن تكون مناضلا في الحركة الأمازيغية؟

أكتب هذا الكلام لا من موقع المراقب البعيد، ولا من موقع من يوزّع الدروس، بل من داخل تجربة عشت تفاصيلها، ولامست تحوّلاتها، وما زلت، رغم كل شيء، مؤمنة بها كخيار فكري ونضالي. أكتبه لأنني أشعر، كما يشعر كثيرون، بأن شيئًا ما داخل الحركة الأمازيغية لم يعد في مكانه الطبيعي، وبأننا في حاجة إلى قول ما يجب أن يُقال، دون مجاملة ودون تردّد.

منذ محطة بوزنيقة 1 وبوزنيقة 2 سنة 2000، ونحن نعيد طرح نفس السؤال بإلحاح يكاد يكون لافتا، سؤال: "ما العمل؟" وقد يبدو هذا السؤال في ظاهره مشروعًا، بل ضروريًا، لكنه في العمق يكشف عن خلل منهجي استمر معنا لسنوات طويلة. لأننا، ببساطة، انشغلنا بالبحث عن الوسائل قبل أن نحسم في الغايات، وركّزنا على كيف نعمل دون أن نحدد بدقة ماذا نريد.

ولهذا قلت دائمًا، وأعيد التأكيد اليوم، أن السؤال الحقيقي الذي يجب أن يؤطر تفكيرنا ليس هو "ما العمل؟"، بل "ماذا نريد؟" لأن وضوح الهدف ليس مجرد مرحلة من مراحل التفكير، بل هو الأساس الذي تُبنى عليه كل المراحل الأخرى. حين نعرف ماذا نريد، تصبح الوسائل واضحة، وتُختصر المسافات، ويتحول النضال إلى مسار له اتجاه ومعنى. أما حين نغيب هذا السؤال، فإننا نُنتج افعال وردود افعال كثيرة، لكنها بلا أثر حقيقي، ونُعيد نفس النقاشات دون أن نتقدم ولو خطوة واحدة إلى الأمام.

وفي خضم هذا الارتباك، بدأنا نعيش ظاهرة أخرى أكثر خطورة، وهي تقزيم معنى المناضل الأمازيغي واختزاله في صور ورموز سطحية. لم يعد الأمر يتعلق فقط بالتعبير الرمزي المشروع، بل بتحويل هذا التعبير إلى معيار وحيد للنضال، وكأن رفع الأصابع الثلاثة في الصور، أو لفّ العلم الأمازيغي في التظاهرات، أصبح كافيًا لمنح صفة "المناضل".

أنا لا أقلل من قيمة هذه الرموز، فهي جزء من التعبير الهوياتي والنضالي، لكن حين تتحول إلى اختزال للنضال، فإنها تفقد معناها. لأن النضال، في جوهره، ليس ما يظهر في الصورة، بل ما يبقى بعدها، وليس لحظة حضور عابرة، بل تراكم طويل من العمل، والصبر، والالتزام. وحين نقبل بهذا الاختزال، فإننا لا نبسط النضال فقط، بل نُقزّم المناضل نفسه، ونُفرغ تجربته من عمقها التاريخي والإنساني.

لقد تأسست الحركة الأمازيغية، منذ بداياتها، على ما هو أعمق من الأشخاص والرموز، على منظومة من المبادئ التي كانت، ولا تزال، هي الرابط الحقيقي بين مناضليها. هذه المبادئ ليست شعارات تُرفع في المناسبات، بل هي اختيارات فكرية وأخلاقية واضحة وهي الديمقراطية في تدبير الاختلاف، النسبية في النظر إلى الحقيقة، الحداثة في الرؤية، المساواة في القيمة الإنسانية، والحرية كقاعدة لا يمكن التنازل عنها.

هذه هي ولاءات الحركة الأمازيغية، فإن كان لا بد من الحديث عن الولاء، فلا ولاء فيها لأشخاص، ولا لتنظيمات، ولا لمواقع ظرفية، بل فقط لهذه المبادئ التي تعطي للنضال معناه ومشروعيته. وكل انزلاق نحو تقديس الأشخاص أو احتكار التمثيل أو توظيف القضية في حسابات ضيقة، هو في جوهره ابتعاد عن هذا الأصل.

وفي هذا الإطار، يبرز سؤال علاقة الحركة الأمازيغية بالسياسة الحزبية كواحد من أكثر الأسئلة التي تحتاج إلى وضوح. فالحركة الأمازيغية، انسجامًا مع إيمانها بالديمقراطية، لا يمكنها إلا أن تحترم حرية المناضلين في اختياراتهم السياسية، بما في ذلك انخراطهم في الأحزاب التي تتوافق مع قناعاتهم وتوجهاتهم. هذا حق فردي مشروع، ولا يمكن لأي جهة أن تمارس وصاية عليه أو تحدّ منه.

أمينة ابن الشيخ

لكن في المقابل، فإن هذا الحق لا يمكن أن يتحول إلى مدخل للزج بالحركة الأمازيغية في الصراعات الحزبية أو المعارك الانتخابية. لأن هناك فرقًا أساسيًا يجب أن يظل واضحًا بين حرية المناضل كفرد واستقلال الحركة كإطار جماعي، فالحركة الأمازيغية لم تكن يومًا امتدادًا لأي حزب، ولم تُبنَ لتكون أداة في صراع سياسي، بل لتكون فضاءً مجتمعيًا مستقلاً، يشتغل بمنطق القضايا لا بمنطق المواقع.

إن الحفاظ على هذا التوازن ليس تفصيلاً تنظيميًا، بل هو شرط أساسي لاستمرار الحركة كمشروع جامع، وكقوة اقتراحية تتوجه إلى المجتمع ككل، دون ارتهان أو اصطفاف.

غير أن ما يثير القلق اليوم، إلى جانب كل ما سبق، هو الانزلاق الذي بدأ يطبع طريقة تدبير الاختلاف داخل الحركة نفسها. فبدل أن يكون الاختلاف حول الأفكار والمواقف، أصبح، وللأسف، في كثير من الأحيان صراعًا بين الأشخاص، يتخذ أشكالًا من التجريح، وتلفيق التهم، والتخوين والضرب في الأعراض.

وهنا نكون قد تجاوزنا حدود الاختلاف المشروع، ودخلنا منطقة تُهدد أخلاقيات النضال نفسها. لأن النضال الذي يفقد أخلاقه، يفقد جزءًا كبيرًا من مشروعيته.

وإلى جانب ذلك، بدأ يتسلل إلى الخطاب داخل الحركة هاجس "الوحدة" بمعناه المغلق، وكأنه الهدف في حد ذاته، وكأن الاختلاف خطر يجب التخلص منه. فهذا التصورالذي يدعو في كل مرة وحين إلى الوحدة، هو تصور مستورد من منطق الفكر الواحد، والدين الواحد، واللغة الواحدة، الذي يقوم على إلغاء التعدد والتنوع باسم الانسجام.

بينما الحقيقة التي لا يجب أن ننساها، هي أن الحركة الأمازيغية، التي اعرفها، بُنيت على التعدد، وعلى التنوع، وعلى الاختلاف باعتباره قيمة، لا تهديدًا. فهي لم تكن يومًا حركة تبحث عن التطابق، بل عن التكامل، ولم تكن تخشى الاختلاف، بل كانت تخشى تحوله إلى خلاف يُفسد العلاقات ويُضعف التراكم.

إن الفرق كبير بين الاختلاف والخلاف، فالاختلاف يُغني، أما الخلاف فيُفكك، والحركة ان جرت إلى خلاف ذلك فأكيد ستفقد أحد أهم أسسها.

إن ما نحتاجه اليوم، ببساطة، هو العودة إلى الأصل: أن نختلف حول الأفكار لا حول الأشخاص، أن نواجه المواقف بالحجة لا بالتشكيك، وأن نحافظ على الاحترام المتبادل مهما كانت حدة الخلاف. كما نحتاج إلى قدر من التواضع يسمح لنا بالاعتراف بأن كل من يشتغل، من موقعه، هو جزء من هذا التراكم، حتى وإن اختلفنا معه.

نحن في نهاية المطاف، أمام لحظة دقيقة، ليس أخطر ما فيها هو الاختلاف، بل فقدان البوصلة.

أن نستمر في الاعتقاد بأننا نسير في الاتجاه الصحيح، بينما نحن، في الواقع، نبتعد عن جوهر القضية.

ولهذا أعود إلى السؤال الذي أعتبره مفتاح كل شيء، ألا وهو ماذا نريد؟

لأن هذا السؤال إذا طُرح بصدق وبموضوعية، فهو كفيل بأن يعيد ترتيب أولوياتنا، ويمنح لنضالنا وضوحه، ويُخرجنا من حالة التيهان الذي طال أمده.

أما الاستمرار في اجترار سؤال ما العمل؟ دون حسم في الغايات، فلن يؤدي بنا إلا إلى مزيد من التشتت، ومزيد من استهلاك الوقت والجهد دون أثر يُذكر.

في الأخير، لا أكتب هذا النص ضد أحد، ولا لتصفية أي حساب، بل أكتبه دفاعًا عن معنى النضال كما آمنت به، وكما أراه اليوم في حاجة إلى استعادة روحه.

نعم نضال لا يُقاس بعلو الصوت، بل بعمق الأثر. نضال لا يُختزل في صورة او تدوينات بالمواقع، بل يُقاس بما يتركه المناضل والمناضلة في الواقع.

نضال لا يقوم على الادعاء والعجرفة، بل على الصدق في القول والفعل والانسجام بينها. لأن القضية الأمازيغية، في البداية والنهاية، أكبر منا جميعًا، ولا تحتاج إلى من يتحدث باسمها بقدر ما تحتاج إلى من يلتزم بها.

الملتقى الثاني لذاكرة المقاومة بالأطلس الصغير الغربي
يخلّد الذكرى 92 لمعارك آيت عبد اللّه ويؤكد على صيانة الذاكرة الوطنية

تافراوت: مشاريع لتثمين الذاكرة التاريخية وتوظيف الذكاء الاصطناعي في التوثيق
أملن وإداوكنيضيف: تدشين نصبين تذكاريين وتخليد لرمزية المقاومة واستحضار لضحايا القصف الاستعماري

بشراكة وتعاون مع كل من جماعتي تافراوت وأملن، ومركز إداوكنيضيف للأبحاث والتنمية، وجريدة العالم الأمازيغي، نظمت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، فعاليات الملتقى الثاني لذاكرة المقاومة بالأطلس الصغير الغربي، وذلك يومي 17 و18 أبريل 2026 بأقاليم تزنيت وتارودانت واشتوكة آيت باها، تخليداً للذكرى الثانية والتسعين لمعارك آيت عبد اللّه المجيدة، بكل من مناطق تافراوت، أملن، آيت عبد اللّه وإداوكنيضيف.

وانعقد هذا الموعد الوطني تحت شعار: "ذاكرة المقاومة... وفاء للتاريخ وبناء للمستقبل"، في سياق استحضار محطات تاريخية بارزة شكّلت منعطفات أساسية في تاريخ المغرب الحديث، وإبراز الأدوار التي اضطلعت بها مناطق الأطلس الصغير الغربي في مسار الكفاح الوطني من أجل الاستقلال. ويأتي في مقدمة هذه المحطات تخليد الذكرى 67 للزيارة التاريخية لجلالة المغفور له محمد الخامس إلى تافراوت، والذكرى 54 لزيارة جلالة المغفور له الحسن الثاني، إلى جانب الذكرى 25 للزيارة الملكية السامية التي قام بها جلالة الملك محمد السادس للمنطقة، وهي محطات تحمل دلالات رمزية عميقة تعكس متانة الارتباط بين المؤسسة الملكية ومناطق الأطلس الصغير الغربي، وتؤكد المكانة التاريخية والرمزية التي تحظى بها هذه الربوع ضمن الذاكرة الوطنية الجماعية.

وأكد المنظمون أن هذا الملتقى يندرج ضمن رؤية شمولية تروم تثمين الرصيد التاريخي للمقاومة المغربية، عبر تحويل الذاكرة إلى رافعة ثقافية وتربوية وتنموية، بما يسهم في تعزيز الوعي التاريخي لدى الأجيال الصاعدة، وترسيخ قيم المواطنة والانتماء الوطني. كما يشكل مناسبة لإبراز غنى الموروث النضالي للمنطقة، وربطه بمسارات التنمية المحلية، في أفق جعل الذاكرة التاريخية جزءاً من الدينامية المجتمعية والتنموية.

منتصر إثري

"معارك آيت عبد الله، طبيعة المجال وخصوصية المقاومة" في إطار تخليد محطات تاريخية وطنية بارزة

تشكل المقاومة الوطنية إحدى الركائز الأساسية في بناء الهوية الجماعية للمغاربة، حيث لم تكن مجرد رد فعل ظرفي على تهديد خارجي، بل تعبيراً عميقاً عن منظومة قيمية وثقافية متجذرة في المجتمع المغربي.

وقد تجلت هذه الهوية المقاومة بشكل واضح في سياقات متعددة، أبرزها مقاومة القبائل المغربية، خصوصاً في منطقة الأطلس الصغير، التي واجهت التغلغل الاستعماري الفرنسي بأساليب متنوعة جمعت بين الفعل العسكري والتنظيم الاجتماعي والتشبث بالأرض والمجال.

وقد حظيت منطقة سوس والأطلس الصغير الغربي باهتمام خاص من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ توقيع عقد الحماية في 30 مارس 1912، حيث شرعت في التوغل نحو سوس الجبل مع بداية حركات المقاومة المسلحة أواخر العقد الثاني وبداية العقد الثالث من القرن العشرين. غير أن وعورة التضاريس، وغياب البنيات الطرقية، وصمود السكان، إضافة إلى تأخر التمهيد العلمي، ساهمت في تأخير السيطرة الكاملة على جبال الأطلس الصغير إلى حدود منتصف الثلاثينيات.

الحملات العسكرية الفرنسية ومقاومة القبائل

باشرت القوات الاستعمارية الفرنسية، مدعومة بتشكيلات عسكرية وعتاد متطور، عملياتها العسكرية في عمق الأطلس الصغير الغربي تحت مسمى "عمليات الأطلس الصغير".

ففي سنة 1920، شهدت المنطقة أولى هذه العمليات التي استمرت ثلاثة أشهر، حيث واجهت القوات الاستعمارية مقاومة شرسة بقيادة القائد المدني الأخصاصي، وانتهت المعارك بهزيمة القوات الفرنسية في منطقة إدوسكا أوفلا.

وفي سنة 1927، عادت القوات الفرنسية إلى التحرك داخل الأطلس الصغير انطلاقاً من "اسندال نوتفلعز" نحو "تيغرمان"، بمحاذاة مجال نفوذ الشيخ عبد الله زاكور، أحد أبرز رموز المقاومة بقبيلة آيت عبد الله. وبعد مواجهات ومناوشات مع القبائل، اضطرت القوات الفرنسية إلى التراجع عقب اتفاق هدنة بين الطرفين.

واستمرت محاولات التوغل الفرنسي داخل جبال الأطلس الصغير، حيث تم حشد قوات كبيرة وتجهيزات عسكرية متقدمة بهدف حسم معركة آيت عبد الله، وصولاً إلى الهجوم الكبير في فبراير 1934.

معركة آيت عبد الله في الذاكرة الوطنية

تُعد معركة آيت عبد الله ضد الاحتلال الفرنسي بمنطقة تافراوت من أشد وأعنف المعارك التي عرفها الأطلس الصغير، حيث لعبت دوراً محورياً في التصدي لزحف القوات الاستعمارية وإبطاء تقدمها نحو المنطقة.

وقد جسدت هذه المعركة، كما غيرها من محطات المقاومة المغربية، عمق ارتباط سكان المنطقة بأرضهم ورموز سيادتهم وثوابتهم الوطنية، كما خلدت في الذاكرة التاريخية للمقاومة السوسية بالأطلس الصغير الغربي باعتبارها ملحمة بطولية عكست صمود وتضحيات القبائل والمجاهدين في مواجهة الأطماع الاستعمارية.

انطلاقة رسمية ومشاريع لتخليد الذاكرة

أُعطيت الانطلاقة الرسمية لفعاليات الملتقى الثاني لذاكرة المقاومة بالأطلس الصغير الغربي، صباح يوم الجمعة 17 أبريل بجماعة تافراوت، في أجواء طبعتها الرمزية الوطنية واستحضار التضحيات التاريخية لرجالات المقاومة بالمنطقة.

وقد جرت هذه الانطلاقة بحضور المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الدكتور مصطفى الكثيري، وعامل إقليم تزنيت عبد الرحمان الجوهري، إلى جانب عدد من المنتخبين وممثلي الجماعات الترابية، وفعاليات مدنية وعسكرية.

وشكلت هذه المحطة الافتتاحية مناسبة لإطلاق عدد من المشاريع المرتبطة بصيانة الذاكرة التاريخية وتثمينها، حيث تم وضع حجر الأساس لمشروع بناء نصب تذكاري، رُصدت له ميزانية تقدر بـ200.000,00 درهم، في إطار مبادرة تروم تخليد الذاكرة الوطنية وصون رمزية المقاومة بالمنطقة، وتعزيز حضورها في الفضاء العمومي باعتبارها جزءاً من الذاكرة التاريخية المشتركة.

وفي السياق ذاته، تم تقديم بطاقة تقنية لمشروع إعادة تهيئة شارع المقاومة وواجهة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير، بغلاف مالي إجمالي يناهز 2.500.000,00 درهم. ويأتي هذا المشروع في إطار مقاربة تشاركية متعددة الأطراف، حيث تبنته جماعة تافراوت، وساهمت فيه بمبلغ 500.000,00 درهم، إلى جانب شركاء مؤسساتيين آخرين، من بينهم وزارة الداخلية بمساهمة قدرها 1.000.000,00 درهم، ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بمبلغ يناهز 1.000.000,00 درهم.

ويأتي هذا الورش في سياق تفعيل مضامين المخطط الجماعي التنموي لجماعة تافراوت، والذي يهدف إلى تعزيز جهود صيانة الذاكرة التاريخية المرتبطة بتاريخ الكفاح الوطني، من خلال تثمين المواقع والفضاءات ذات البعد الرمزي والتاريخي، وإعادة تأهيلها بما يضمن استمرارية حضورها في الوعي الجماعي.

كما يروم المشروع الرفع من جاذبية فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير، وتحويله إلى فضاء حي ذي وظائف ثقافية وتربوية وتواصلية، يسهم في التعريف بتاريخ المنطقة وربط الأجيال الصاعدة بمساراته، إضافة إلى جعله نقطة إشعاع محلي تستقطب المهتمين بالشأن التاريخي والثقافي والتنمية المجالية، في انسجام مع الرهانات التنموية للمنطقة.

وفي سياق متصل، قام الوفد الرسمي بزيارة فضاء الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير، حيث تم الاطلاع على معرض يوثق لمختلف مراحل الكفاح الوطني في المنطقة والمغرب عموماً، من خلال أرشيفات وصور وشهادات تاريخية.

وقد تميز هذا المعرض بتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في ترميم وإعادة بناء صور عدد من رموز الحركة الوطنية والمقاومة، في تجربة وُصفت بأنها الأولى من نوعها على الصعيد الوطني، وتعكس توجهاً جديداً نحو إدماج التكنولوجيا الحديثة في خدمة الذاكرة التاريخية وصونها وتطوير أساليب عرضها وتوثيقها.

ندوة علمية تربط الذاكرة بالتنمية

احتضن فضاء أزرو واضوم بجماعة أملن، مساء اليوم نفسه، ندوة فكرية وازنة ضمن فعاليات الملتقى الثاني لذاكرة المقاومة بالأطلس الصغير الغربي، خُصصت لموضوع: "معارك آيت عبد الله: طبيعة المجال وخصوصية المقاومة"، وذلك بمشاركة ثلة من الأساتذة الجامعيين والباحثين، وبحضور مهتمين بالشأن التاريخي والثقافي.

وشكّلت هذه الندوة محطة علمية متميزة لإعادة قراءة أحداث معارك آيت عبد الله في سياقها المجالي والتاريخي، حيث أكد الدكتور الطيب بياض، أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس بالرباط، أن المقاومة ليست مجرد حدث عابر في التاريخ المغربي، بل هي فعل متجذر في وجدان الإنسان المغربي، تشكّل عبر ارتباط وثيق بالأرض والدين والكرامة، مما منحها طابعاً استمرارية وقوة عبر مختلف المراحل التاريخية.

من جانبه، أبرز الدكتور خالد أعسو، أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، التحول الذي عرفته مقاومة آيت عبد الله من الفعل المسلح إلى النضال التنموي، معتبراً أن هذه التجربة تمثل نموذجاً ملهماً في الانتقال من الدفاع عن الأرض إلى بناء الإنسان والمجال، ومؤكداً أن صيانة الذاكرة التاريخية المحلية تشكل مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

أما الدكتور محمد أبيهي، فقد ركز في مداخلته على أهمية مأسسة الذاكرة التاريخية وتعزيز حضورها في الفضاء العمومي، مبرزاً رمزية القائد عبد الله زاكور باعتباره أحد أبرز وجوه هذه المعركة، كما شدد على ضرورة استثمار هذا الرصيد التاريخي في تنمية السياحة الثقافية والجبلية، بما يسهم في خلق دينامية اقتصادية واجتماعية بالمنطقة.

وشهدت الأمسية تكريم عدد من الشخصيات الوطنية والمقاومين، اعترافاً بما قدموه من تضحيات جليلة في سبيل الوطن، كما جرى توزيع 1200 نسخة من سلسلة قصص تاريخية صادرة عن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، على مؤسسات تعليمية بالجهة، في مبادرة تروم ترسيخ الوعي التاريخي لدى الناشئة وربط الأجيال الصاعدة بموروثها الوطني.

زيارات ميدانية وترحّم على الشهداء

تواصلت فعاليات الملتقى الثاني لذاكرة المقاومة بالأطلس الصغير الغربي، يوم السبت 18 أبريل، بتنظيم سلسلة من الزيارات الميدانية ذات البعد التاريخي والرمزي، همّت عدداً من الفضاءات المرتبطة بذاكرة المقاومة بجماعة آيت عبد الله، حيث شملت زيارة المدرسة العتيقة التي تُعد من المعالم الدينية والعلمية العريقة بالمنطقة.

وأعقبت هذه الزيارة وقفة ترحّم بمقبرة الشهداء بمركز الجماعة، خُصصت لاستحضار أرواح شهداء معركة آيت عبد الله، في أجواء مفعمة بروح الخشوع والوفاء، حيث تم استحضار التضحيات الجسام التي قدّمها أبناء المنطقة في سبيل الحرية والاستقلال، وعلى رأسهم الملكان الراحلان محمد الخامس والحسن الثاني، اللذان شكّلا رمزين بارزين في مسار الكفاح الوطني.

وفي السياق ذاته، احتضنت جماعة إداوكنيضيف مراسيم مماثلة، تخللتها لحظات ترحّم على أرواح شهداء المقاومة، إلى جانب إزاحة الستار عن نصب تذكاري مخلّد لضحايا القصف الاستعماري الذي شهدته المنطقة سنة 1931، في خطوة تروم تثبيت الذاكرة التاريخية وصونها للأجيال القادمة.

وخلال هذه المناسبة، أكد مولاي مبارك بودرقة بكلمة على البعد الرمزي والتاريخي لهذا الحدث، مستحضراً التضحيات الجسام التي قدمها رواد المقاومة المغربية، وأوضح أن إزاحة الستار عن هذه اللوحة التذكارية تحمل رسالة وفاء واعتراف بالجميل لشهداء المنطقة، الذين ساهموا في مسار التحرير الوطني.

وأشار بودرقة إلى أن هذا المشروع تم إنجازه في إطار شراكة بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمجلس الجماعي لإداوكنيديف، وبدعم من جمعية أصدقاء المقاومة، بهدف ترسيخ الذاكرة التاريخية المحلية والوطنية.

وأضاف أن تثبيت أسماء الشهداء في الفضاء العام يشكل خطوة مهمة لصون الذاكرة الجماعية، وتمكين الأجيال الصاعدة من استحضار تضحيات من صنعوا ملحمة الاستقلال، مؤكداً أن هذه الأسماء ستظل رمزاً للفخر والاعتزاز الوطني.

كما تميّزت هذه المحطة بتنظيم حلقة نقاش علمية حول كتاب "ذاكرة طفل: بين مدرستي الاستعمار والمقاومة" لمؤلفه الأستاذ أحمد النظيفي، بمشاركة ثلة من الباحثين والأكاديميين، حيث تم تسليط الضوء على مضامين الكتاب وما يتضمنه من شهادات وتجارب توثق لفترة دقيقة من تاريخ المغرب، وتُبرز تداخل مسارات التعليم والمقاومة في تشكيل الوعي الوطني.

وتندرج هذه الأنشطة ضمن رؤية شمولية تروم إعادة الاعتبار للفضاءات التاريخية وربطها بالأبعاد التربوية والثقافية، بما يعزز حضور الذاكرة الوطنية في الوعي الجماعي، ويُسهم في نقلها إلى الأجيال الصاعدة باعتبارها ركيزة أساسية لبناء المستقبل.

دينامية متجددة لصيانة الذاكرة

يعكس الملتقى الثاني لذاكرة المقاومة بالأطلس الصغير الغربي، في دورته الثانية، دينامية متجددة في التعاطي مع الذاكرة الوطنية، من خلال مقاربة تسعى إلى تجاوز البعد التوثيقي التقليدي نحو تحويل هذه الذاكرة إلى رافعة ثقافية وتربوية وتنموية. ويبرز هذا التوجه من خلال تنوع فقرات البرنامج، التي جمعت بين الندوات العلمية، والأنشطة التربوية، والمبادرات ذات البعد الرمزي، بما يسهم في ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز الوعي بالهوية الوطنية.

كما يؤكد هذا الموعد الوطني على الأهمية التاريخية لمنطقة الأطلس الصغير الغربي، باعتبارها فضاءً حاضناً لبطولات المقاومة المغربية، ومجالاً ساهم بشكل فعّال في مسار الكفاح من أجل التحرير والاستقلال. ويُبرز الملتقى، من خلال استحضار رموز المنطقة ومحطاتها النضالية، الدور المحوري الذي اضطلعت به في تشكيل الذاكرة الجماعية الوطنية.

ويأتي هذا التوجه في سياق متكامل يهدف إلى تثمين الرصيد التاريخي للمنطقة، وربطه بمسارات التنمية المحلية، عبر استثماره في مجالات الثقافة والسياحة والتربية، بما يعزز جاذبيتها ويكرّس حضورها في الوعي الجماعي، ليس فقط كمجال تاريخي، بل كفضاء فاعل في بناء الحاضر واستشراف المستقبل.

تدشين وتكريمات ووفاء للذاكرة

بجماعة أملن، تم تدشين نصب تذكاري مخلّد لمعارك آيت عبد اللّه، عبر إزاحة الستار عن لوحة رخامية توثّق لهذا الحدث التاريخي البارز، وذلك بحضور عدد من المسؤولين والمنتخبين وفعاليات مدنية ومحلية. ويأتي هذا المشروع في سياق الجهود الرامية إلى صيانة الذاكرة الوطنية الجماعية، وتخليد تضحيات رجال المقاومة بالمنطقة، وتعزيز الوعي بالأدوار التي اضطلعت بها في مسار الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال.

ويُرتقب أن يشكّل هذا النصب فضاءً رمزياً وتربوياً يقرّب الأجيال الصاعدة من تاريخ المنطقة، ويساهم في تثمين مؤهلاتها الثقافية والتاريخية، بما يعزز مكانتها ضمن مسارات الذاكرة الوطنية والتنمية المحلية.

وفي الفترة الزوالية، احتضنت القاعة الكبرى لمدرسة محمد الخامس الابتدائية بتافراوت، زوال يوم الجمعة، فعاليات المهرجان الخطابي المنظم ضمن برنامج الملتقى الثاني لذاكرة المقاومة بالأطلس الصغير الغربي، في أجواء طبعتها الرمزية الوطنية وروح الوفاء لرجالات المقاومة.

واستُهل هذا الموعد بتلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم، أعقبتها مراسيم الإنصات للنشيد الوطني، قبل أن تتوالى الكلمات الرسمية التي ألقاها كل من رئيس المجلس الإقليمي لتزنيت، ورئيس المجلس الجماعي لتافراوت، إلى جانب رئيس المجلس الجماعي لأملن عبد الرحمن حجي، ثم كلمة ممثل تنسيقية جمعيات المجتمع المدني المشاركة في الملتقى، محمد القاضي، والتي أكدت في مجملها على أهمية صيانة الذاكرة التاريخية وربطها بأوراش التنمية المحلية.

كما ألقى الدكتور مصطفى الكثيري، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، كلمة بالمناسبة أبرز فيها دلالات تخليد هذه الذكرى الوطنية، مشدداً على ضرورة ترسيخ ثقافة الاعتراف بتضحيات رجال ونساء المقاومة، وصيانة هذا الإرث التاريخي باعتباره ركيزة من ركائز الهوية الوطنية.

وشكلت هذه المناسبة لحظة وفاء مميزة، من خلال تكريم صفوة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المنتمين لجهة سوس ماسة، وهم: البشير القطني، سعيد العرف، البشير أسمط، أحمد بولعياض، الطاهر حاجي، الحسن مصلي الإدريسي، ومحمد النظيفي، تقديراً لما أسدوه من تضحيات جليلة في سبيل الحرية والاستقلال.

واختتمت فعاليات هذا المهرجان الخطابي بتلاوة نص برقية الولاء والإخلاص المرفوعة إلى السدة العالية باللّه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، مرفوقة بالدعاء الصالح لأمير المؤمنين بأن يحفظه اللّه وينصره، في أجواء وطنية مفعمة بروح الاعتزاز والانتماء.

تكريمات رسمية من طرف المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

تكريمات من طرف الهيئات المنظمة

امحمد القاضي : ملتقى المقاومة بالأطلس الصغير الغربي يعد من أكبر الملتقيات التي تنظمها المندوبية السامية لجيش التحرير

امحمد القاضي

أود الإشارة بداية إلى ما ذكره القيمين عن المندوبية السامية لجيش التحرير، من أن ملتقى المقاومة بالأطلس الصغير الغربي يتميز بعدة عناصر جوهرية.

ولعل أهم هذه العناصر أنه يعد من أكبر الملتقيات التي تنظمها المندوبية؛ كونه يشمل ثلاثة أقاليم هي: إقليم شتوكة آيت باها، وإقليم تارودانت، وإقليم تيزنيت.

كما يجمع الملتقى بين أربعة مجالس جماعية هي: جماعة آيت عبد الله، جماعة أملن، جماعة إدا كنيضيف، وجماعة تفراوت. أما الجهات الساهرة على تنسيقه وتنظيمه فهي خمس هيئات: جمعية تيويزي للتنمية الاجتماعية بآيت عبد الله، اتحاد الجمعيات التنموية لأملن، مركز إدا كنيضيف للأبحاث والتنمية، مركز تيملت للبحث والتوثيق، وجريدة العالم الأمازيغي.

إن التحام هذه الهيئات واجتماعها ليس بالأمر الهين، ولم يكن ليتحقق لولا وجود قضية جوهرية تعنيهم جميعا وعامل مشترك قوي وهو المقاومة ضد الاستعمار، تلك المقاومة التي قادها المجاهد الراحل وقائد معارك آيت عبد الله، الحاج عبد الله زاكور.

لقد بدأ هذا اللقاء الأول كحلم تشاركت فيه هذه الهيئات المنظمة، حيث تواصلت مع المندوبية السامية وقدمت ملفها المتكامل، وهو ما حظي بتبني المندوبية ودعمها، حيث شرفنا المندوب السامي بحضوره في الملتقى الأول. وقد تم إنجاز هذا العمل بفضل مساهمة فاعلين اقتصاديين من أبناء المنطقة الذين تكفلوا بتمويل الملتقى بالكامل.

إن هذا الالتزام يعكس الحماسة والوعي العميق لدى أبناء المنطقة، سواء الفاعلين الجمعويين أو عموم الساكنة، بأهمية المقاومة وصون الذاكرة الجماعية والحفاظ على الموروث التاريخي؛ فكما يقال: الأمة التي لا تاريخ لها، لا حاضر لها ولا مستقبل.

ومن هذا المنطلق، حرصنا على ضمان نجاح الملتقى، وقد حققت الدورة الأولى السنة الماضية إشعاعا قويا ونجاحا منقطع النظير. وبناء على ذلك النجاح، اكتسبت هذه الهيئات ثقة كبيرة في النفس، وأدركت أن هذه القضية هي قضية أمة، وهي رد حاسم على من يدعي غياب المقاومة في منطقة سوس.

إن معركة آيت عبد الله تعد من أواخر المعارك المسلحة والمقاومات الشعبية الجبلية التي أخرت بسط النفوذ الاستعماري الفرنسي على كامل المغرب حتى عام 1934 فهي تقريباً آخر معركة ضد المستعمر، وقد نجحت في تأخير الاستيلاء الكامل لأكثر من 22 عاما منذ بداية الحماية عام 1912.

ولعل هذا التأخير هو ما جعل التواجد الفرنسي بالمنطقة متعثرا، مما سمح للقرى الأمازيغية في جبال سوس بالحفاظ على أراضيها، وقوة لغتها، وهويتها، وتشبثها الوثيق بالأرض؛ إذ لم يتمكن الاستعمار من تفكيك البنية الاجتماعية المتماسكة التي ظل المجتمع السوسي محافظا عليها.

لقد جاء هذا الملتقى لينفض الغبار عن هذا التاريخ العريق، وليعيد الاعتبار لهذه المقاومة ولأولئك المقاومين والشهداء الذين ضحوا بالغالي والنفيس في سبيل استقلال المغرب.

ونحن نأمل أن تساهم هذه النسخة الثانية، في تكريس هذا النجاح، وأن تفتح آفاقا جديدة للبحث العلمي والتوثيق التاريخي لهذه المنطقة، مع إبراز أهمية هذه المعركة في تاريخ المغرب المعاصر.

ومما نؤكد عليه، هو أن المقاومة في منطقة سوس، وبالأخص في منطقة الأطلس الصغير الغربي، كانت مقاومة شرسة ومنظمة، استخدمت فيها القبائل السوسية كافة الوسائل المتاحة لديها لمواجهة المستعمر. إن هذا التاريخ هو ما يمنحنا اليوم الشعور بالفخر والاعتزاز بالانتماء لهذه المنطقة.

ونحن نأمل أن يشكل هذا الملتقى لبنة أساسية في بناء صرح الذاكرة التاريخية الوطنية، وأن يكون فرصة للشباب والأجيال الصاعدة للتعرف على تاريخ أجدادهم، والتشبع بقيم الوطنية والمواطنة الحقة.

وتجدر الإشارة أن الملتقى الثاني حظي بإضفاء صاحب الجلالة حفظه الله رعايته المولوية السامية على هذا الملتقى. ويعتبر منظمي ومنتخبي وأبناء المنطقة هذه الإلتفاتة المولوية تشريفا للمنطقة ومقاوميها وساكنتها.

من بين مميزات هذا الملتقى أيضا، أنه شهد حضور عامل صاحب الجلالة على إقليم تيزنيت، الذي شارك في معظم فقرات الملتقى خاصة مراسيم التدشين كما حضر الخطاب الجماهيري الذي استضافته القاعة الكبرى بمدرسة محمد الخامس في تفراوت.

وعلاوة على ذلك، تميزت دورة هذا العام بتنظيم حفل تكريمي خاص؛ فبينما قامت الفعاليات الجمعوية في السنة الماضية بتكريم بعض المقاومين الذين لم تكن لديهم بطائق رسمية، شهد هذا العام تكريم سبعة مقاومين من أبناء المنطقة ممن يحملون البطائق والصفة الرسمية من طرف المندوبية السامية لقدماءالمقاومينوأعضاءجيش التحرير ، رحمهم الله جميعا.

وإلى جانب التكريم الرسمي، قامت الفعاليات الجمعوية في مساء اليوم نفسه بتكريم عشرة مقاومين آخرين ممن لا يحملون الصفة الرسمية، ولكن مشهود لهم بجهادهم ومقاومتهم، سواء من خلال مشاركتهم الفعلية في المعارك أو بدعمهم المالي.

ومن أبرز الشخصيات التي تم تكريمها من قبل الجهات المنظمة: الحاج العابد السوسي، وهو شخصية غنية عن التعريف كأول تاجر ينطلق من تفراوت في بداية القرن الماضي؛ ومولاي مسعود أكوزول من منطقة إدا كنيضيف، وهو فاعل اقتصادي كان يمول المقاومة؛ بالإضافة إلى الحاج عبد الله ويسلومن من أملن، وعبد الله المانوزي الذي وافته المنية مؤخرا في مراكش.

وهناك العديد من المقاومين الآخرين الذين كرموا تقديرا لنضالهم، ويمكنكم الاطلاع على القائمة الكاملة وصور التكريمات للتعرف على كافة الأسماء.

علاوة على المبادرات التكريمية والندوات العلمية ومراسم التدشين في تافراوت وأملن، شهد اليوم الأول للملتقى أمسية فكرية متميزة. تضمنت هذه الأمسية نشاطا محوريا تمثل في توزيع أكثر من 1200 قصة ومؤلف تاريخي من إصدارات المندوبية السامية. هذه المؤلفات، الموجهة للأجيال الناشئة، تتضمن قصصا مصورة باللغتين العربية والفرنسية تتمحور حول معارك الكفاح الوطني وأبطال المقاومة ورموزها. وقد وزعت هذه المجموعة على 12 مؤسسة تعليمية بالمنطقة، بواقع 100 قصة لكل مؤسسة، بهدف إغناء المكتبات المدرسية وتوفير مادة معرفية تدعم أساتذة التاريخ والاجتماعيات في تنشيط الأندية التربوية والحياة المدرسية. كما نهدف من خلالها إلى حث التلاميذ على البحث والابتكار، وتحويل هذه القصص التاريخية إلى أعمال مسرحية تغني العمل التربوي وتملأ الفراغ المعرفي المتعلق بتاريخ المقاومة المحلية.

إن طموحنا يمتد ليشمل تشجيع الأساتذة والباحثين على التأليف حول شخصيات بصمت تاريخنا، أمثال عبد الله زاكور، والحاج أحمد أكدورت والحاج أحمد أخنوش، وأمزيل، والمانوزي، وغيرهم من المقاومين الذين جسدوا الوعي النضالي للأمازيغ وأبناء منطقة سوس. نحن نسعى من خلال هذه الوسائل المتنوعة ،من ندوات وتكريمات وتدشينات، إلى إعادة كتابة وإحياء موروث تاريخي كاد أن يندثر.

وفي سياق تعزيز ديناميةالذاكرة، استذكرنا منجزات الملتقى الأول الذي شهد ترميم قبر المقاوم عبد الله زاكور وزيارة مقابر الشهداء. أما في هذه الدورة، فقد تم تجديد اللوحات الرخامية في منطقة الجمعة القديمة الواقعة على الطريق الرئيسية بين آيت عبد الله وإدا كنيظيف، وهو موقع شهد قصفا جويا خلف مقبرة جماعية تضم أزيد من ثلاثين شهيدا تم التعرف عليهم وتخليد أسمائهم. وقد أشرف المندوب السامي والفاعلون الجمعويون على إزاحة الستار عن هذه اللوحات، مع إعادة تأهيل مدخل الموقع وتزويده بالطاقة الشمسية كنوع من إعادة الاعتبار لهذا المعلم.

كما شهدت المنطقة وقفات ترحم وزيارات لمقابر شهداء القصف الجوي بسوق آيت عبد الله الأسبوعي. ونحن نأمل أن تحذو المجالس الجماعية في 'آيت عبد الله' و'إدا كنيظيف' حذو 'تافراوت' و'أملن' في إقامة نصب تذكارية أو إطلاق أسماء المقاومين على الفضاءات العامة لضمان عدم سقوط هذه الذاكرة في النسيان.

وختاما تميز البرنامج بلقاء في إدا كنيظيف استضافه أحد الفاعلين الاقتصاديين في منزله، حيث قدم وكرم الكاتب أحمد النظيفي بمناسبة إصدار كتابه حول طفولته بين عهدي الاستعمار والاستقلال، مما شكل إضافة نوعية أغنت البرنامج العام للملتقى.

إضافة إلى ما سبق، كان هناك تكريم رمزي قامت به الجهات المنظمة تقديرا للفاعلين الاقتصاديين الذين ساهموا في تمويل هذا الملتقى. ويأتي هذا التكريم اعترافا بدورهم الفعال في إنجاح هذه التظاهرة، وتأكيدا على أن المقاومة لا تقتصر على السلاح فقط، بل إن الدعم المادي والمعنوي هو الركيزة التي تضمن استمرار مثل هذه المبادرات.

ونحن نأمل أن تتقوى مستقبلا هذه الشراكة بين المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات الرسمية، لنتمكن من تحقيق الأهداف السامية التي سطرناها جميعا، أجدد الشكر والتقدير لجريدة العالم الأمازيغي على منح هذه الفرصة للحديث عن هذا الملتقى وعن ذاكرتنا التاريخية.

وحضرت الوفود الرسمية مراسيم وضع الحجر الأساسي لمشروع بناء نصب تذكاري بساحة عمومية بتفراوت، وتقديم بطاقة تقنية لمشروع إعادة تهيئة شارع المقاومة المحادي لفضاء لذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير، وشملت التدشينات كذلك إزاحة الستار على نصب تذاكري بساحة جماعة أملن تخليدا لذكرى معارك آيت عبد الله.

وفي الفترة المسائية شهد فضاء ازرورواضوم البهيج بأملن ندوة فكرية حول ذاكرة المقاومة من تسيير أمينة بن الشيخ، شارك فيها كل من الدكتور الطيب بياض، أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس بالرباط في موضوع: "تشكل هوية المقاوم لدى الإنسان المغربي عبر التاريخ". تلتها مداخلة الدكتور محمد أوبيهي، أستاذ التعليم العالي بنفس الجامعة تحت عنوان : معركة أيت عبد الله: الذاكرة التاريخية وبصمات الحاضر." و مداخلة ثالثة للدكتور خالد اوعسو، أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء: "مقاومة أيت عبد الله من رمزية المقاومة إلى التنمية."

كما أن هذه الدورة شهدت ضيف شرف المتمثل في جمعية طارق بن زياد من منطقة أيت باها ذات صيت متميز بمنطقة اشتوكة أيت باها بفضل أنشطتها المتميزة وحضورها الميداني الدائم لازيد من أربعين سنة خاصة في مجال تأهيل الشباب والتنمية المحلية. الغرض من إستضافة هذه الجمعية توسيع مجال وأفق الملتقى ليشمل كذلك تخليد "إنتفاضة أيت باها" المعروفة تاريخيا كإحدى المحطات المجيدة في محاربة المستعمر بجبال الأطلس الصغير الغربي.

ويشار إلى أنه تشريفا للرعاية المولوية السامية التي حظي بها الملتقى، أصدر السيد المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مذكرة لكل المندوبيات عبر التراب الوطني تحث المسؤولين على إحياء ذكرى معارك آيت عبد الله في فضاءات الذاكرة والمؤسسات التعليمية للتعريف بالمعارك وقائدها الحاج عبد الله زاكور من خلال تنظيم لقاءات وندوات في الموضوع، وزيارات مدرسية لأماكن الذاكرة وأنشطة أخرى موازية تروم صون الذاكرة الجماعية والحفاظ على الموروث التاريخي لجهة سوس.

*رئيس جمعية تيويزي للتنمية الاجتماعية لأيت عبد الله، ومنسق ملتقى المقاومة بالأطلس الصغير الغربي.

محمد أبيهي :

معركة أيت عبد الله :الذاكرة التاريخية وبصمات الحاضر

بدأت حركة مقاومة قبائل سوس للاحتلال الفرنسي خلال بدايات القرن 20م، ولا يمكن استثناء حضور مجال الأطلس الصغير، الذي خلدت قبائله أحداثا بطولية في مقاومة الاستعمار الفرنسي في معركة أيت عبد الله خلال ثلاثينيات القرن 20م، وأبانت عن صمودها أمام الغزو العسكري الفرنسي، وسأحاول في هذا العرض إبراز أهمية الذاكرة التاريخية للمعركة وامتداداتها في زمننا الراهن.

كما احتفت الذاكرة الشفهية الأمازيغية بأمجاد هذه المعركة، حيث احتفل بها السوسيون في أشعارهم وأهازيهم، وظلت ذاكرة تاريخية معبرة عن أهمية هذه المعركة في تاريخ المغرب، وتمثل معركة أيت عبد الله إحدى المحطات المفصلية في تاريخ الكفاح الوطني المغربي، لما تحمله من دلالات عميقة على مستوى الصمود والمقاومة والدفاع عن سيادة الوطن.

فقد جسدت هذه المعركة، التي اندلعت في أواخر فبراير 1934، آخر أشكال المواجهة المسلحة المنظمة ضد التوسع العسكري الفرنسي في الجنوب المغربي، وبذلك ارتبطت بنهاية مرحلة تاريخية اتسمت بالمقاومة القبلية الشرسة وبداية طور جديد من النضال الوطني ذي الأبعاد السياسية والتنظيمية.

كما أن رمزية هذه المعركة لا تنحصر في بعدها العسكري فحسب، بل تمتد إلى بعدها القيمي والوجداني، من خلال ما كرسته من معاني التضحية والثبات، وما تركته من أثر عميق في الذاكرة الجماعية الوطنية، بما يجعلها جديرة بمزيد من البحث والتثمين والاستحضار في كتابة تاريخ المقاومة المغربية والكفاح الوطني من أجل الاستقلال.

حين استحضار مقاومة آيت عبد الله للاستعمار الفرنسي، لا بد من إبراز دور المجال القبلي في تنظيم صفوف هذه المقاومة، كما كان للجبل دور حاسم في هذه المواجهة المجيدة.وإذا وسعنا القول، فإن طبيعة المجال الجبلي الوعر ساهمت في تعزيز القدرات الدفاعية المحلية على الصمود والمناورة ضد الاحتلال الفرنسي ، كما وفرت شروطاً استراتيجية لصالح المقاومة، سواء من حيث التحصّن أو صعوبة اختراق القوات الاستعمارية للمنطقة، مما جعل من هذا المجال الجغرافي عنصرا فاعلا في صمود مقاومة أيت عبد الله.

بقيت مناطق شاسعة من الأطلس الصغير خارجة عن سيطرة سلطات الحماية الفرنسية، وكان لتماسك القبائل دور مهم في صمود القبائل أمام الزحف العسكري الفرنسي.وخلال بداية الثلاثينيات من القرن 20م، استمرت سلطات الحماية في نهج سياسة التـهدئة (La pacification) نظرا للتحديات التي فرضتها الوضعية العالمية على مستعمراتها، وكما نهجت سياسة القواد الكبار في حملاتها العسكرية ضد المقاومة، ولم تتمكن بعد من احتلال مناطق الأطلس الصغير، التي ظلت فخا تستلزم إقامة تحالفات مع القواد الموالون للمخزن، نظرا لقوة تنظيماتها القبلية ووعورة تضاريسها الجبلية، بالإضافة إلى تمرس القبائل ومعرفتها الدقيقة بميدان المعارك، وتمكنت القوات الفرنسية من دخول أيت باها سنة 1928م، وأسست مكتبا للشؤون الأهلية بسوق الأربعاء أيت باها لتتبع الأوضاع السياسية للقبائل المقاومة الرافضة للدخول تحت قيادة سلطات الحماية الفرنسية.

كان لتحالف أيت عبدالله و إداوزكري أهمية في صيد جيوش الاحتلال الفرنسي، التي اصطدمت بأهالي الأطلس الصغير، اللذين وحدوا كلمتهم في المقاومة المسلحة لهذا الغزو العسكري، حيث نهج أسلوب حصار القبائل وقصفها جوا لإنهاك قدراتها التنظيمية، وعبأت سلطات الحماية جيوشا قادمة من الجزائر وتندوف، واستعملت الطيران المكثف للقضاء على المقاومة، مما خلف خسائر فادحة في الأرواح بقرى أيت عبد الله، وكانت للاحتلال الفرنسي تداعيات عدة، حيث ألحق خللا في منظومة العلاقات داخل القبائل وتفتت لحم ألبنى التقليدية.

شهدت معركة أيت عبد الله، مساراً تصاعدياً بدأ منذ سنتي 1932 و1933، حين أدرك القائد عبد الله زاكور اقتراب الخطر الاستعماري من مجاله القبلي، فسارع إلى تعبئة القبائل المجاورة وتوحيد صفوفها في جبهة مقاومة مشتركة. وقد شملت هذه التعبئة عدداً من القبائل والمجالات الجبلية التي آمنت بضرورة التصدي للزحف الفرنسي، فاندلعت خلال هذه المرحلة مناوشات متفرقة ومواجهات موضعية أبطأت التقدم العسكري الفرنسي، ومهّدت لاندلاع واحدة من أكثر المعارك حسماً في تاريخ المقاومة بالجنوب المغربي.

ومع حلول فبراير 1934، دخلت المعركة مرحلتها الحاسمة بعدما أطلقت القوات الفرنسية عملياتها العسكرية النهائية بالأطلس الصغير تحت إشراف قيادات عسكرية عليا، معتمدة خطة تطويق ميداني للمقاومين في مواقعهم الجبلية. وبلغت المواجهة ذروتها يوم 28 فبراير 1934 في موقع تازالاغت، حيث واجه المقاومون الهجوم الفرنسي بشجاعة كبيرة، وكبدوا القوات المهاجمة خسائر معتبرة أثناء تقدمها عبر الممرات الوعرة. غير أن تفوق الجيش الفرنسي في العتاد والتجهيز، خصوصاً بعد تدخله الجوي المكثف، حوّل ساحة المعركة إلى مشهد عنيف طال المقاتلين والمدنيين على حد سواء.

أما المرحلة الأخيرة من المعركة، فقد ارتبطت بنفاد ذخيرة المقاومين بين 1 و3 مارس 1934، وهو ما جعل استمرار المواجهة أمراً مستحيلاً أمام آلة عسكرية متفوقة. وفي ظل هذا الوضع المأساوي، اضطر عدد من المقاومين إلى إلقاء السلاح، قبل أن يقرر القائد عبد الله زاكور الاستسلام تفادياً لمزيد من الخسائر البشرية، خاصة في صفوف المدنيين. وقد خلدت الذاكرة التاريخية هذه اللحظة من خلال عبارته الشهيرة: "إيتْمّا رْصاص إيتْمّا وَاوَال"، التي اختزلت ببلاغة نهاية المعركة ونهاية مرحلة كاملة من المقاومة المسلحة في الأطلس الصغير.

تتجلى الأبعاد الرمزية لمعركة أيت عبد الله في الزمن الحاضر من خلال ما أصبحت تمثله من رصيد تاريخي ورمزي داخل الذاكرة المغربية في بعدها الأمازيغي، بعدما تحولت من مجرد حدث عسكري إلى موضوع للبحث والتوثيق وإعادة القراءة. فقد أضحت المعركة اليوم محط اهتمام أكاديمي ومؤسساتي متزايد، تجسد في صدور دراسات ومؤلفات متخصصة سعت إلى إعادة إدراجها ضمن المسار العام لتاريخ المقاومة المغربية، وإنصاف رجالاتها ومجالاتها التي ظلت لسنوات طويلة في هامش السردية الرسمية.

خالد اوعسوا : أهمية الأطلس الكبير الغربي في مسارات المقاومة

بتاريخ 17 أبريل تم تنظيم ندوة فكرية بفضاء "أرز واضوم" بجماعة أملن بمشاركة مجموعة من الأساتذة الباحثين.

في مداخلته التي حملت عنوان "مقاومة أيت عبد الله من رمزية المقاومة إلى التنمية"، تحدث ذ خالد أوعسو، أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني عن أهمية الأطلس الكبير الغربي في مسارات المقاومة، وهي أهمية تطرح إشكالية التفكير في ثقل هذا الإسهام من جهة، والحاجة إلى الاعتراف من جهة أخرى.

إن هذه المفارقة دفعت المحاضر إلى التمييز بين رمزية أعمال المقاومة والضرورة البنيوية لإدماج مناطق الهامش ضمن مقاربة مجالية مندمجة. وتأسيسا لهذا الأفق وقف المحاضر على أهمية منطقة سوس في تاريخ المغرب بوصفها مجالا ورصيدا تاريخيا لعب دورا مركزيا في تاريخ المغرب، وهو رصيد لعبت فيه البنية القبلية دورا رياديا باعتبارها تجسيدا لإرث مادي ورمزي عاكس لساكنة شمال إفريقيا، حيث وجود نظم اجتماعية واقتصادية وشبكات علائقية ونظام أخلاقي ولغوي يعبر عن الشعور بوحدة الانتماء إزاء كل المخاطر. ولأننا أمام مقومات التماسك أبلت مناطق الأطلس الكبير الغربي البلاء الحسن في مقاومة الوجود الفرنسي حتى منتصف ثلاثينات القرن الماضي، وعلى الرغم من الهزيمة توقف ذ أوعسو عند أهمية التناغم الذي كان بين القادة والمقاومين حيث سلطة القرار الجماعي مع ما يرمز لذلك من ترابط متين بين فعل القيادة وأخلاقيات التدبير، هذا دون إغفال الطابع الوطني لمسار المقاومة الذي استمر مع جيش التحرير.

إن هذا الإرث الذي يختزل تمفصل المحلي بالوطني يطرح اليوم الحاجة من جهة إلى إنصاف مجالي تنموي، ومن جهة أخرى إلى إنصاف ذاكرة وتضحيات الهامش من خلال المقررات والفضاءات العامة.

مسيرة ''تافسوت ن إيمازيغن'' بمراكش تعيد القضية الأمازيغية إلى صدارة النقاش وتفتح ملفات الزلزال والأراضي

مطالب بالاعتراف الكامل بالأمازيغية وتسريع إعادة إعمار الحوز والتحرك لوقف الرعي الجائر بسوس

مراكش/ منتصر إثري

شهدت مدينة مراكش، يوم الأحد 19 أبريل 2026، تنظيم مسيرة وطنية حاشدة دعت إليها "لجنة تافسوت ن إيمازيغن – مراكش"، تخليدًا للذكرى السادسة والأربعين لانتفاضة الربيع الأمازيغي، في محطة نضالية أعادت التأكيد على مركزية القضية الأمازيغية في المشهد الحقوقي والسياسي بالمغرب، وربطت بين المطالب اللغوية والثقافية وقضايا العدالة الاجتماعية والمجالية، وعلى رأسها ملف ضحايا زلزال الحوز.

وانطلقت المسيرة من ساحة الكتبية، حيث توافد الآلاف من المشاركين منذ الساعات الأولى من الصباح، قادمين من مناطق مختلفة، من سوس والجنوب الشرقي إلى الريف والأطلس، مرورًا بعدد من المدن الكبرى. وجابت المسيرة شارع محمد الخامس في اتجاه قلب المدينة، وسط حضور لافت لفعاليات الحركة الأمازيغية، إلى جانب هيئات مدنية وحقوقية ونشطاء مستقلين، قبل أن تعود إلى نقطة انطلاقها في أجواء طبعتها الشعارات واللافتات التي عكست تعدد المطالب وتقاطعاتها.

شعارات متعددة... وقضية واحدة

رفع المحتجون شعارات قوية تدعو إلى الاعتراف الكامل بالأمازيغية لغة وهوية وثقافة، وتسريع وتيرة إدماجها في مختلف مناحي الحياة العامة، مؤكدين أن مرور سنوات على ترسيمها دستوريًا لم يُترجم بعد إلى سياسات عمومية فعالة على مستوى التعليم والإدارة والإعلام. كما عبّروا عن استيائهم مما وصفوه بـ"بطء التفعيل" و"غياب الإرادة السياسية الكافية" لضمان حضور فعلي للأمازيغية في المؤسسات.

في المقابل، لم تقتصر الشعارات على البعد اللغوي والثقافي، بل امتدت لتشمل قضايا اجتماعية واقتصادية ملحة، حيث احتل ملف ضحايا زلزال الحوز 2023 مكانة بارزة في هذه المسيرة. وردد المشاركون شعارات تطالب بإنصاف المتضررين، وتسريع إعادة الإعمار، وضمان تعويضات عادلة، مع انتقاد ما اعتبروه تأخرًا في معالجة هذا الملف وعدم استجابة كافية لتطلعات الساكنة المحلية.

كما عبّر المحتجون عن تضامنهم مع الأسر المتضررة، معتبرين أن الكارثة كشفت عن اختلالات عميقة في تدبير الأزمات وفي السياسات التنموية بالمجال القروي، وهو ما يستدعي، حسب تعبيرهم، مراجعة شاملة لمقاربات الدولة في التعامل مع الكوارث الطبيعية.

ملفات الأرض والرعي الجائر تعود إلى الواجهة

ومن بين القضايا التي حضرت بقوة في شعارات المسيرة، مسألة نزع الأراضي الجماعية والسلالية، حيث ندد المشاركون بما وصفوه بسياسات "الاستيلاء على الأراضي" و"تفويتها بطرق غير عادلة"، مطالبين بحماية الملكيات المحلية وضمان حقوق الساكنة الأصلية.

كما أثار المحتجون موضوع "الرعي الجائر"، خاصة في مناطق سوس والجنوب، حيث تحدثوا عن "اعتداءات متكررة" على ممتلكات المواطنين، وإتلاف المحاصيل الزراعية، بما فيها شجرة الأركان، وهو ما اعتبروه تهديدًا مباشرًا للسلم الاجتماعي ولمصادر عيش الساكنة. ودعوا إلى تفعيل القوانين بشكل صارم ووضع حد لهذه الممارسات التي باتت، حسب تعبيرهم، تتجاوز الأضرار المادية إلى احتكاكات مباشرة مع السكان.

حضور سياسي وحقوقي لافت

ولم تغب المطالب السياسية عن هذه المحطة، حيث دعا المشاركون إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعلى رأسهم معتقلو حراك الريف، مؤكدين ضرورة معالجة هذا الملف في إطار مقاربة قائمة على المصالحة والإنصاف. كما عبّروا عن تضامنهم مع معتقلي الحركة الثقافية الأمازيغية، مطالبين بإنهاء المتابعات ذات الطابع السياسي.

واعتبر عدد من المشاركين أن النضال من أجل الأمازيغية لا يمكن فصله عن النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، مؤكدين أن الاعتراف الحقيقي بالأمازيغية يمر عبر بناء دولة قائمة على المساواة والعدالة واحترام التعددية.

"تافسوت"... ذاكرة نضالية ممتدة

في بيانها الختامي، أكدت لجنة تافسوت ن إيمازيغن أن تخليد الذكرى السادسة والأربعين للربيع الأمازيغي لا يقتصر على استحضار حدث تاريخي، بل يشكل امتدادًا لمسار نضالي طويل يعكس "معركة وجودية" ذات أبعاد هوياتية وثقافية وحضارية.

واعتبرت اللجنة أن "تافسوت" تمثل محطة رمزية تعبر عن وحدة النضال الأمازيغي عبر مختلف مناطق شمال إفريقيا، في علاقة تبادلية لتجارب نضالية لا تعترف بالحدود السياسية التي فرضتها التحولات الاستعمارية. كما شددت على أن هذه الذكرى تحمل مرجعية حقوقية تاريخية لشعب "متجذر في الأرض والتاريخ"، استطاع الحفاظ على مقوماته رغم محاولات الطمس والتفكيك.

وأشار البيان إلى أن منع محاضرة أكاديمية للباحث اللسني الراحل مولود معمري في الجزائر سنة 1980 شكّل الشرارة الأولى لانتفاضة الربيع الأمازيغي، وهو الحدث الذي أعطى لتافسوت بعدها الرمزي كعنوان للصراع بين هوية قائمة على التاريخ والأنثروبولوجيا، وبين ما وصفه البيان بـ"ثقافة القمع والسلطة".

دعوة إلى تجديد المشروع الأمازيغي

وأكدت اللجنة أن المرحلة الحالية، في ظل التحولات الإقليمية والدولية، تفرض تبني خطاب جامع يقوم على الوحدة ورص الصفوف، بهدف إعادة الاعتبار للثقافة الأمازيغية على المستوى الاجتماعي والمؤسساتي. كما اعتبرت أن الأمازيغية تمتلك عمقًا حضاريًا وتاريخيًا حقيقيًا، في وقت تسعى فيه شعوب أخرى إلى "صناعة جذور" عبر التزييف، حسب تعبير البيان.

ودعت إلى توحيد الجهود بين مختلف مكونات الحركة الأمازيغية، بما يضمن تحقيق مكاسب ملموسة، وبناء أنظمة حكم تراعي هوية الأرض وتحفظ كرامة الإنسان، خاصة في سياقات الأزمات والكوارث.

مطالب واضحة ومباشرة

وقدّمت لجنة "تافسوت ن إيمازيغن – مراكش" في بيانها الختامي، حزمة من المطالب وصفتها بـ"العاجلة والمهيكلة"، معتبرة أنها تشكل مدخلًا أساسيًا لتحقيق إنصاف فعلي للقضية الأمازيغية بمختلف أبعادها اللغوية والاجتماعية والسياسية.

وأوضحت اللجنة، أن أولى هذه المطالب تتمثل في إقرار دستور ديمقراطي شكلاً ومضمونًا، يكرّس أمازيغية المغرب بشكل صريح وفعلي، بما يضمن ترجمة هذا الاعتراف إلى سياسات عمومية ملموسة. كما شددت على ضرورة تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في جميع أسلاك التعليم، العمومي والخصوصي، مع الاستجابة الفورية لمطالب أساتذتها، بما يضمن استقرارهم المهني وتحسين شروط اشتغالهم.

وفي ما يتعلق بقضايا الأرض والموارد، ندّدت اللجنة باستمرار ما وصفته بسياسات نزع الأراضي والترامي على الممتلكات، محذّرة من تصاعد اعتداءات الرعي الجائر في مناطق سوس، حيث تُقدم، بحسب تعبيرها، "جحافل" من قطعان الإبل والمواشي على إتلاف المحاصيل الزراعية، خاصة شجرة الأركان، وما يترتب عن ذلك من أضرار اقتصادية واجتماعية جسيمة.

وأشارت إلى أن هذه الممارسات لم تعد تقتصر على الاعتداء على الممتلكات، بل تجاوزتها إلى احتكاكات مباشرة مع السكان، بما يُنذر بتفاقم التوتر وتهديد السلم الاجتماعي، في ظل ما اعتبرته تواطؤًا وصمتًا مريبين من بعض الجهات المسؤولة. وفي هذا السياق، دعت اللجنة إلى تدخل عاجل لتطبيق القانون، ووضع حد لهذه التجاوزات، وضمان حماية حقوق الساكنة المحلية من ما وصفته بـ"عصابات الرعي الجائر".

كما خصّ البيان ملف ضحايا الكوارث الطبيعية بحيز مهم، حيث أكدت اللجنة ضرورة تحمّل الدولة مسؤوليتها الكاملة تجاه المتضررين، وعلى رأسهم ضحايا زلزال الحوز، من خلال تمكينهم من تعويضات عادلة، وتوفير سكن لائق، وضمان كافة حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.

وفي السياق الاجتماعي، طالبت اللجنة بتنزيل فعلي لمبادئ العدالة الاجتماعية والمجالية، عبر اعتماد سياسات تنموية منصفة تقلّص الفوارق، مع تحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والسكن، وتعزيز البنيات التحتية من مستشفيات وطرق ومؤسسات تعليمية، خصوصًا في المناطق القروية.

كما دعت إلى تبسيط مساطر البناء في المجال القروي، بما يتيح للساكنة المحلية الاستفادة من حقها في السكن والتنمية دون تعقيدات إدارية. وفي ما يتعلق بالإدارة العمومية، شددت اللجنة على ضرورة الإدماج الحقيقي لموظفي وأعوان الاستقبال الناطقين بالأمازيغية، بما يضمن حضورًا فعليًا للغة داخل المرافق العمومية.

وعلى المستوى السياسي والحقوقي، جدّدت اللجنة دعوتها إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم معتقلو حراك الريف، ومعتقل الحركة الثقافية الأمازيغية بوجدة، معتبرة أن معالجة هذا الملف تقتضي مقاربة قائمة على المصالحة والإنصاف. كما طالبت بالاعتراف الرسمي بالمقاومة المسلحة وجيش التحرير، وتثمين رمزيتهما ضمن الذاكرة الوطنية.

وجددت اللجنة إدانتها لما وصفته بـ"الاغتيال السياسي" الذي راح ضحيته الطالب الأمازيغي عمر خالق "إزم" سنة 2016.

النضال السلمي خيار استراتيجي

واختتمت المسيرة بالتأكيد على مواصلة النضال السلمي كخيار استراتيجي، مع الدعوة إلى توسيع دائرة المشاركة المجتمعية، وتعزيز استقلالية الفعل الأمازيغي، وبناء بدائل فكرية وتنظيمية تعكس عمق القضية الأمازيغية وتاريخها.

وفي هذا السياق، شدد المنظمون على أن "تافسوت ن إيمازيغن" ليست مجرد ذكرى، بل محطة متجددة لإعادة طرح الأسئلة الكبرى المرتبطة بالهوية والعدالة والديمقراطية، في أفق تحقيق اعتراف فعلي وشامل بأمازيغية المغرب، باعتبارها ركيزة أساسية في بناء مجتمع متوازن ومتعدد.

مدينة الناضور تحتضن حفلا تأبينيا للراحل محمد بودهان بحضور واسع لفعاليات الحركة الأمازيغية

احتضنت مدينة الناضور، يوم السبت 28 مارس 2026، حفلاً تأبينياً مؤثراً تخليداً لذكرى الراحل الأستاذ محمد بودهان، أحد أبرز الوجوه المدافعة عن القضية الأمازيغية، وذلك بحضور عدد من الفاعلين والفاعلات والمهتمين والمهتمات بالشأن الأمازيغي القادمين من مختلف مناطق المغرب.
واستهلت فعاليات هذا الحدث بزيارة إلى قبر الفقيد بمقبرة سيدي علي بسلوان، حيث ترحّم الحاضرون على روحه واستحضروا مساره النضالي والفكري، في لحظة امتزجت فيها مشاعر الحزن بالفخر بما قدّمه الراحل من إسهامات.
وقد تواصلت فقرات الحفل بتنظيم لقاء احتضنه المركب الثقافي بالناظور، تخللته شهادات مؤثرة في حق الراحل، استعرض خلالها المتدخلون خصاله الإنسانية ومواقفه النضالية وإسهاماته الفكرية في الدفاع عن الهوية الأمازيغية وقضاياها العادلة.

كما تم تقديم عروض مفصلة حول حياة ومسار الأستاذ محمد بودهان، سلطت الضوء على محطات بارزة في تجربته، سواء على المستوى الأكاديمي أو النضالي، مبرزين أثره في الساحة الثقافية والفكرية.
وشهد الحفل أيضاً حضور عائلة الفقيد، وعلى رأسها زوجته السيدة خديجة الفكيكي، رفيقة دربه في النضال، حيث تم تكريمها من خلال تقديم هدايا تذكارية عبارة عن لوحات فنية، عربون تقدير واعتراف بما قدمه الراحل وبالدور الذي قام به في مسيرته.
ويأتي هذا الحفل التأبيني كتعبير عن وفاء مكونات الحركة الأمازيغية لرموزها، وتأكيداً على استمرار النضال من أجل القضايا التي آمن بها الراحل محمد بودهان.

في رثاء كبير من كبار الأمازيغ: الأستاذ محمد بودهان

رشيد نجيب

رحل عن دنيا الناس هذه يوم الثلاثاء الماضي المناضل والمفكر الأمازيغي المعروف الأستاذ محمد بودهان رحمه الله. خبر باعث على كثير من الحزن بالنظر للمكانة المتميزة التي كانت للراحل في صفوف الحركة الأمازيغية، وكذا نظرا للاحترام الكبير الذي يحظى به لدى الأعداء، أعداء الثقافة واللغة والهوية طبعا، قبل الأصدقاء. وذلك لصدقه ومصداقيته والتزامه وعمله المبدئي.

شكل المرحوم محمد بودهان عنصرا أساسيا من النخبة الأمازيغية الوطنية التي ناضلت بشكل حضاري وديمقراطي مشروع حتى تنال الأمازيغية جزءا من حقها في وطنها الأصلية، وهي الثقافة واللغة الاصلية التي أقصيت بقرارات سياسية منذ استقلال البلاد. وكان المرحوم متميزا في نضاله هذا الذي كان خاصا ومثيرا على أكثر من صعيد.

لأن الراحل كان، على المستوى المهني، أستاذا لمادة الفلسفة ثم مفتشا تربويا لها حين كان مفتشو الفلسفة معدودين على الصعيد الوطني، فقد كان إليه يرجع الفضل في التأسيس للخطاب الأمازيغي، وكان مجتهدا وفعالا في الرد، من خلال مقالاته الفكرية والجدالية المتميزة، على أشباه المثقفين الذين يتطاولون على الثقافة واللغة الأمازيغية. هذه المقالات التي نشر الكثير منها في الصحافة الوطنية التقدمية أنذاك وكذا في جريدتي تيدمي وأكراو أمازيغ اللتين أسسهما الحركي الأول الراحل المحجوبي أحرضان وكذا في المجلة الدولية تيفيناغ المجلة المتخصصة في التاريخ والحضارة الأمازيغيين. ولاحقا في الجريدة الشهرية "تاويزا" التي أسسها الراحل في مدينته الناضور بنفس أمازيغي واضح وقوي بعيدا عن كل التصنيفات الجهوية الجاهزة.

إلى جانب الإسهامات الفكرية العديدة التي عرف بها الراحل، عرف كثيرا بمبادرته الإعلامية المتميزة: جريدة تاويزا، والتي تحمل باقتدار مسؤولياتها الإدارية والتحريرية لمدة قاربت العقدين من الزمن باذلا من ماله ووقته وصحته، جريدة كانت صوتا للترافع عن الأمازيغية منذ منتصف التسعينيات، ملتقى لنشر المقالات والدراسات المدافعة عن الأمازيغية، ومدرسة إعلامية تربى وتأطر فيها الشباب الأمازيغي المهتم بالأمازيغية ومنهم هذا العبد الضعيف، بحيث كانت مدرسة ينشر فيها هذا الشباب مقالاته وإبداعاته باللغات الأمازيغية والعربية والفرنسية.

إلى جانب العمل الإعلامي الذي أسداه الراحل للعمل الأمازيغي بالمغرب عبر مبادرته الإعلامية تاويزا، والتي تحرر وتنشر وفق مبادئ نظام التضامن الأمازيغي المعروف تيويزي وتاويزا. أسس الراحل لأوليات الخطاب الأمازيغي، كما واكب العديد من المحطات التنظيمية التي رامت تنظيم الأمازيغ لأسيما على مستوى النخبة المدافعة عن الأمازيغية وتنسيق أعمالها، خاصة أثناء صدور بيان الأستاذ محمد شفيق المعروف ب: "بيان من أجل الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب"، ثم اشتغاله مؤسساتيا من أجل الأمازيغية في إطار عضويته بالمجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، قبل أن ينسحب منه لاحقا ويؤسس بمعية عدد من رفاقه في النضال الأمازيغي مجموعة "الاختيار الأمازيغي"، إضافة إلى تجميع المقالات والدراسات التي نشرها في أكثر من منبر وموقع في شكل مؤلفات موضوعاتية على شكل كتب كانت كالتالي: الظهير البربري حقيقة أم أسطورة، في الهوية الأمازيغية للمغرب، قضايا مغربية، في حراك الريف، في الأمازيغية والنزعة الأمازيغونية، في العربية والدارجة والتحول الجنسي الهوياتي.

يصدق في الراحل محمد بدهان قول الحق سبحانه وتعالى: "رجال صدقوا ما عهدوا الله عليه". رحم الله الفقيد. وتعازينا لعائلته وعموم مناضلي الحركة الامازيغية التي أسس لأسس خطابها ووقف سدا منيعا أمام كل المناوئين للحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية دفي تامازغا كلها.

رسالة الراحل محمد بودهان

في اللقاء التكريمي الذي خُصّص للراحل المفكر والمناضل محمد بودهان، والذي نظمته جمعية تاماكيت بتعاون مع CECODEL بمدينة الناضور يوم 28 مارس الماضي، تناولت الكلمة لتقديم شهادتي.

وخلال هذا الحفل التأبيني الهام، الذي جمع مناضلين أمازيغ ومناضلات أمازيغيات من مختلف مناطق المغرب ومن أغلب توجهات الحركة الأمازيغية، فضّلت التركيز على الرسالة الأساسية التي كان الراحل محمد بودهان يريد توجيهها إلى الحركة الأمازيغية ككل، باعتبارها قضية ذات أولوية قصوى. وتتعلق هذه الرسالة بمسألة "سياسة التعريب الإيديولوجي" التي طُبّقت في النظام التعليمي المغربي منذ الاستقلال إلى اليوم.

لقد كان الهدف المعلن لهذه السياسة، من طرف الحركة الوطنية وبعض المثقفين العروبيين، وعلى رأسهم علال الفاسي ومحمد عابد الجابري، لا يقتصر فقط على إحداث نوع من الإبادة اللغوية والثقافية في حق اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة أصلية، بل كان لها هدف آخر أشار إليه المفكر حسن أوريد في أطروحته لنيل الدكتوراه.

وفي هذا السياق، قدّم محمد بودهان تحليلاً دقيقاً نشره في مجلة "تيفيناغ" عدد 7، شتنبر 1995، حيث أكد أن: «الدور الحقيقي لسياسة التعريب هو الحفاظ على امتيازات وهيمنة فئة اجتماعية صغيرة ميسورة، وإقامة "حدود" غير قابلة للاختراق بين النخبة وباقي المجتمع. فقد كان الهدف هو "تحييد" دور التعليم العمومي المجاني كوسيلة للترقي الاجتماعي. لقد سعت سياسة التعريب إلى تعطيل صعود الفئات المحرومة».

كما أضاف أن: «الوظيفة الحقيقية، وإن كانت خفية، لسياسة التعريب هي إرساء والحفاظ على تقسيم اجتماعي للعمل قائم على علاقات طبقية، فهناك من جهة وظائف نبيلة تتمثل في القيادة والتدبير والتخطيط والمراقبة، وتشغلها الطبقة العليا التي تتوفر، بفضل إمكانياتها المادية، على تعليم مفيد ورفيع المستوى يؤهلها لهذه المناصب. ومن جهة أخرى، هناك وظائف دنيا ثانوية، غالباً ما تكون تنفيذية وإنتاجية، تُترك للفئات المحرومة التي لا تسمح لها ظروفها الاقتصادية بالولوج إلى نفس نوع ومستوى التعليم المفيد والرفيع، مادياً ورمزياً. وهذه الفئات لا يتاح لها سوى التعليم المجاني المعرّب، الذي لا قيمة له في سوق الشغل المرتبط بالمناصب المرموقة».

وهو نفس الطرح الذي دعمه الأمازيغي الكبير محمد شفيق، حين اعتبر أن «سياسة التعريب هي مناورة، بل مؤامرة، تهدف إلى جعل الأمازيغ في وضعية تبعية دائمة وإبقائهم في مواقع دنيا، في حين أن المدافعين عن اللغة العربية كانوا يدرّسون أبناءهم في النظام التعليمي الفرنسي الذي يضمن لهم مناصب مرموقة وترقياً اجتماعياً».

لقد كان من أبرز إسهامات الراحل محمد بودهان فضح هذه السياسة الإيديولوجية للتعريب والتنبيه إلى آثارها السلبية.

وبناءً على ذلك، فإن "تابرات" أو رسالة صديقنا محمد بودهان تتمثل في ضرورة توحيد الحركة الأمازيغية حول هذه القضية الجوهرية، باعتبارها أولوية ملحة، وهي النضال الفعلي من أجل تعميم تدريس لغتنا الأمازيغية العريقة، رغم طابعها الرسمي، من التعليم الأولي إلى مستوى البكالوريا، مرفوقاً بمراجعة المقررات الدراسية، خاصة فيما يتعلق بتاريخ ءيمازيغن في ضوء ما تكشفه الاكتشافات الأثرية الحديثة.

BANK OF AFRICA
بنك أفريقيا BMCE GROUP

خاص بالموظفين

حسابكم بالمجان*

مدى الحياة!

*عرض خاص بالزبناء الجدد

والعديد من المزايا الإضافية في انتظاركم:

- قروض بنِسب تفضيلية
- حساب أحد الزوجين ب 8 دراهم فقط
- Pack Jeune Campus مجاني للأبناء

080 100 8100
BANKOFAFRICA.MA

بنك أفريقيا - شركة مساهمة رأسمالها 2.157.863.330 درهم - مؤسسة إئتمان - قرار إعتماد رقم 2348-94 بتاريخ 23 غشت 1994 - 140 محج الحسن الثاني - 20039 الدار البيضاء المغرب - س.ت. : 27129 الدار البيضاء - رقم التعريف الجبائي : 01085112